المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث الدراسات الإسلامية
مكة المكرمة

سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية
(٢٧)

الوزير العباسي
علي بن عيسى بن داود بن الجراح
٢٤٥ - ٣٣٤هـ / ٨٥٩ - ٩٤٥م

إصلاحاته الاقتصادية والإدارية

تأليف الدكتور
مرضي الله يحيى الزهراني
الأستاذ المشارك بقسم الحضارة والنظم الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

حقوق الطبع محفوظة
لجامعة أم القرى
الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى الذين يعملون ويسعدهم

أن يعمل غيرهم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم . وبعد :

فتاريخنا الإسلامي ، وحضارتنا الإسلامية الزاهرة ، تزخر بعظماء الرجال ، وقوادها الابطال ، فمنهم من نال حقه من الدراسة والبحث والاطلاع ، وفئة أخرى لازالت مغمورة في أعماق التاريخ لا نعرف عنها من المعلومات إلا النزر اليسير ، ومنهم شخصية بحثنا هذه ، إنه علي بن عيسى آل الجراح . ذلك الرجل البطل الإداري المصلح ، والذي يعد بحق من عظماء التاريخ ، لقد عمل في الدولة الإسلامية بكل حب ووفاء واخلاص ، مع أن اصوله فارسية ، إلا أن عرقه لم يؤثر على مسيرة حياته فهو يختلف عن الشعوبيين الذي عادوا الإسلام والمسلمين ، ولا يخفى تاريخ الشعوبية المدنس بطلاسم العدوانية على الدولة الإسلامية ، وخرج من الشعوبيين علي بن عيسى فتجرّد عن الشعارات الهدّامة وعمل باخلاص ونزاهة لدولة الإسلام لذلك كله نجده يستحوذ على قلوب الخاصة والعامة بحبه وشكره وتقديره ، فلم نجد في تاريخه ما يدنس مسيرته الإدارية والاصلاحية . فكان لزاما علينا اعطاء الرجل حقه من الدراسة والبحث العلمي الرصين ، فعقدت العزم على تناول أهم الأعمال والاصلاحات الاقتصادية التي قام بها على بن عيسى سواء كان ذلك وهو في الدواوين ، أو في الوزارة ، أو من خلال الأعمال التي تقلدها ، فكانت خطة الدراسة على النحو التالي :

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول ، خصص الفصل الأول منها لشخصية على بن عيسى ، وسيرته الذاتية ، وقد تناول الفصل عدة مباحث ، عن

اسمه ومولده ، ونشأته ثم تناول الفصل نبذة مختصرة عن اسرته ، وكان الغرض من ذلك ايضاح مكانتها وأثرها على تربية على بن عيسي ، وأخيرا تناول الفصل موضوع اتصال علي بن عيسى بالخلفاء ، وقد اعتبرت ذلك الاتصال جزءاً من سيرته الذاتية ، التي غرست فيه حب العمل والتفاني في سبيل الاصلاح .

أما الفصل الثاني ، فقد خصص للأعمال التي مارسها خلال حياته العملية ، وقسمت أعماله إلى أقسام عدة كانت على النحو التالي : أعماله بالدواوين ، ثم بالوزارة وعمل مشرفاً ، ثم مستشاراً ، وأخيراً عمل في ديوان المظالم ، وقد اتضحت شخصيته الاصلاحية من خلال الأعمال التي تقلدها ، فلم يستغن عنه الخلفاء ، فكانوا دائما يبحثون عنه ويقلدونه ما استعصي عليهم من معضلات الإدارة ، وخاصة الاقتصادية .

وكان الفصل الثالث للاصلاحات الاقتصادية المتعددة ، التي وضع فيها غاية جهده وقدراته ، واشتمل الفصل على دراسة عن اهتمام علي بن عيسى بالحياة الزراعية ثم اهتمامه بتنمية الموارد المالية وتنظيمها ، ثم تطرق الفصل أيضا للحديث عن النفقات العامة ، وأهم المبادىء التي اعتمدها على بن عيسى في تنفيذ سياسته الانفاقية . وتحدث الفصل عن الإدارة المالية سواء من حيث تنظيم العمل بالدواوين أو من حيث استحداث دواوين جديدة كديوان البر وديوان المقبوضات .

وأخيرا تناول الفصل موضوع الرقابة المالية ، ذلك البرنامج الجيد الذي طبقه علي بن عيسى خلال ممارساته للاصلاحات الاقتصادية ، وكانت الرقابة في عهده على نوعين ، رقابة ذاتية ، ثم رقابة رسمية ، وذلك عن طريق أجهزة الرقابة المتعددة .

وقد خصص الفصل الرابع للحديث عن عدة مباحث ذات صلة مباشرة باصلاحات علي بن عيسى الاقتصادية ، منها : المشكلات التي واجهته أثناء تطبيقه لبرامجه الاقتصادية ، ومن خلال ذلك الموضوع لمسنا بأن هناك مجموعة من العوائق كانت تقف له بالمرصاد ، ثم اشتمل الفصل على ذكر بعض النتائج التي تحققت من خلال برنامجه الاصلاحي ، وهذا الموضوع لا يشتمل على النتائج التي تحققت من خلال كتابة هذا البحث ، وإنما خصص للنتائج التي كانت ملازمة لبرامجه الإقتصادية مباشرة ، وكان الفصل الأخير عن النكبات والمحن التي تعرض لها علي بن عيسى ، وقد تراوحت بين التأنيب والسجن والنفي والمصادرة ، إلا أن هذه المحن لم تفت في عزيمة علي بن عيسى في سبيل المضي في مشوار حياته العملي .

وقد ختمنا الفصل ببعض ما قيل فيه من أقوال حميدة ، تدل على مدى ما يتمتع به من حب وتقدير الخلفاء والعلماء ، وعامة الناس ، وفي حقيقة الأمر أنني لم أجد من يقدح في سياسة هذا الرجل العبقري ، فكان بحق مثار اعجاب الخاصة والعامة ، ولعل هذا الإعجاب هو الذي دفعني للكتابة في شخص هذا العبقري الفذ .

وفي ختام هذه المقدمة ينبغي أن أوضح أنني لم أوف موضوع على بن عيسى حقه من الدراسة ، وقد خصصت الجانب الأكبر والمهم في نظري للاصلاحات الاقتصادية أما الجوانب الأخرى في حياة علي بن عيسى فقد نالت حقها من الدراسة .

هذا ما قصدنا والله من وراء القصد .

الفصل الأول

الوزير :

علي بن عيسى الجراح

الفصل الأول

الوزير : علي بن عيسى الجراح

اسمه ومولده :

أبو الحسن ، علي بن عيسى بن داود بن الجراح بن مهاجر حسنبس بن صبار بخت بن شهريار ، البغدادي ، الحسني ، فارسي الأصل[١] .

ولد يوم الجمعة لثمان خلون من شهر جمادي الأولى من عام ٢٤٥ هـ / ٨٥٩ م ، بديرقُنّي ، (بضم أوله ، وتشديد ثانيه) ، ودير قُنّي هذا قرية كبيرة تقع شرقي بغداد من نواحي النهروان قرب مدينة الصافية ، وينسب إلى هذه القرية عدد من المشاهير ، مثل أسرة البرامكة ، وأسرة آل الجراح[٢] .

نشأته :

نشأ علي بن عيسى في بيت علم ، وأدب ، ومعرفة ، فجده الجراح ، كان له مجموعة من البنين يعملون في خدمة الدولة العباسية ، منهم داود ، ومحمد ، والحسن فقد كتبوا لابراهيم بن العباس الصولي[٣] ، ثم جده داود كان من أفاضل الكتّاب في عهد الخليفة المستعين بالله (٢٤٨ ـ ٢٥٢ هـ / ٨٦٢ ـ ٨٦٦ هـ) .

---

(١)الصابي : الوزراء / ٣٠٥ ، الصفدي : الوافي بالوفيات ٣١١/٥ .

Sourdel : Levizirat Abbaside. P. 399.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٣٢/٨ . ياقوت : معجم البلدان ٥٢٨/٢ .

(٣) مسكويه : تجارب : ٢٠٠/١ .

لقد تربى تربية إسلامية صحيحة قوامها اهتمامه بالعلوم الشرعية ، فحفظ القرآن الكريم وهو صغير السن ، وتعلم تفسيره ومعانيه[١] . واشتغل بالحديث وعلومه ، فبرع في ذلك ، فقد روى عن أحمد بن بديل الكوفي ، وعن الحسن بن محمد الزعفراني ، وحميد بن الربيع ، وعمر بن شبه[٢] ، وحدث عن أحمد بن شعيب النسائي[٣] ، وروى عنه ابنه عيسى ، والطبراني ، وأبو طاهر الهذلي[٤]، وقيل الذهلي وغيرهم[٥] .

فقد وصف بأنه « كبير الشأن على الاسناد »[٦] ، فقد كان « شديد التصون ، كثير التدين ، وله مذهب في الترسل لا يلحقه فيه أحد »[٧] ، وله اهتمامات واسعة بالشعر ، فقد قال الصولي في ذلك : « ولا أعلم أني خاطبت أحدا أعلم منه بالشعر »[٨]، وكان له علم بفنون الكتابة وأساليبها وبفن الإدارة ، ونشأ في ملازمة مجالس العلماء والأدباء[٩] .

وله من المؤلفات :

١ ـ كتاب معاني القرآن وتفسيره . وقد ساعده في تأليفه كل من أبي الحسن الخزاز ، وأبي بكر بن مجاهد .

---

(١) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة ، ٢٢٥ .

(٢) ابن الجوزي : المنتظم ، ٣٥١/٦ .

(٣) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٢٨٨/٣ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ٢٨٨/٣ .

(٥) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ٢٩٩/١٥ .

(٦) ابن العماد : شذرات الذهب ، ٣٣٦/٢ .

(٧) الصابي : الوزراء /٩٨ .

(٨) الصولي : اخبار الراضي والمتقي / ٣١ .

(٩) ابن الجوزي : المنتظم ، ٣٥١/٦ .

٢ ـ كتاب الكتّاب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء .

٣ ـ كتاب جامع الدعاء .

٤ ـ ديوان رسائل[١] .

وبعد البحث عن هذه المؤلفات لم أعثر على شيء منها حتي تاريخ إعداد هذه الدراسة ، ولعل الأيام كفيلة بإظهارها إن شاء الله .

وقد اتصف علي بن عيسى بصفات طيبة جمة ، تولدت عن حسن تربيته التي تربي عليها ، فقيل فيه ، بأنه « كان رجلاً عاقلاً متدينا ، متصونا ، ظلفا متعففا ... كثير الوقار ، والجد .. وما كان يخل بصلاة الجماعة والجمعة في كل يوم جمعة ، ولا يدع المناوبة في ذلك بين المساجد الجامعة »[٢] ، ووصف بأنه « كان صدوقا فاضلا .. كثير المعروف وقراءة القرآن ، والصلاة والصيام »[٣] فكان يصوم نهاره ويقوم ليله[٤] ، ثم قال الصابي فيه « إنه ما رؤي قط متبذلا في مجلسه ، ولا متخففا[٥] في ملبسه ، ولا فارق الدُّراعة[٦] إلا والقميص من دونها والمبطنة من دونه ، ولا الخف في أكثر أوقاته . إلا إذا أوى إلى

(١) ابن النديم : الفهرست / ١٨٦ ، الزركلي : الأعلام ، ٣٧١/٤ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٠٦ .

(٣) ابن الجوزي : المنتظم ، ٣٥١/٦ .

(٤) الازدي : أخبار الدول المنقطعة / ٢٢٥ ، ابن فضل الله العمري : مسالك الابصار ٨٨/١١ .

(٥) التخفف : هو صوت الثوب الجديد أو الفرو الجديد إذا لبس ، فحركة الثوب الجديد تسمى خفخفة والمقصود هنا : أنه لا يُرى في ثوب خفيف يكشف معالم جسمه » . ابن منظور : لسان العرب ، ٨٢/٩ .

(٦) الدراعة : جبة مشقوقة المقدم ، تعمل من الديباج أو الصوف ، يلبسها الرجل كما تلبسها المرأة . انظر : الصابي : رسوم دار الخلافة ، ٩٦ .

فراشه أو قعد مع حرمه »[1] والجدير بالذكر أن ثمن ملابسه هذه قدرت أثمانها في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م بعشرين دينارا[2] ، ولعلي بن عيسى بعض الحكم المشهورة ذات الدلالة الواسعة فقد قال : « قلّ ما ظفر أحد ببغى فلم يبطر ، وقلّ من حرص على النساء فلم يفتضح ، وقلّ من أكثر من الطعام فلم يتخم ، وقلّ من ابتلى بوزراء السوء فلم يقع في المهالك »[3] .

أسرتـــه :

كما علمنا من نشأته بأنه نشأ من سلالة أسرة فارسية عريقة اعتنقت الإسلام فآمنت بمبادئه ايمانا كاملا ، وكان على رأس هذه الأسرة الشيخ الكاتب داود بن الجراح ، يعد من علماء بغداد الأفذاذ اتصل بالخليفة المستعين (٢٤٨ ـ ٢٥٢ هـ / ٨٦٢ ـ ٨٦٦ م) فاتخذه كاتبا لديه ، واشتغل بالعلم وألف فيه : كتاب التاريخ ، وكتاب كتّاب الرسائل ، وكتاب الأمم السالفة[4] ، توفى هذا الشيخ عام ٢٩١ هـ / ٩٠٣ م ، وهو جد الوزير علي بن عيسى . ومن أسرة آل الجراح ، عم الوزير ، محمد بن داود بن الجراح ، قال عنه ابن النديم : « لم ير في زمانه أفضل منه وكان عالما قد لقي الناس ، وأخذ عن العلماء والفصحاء والشعراء وكتب بخط يده ما لا يحصى كثرة ، وجميع ما يقع بخطه قد قرأه وأصلحه »[5] اتصل بالخلفاء فساهم في قطاع الإدارة المالية ،

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٥٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٣٢٧ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادى ، ٢٢٨ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٧٨ .

(٤) ابن النديم : الفهرست / ١٨٥ ، مسكويه : تجارب الأمم ، ١/ ٢٠٠ .

(٥) ابن النديم : الفهرست / ١٨٥ .

والتنظيمات الإدارية فتولى دواوين الخراج ، والضياع الخاصة بالمشرق ، ثم تولى رئاسة ديوان الجيش ، وكان هذا في عهد الخليفة المكتفي[1] (٢٨٩ ـ ٢٩٥ هـ / ٩٠١ ـ ٩٠٧ م) ، وفي خلافة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ / ٩٠٧ ـ ٩٣٢ م) قام بمساعدة عبد الله بن المعتز في حركته الانقلابية ضد الخلافة، فألقى القبض عليه، فقتل عام ٢٩٦ هـ /٩٠٨ م ، له من المؤلفات : كتاب الورقة في أخبار الشعراء ، وله كتاب في الوزراء[2] أما والد الوزير فهو عيسى بن داود الجراح كان من علية الكتّاب فقد ذكر التنوخي أنه كان من ضمن الكتاب الصغار أيام الخليفة المتوكل على الله[3] (٢٣٢ ـ ٢٤٧ هـ / ٨٤٧ ـ ٨٦١ م) .

وله عدد من الأخوة والأخوات نذكر منهم فقط ، وأولهم ، عبد الرحمن بن عيسى ، شارك في إدارة الدولة العباسية أيام الخليفة المقتدر ، وأيام الخليفة الراضي بالله (٣٢٢ ـ ٣٢٩ هـ / ٩٣٣ ـ ٩٤٠ م) ، وأيام الخليفة المتقي (٣٢٩ ـ ٣٣٣ هـ / ٩٤٠ ـ ٩٤٤ م) ، له من المؤلفات كتاب سيرة أهل الخراج وأخبارهم وانسابهم في القديم والحديث ، وله كتاب التاريخ[4] . وله من الاخوان، إبراهيم ، ومحمد ، وقد شارك الأخير في إدارة الدولة إبان خلافة المقتدر ، فقد تولى رئاسة ديوان الحُرم[5] ، وتولى خراج الأرز بمنطقة السيبين[6] ، وله من

---

(١) المصدر السابق نفسه : ١٨٦ . ابن العمراني : الأنباء في تاريخ الخلفاء / ٢٩٥ . مجهول : العيون والحدائق ، ١٢٥/٤ .

(٢) ابن النديم : الفهرست / ١٨٦ .

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٥٣/٨ .

(٤) ابن النديم : الفهرست / ١٨٦ .

(٥) ديوان الحُرم : كان يهتم بشؤون حريم قصر الخلافة ، الكبيسي : المقتدر ، ٢١٨ .

(٦) الصابي : الوزراء / ٢٥٨ ، الكبيسي : المقتدر بالله / ٢١٨ .

الأخوات أسماء بنت عيسى ، والتي كانت تحصل على معيشتها من بيت المال عن كل شهر (خمسمائة درهم) ، حتي جاء أخوها الوزير على بن عيسى إلى الوزارة فقطع ذلك الرزق عنها[١] .

ولعلي بن عيسى من الابناء أبو نصر إبراهيم ، الذي صار على خطى والده علما وأدبا وإدارة ، فقد تولى الوزارة للخليفة المطيع (٣٣٢ ـ ٣٦٣ هـ / ٩٤٥ ـ ٩٧٣ م) . ومن أبنائه عيسى الذي أيضا اقتفى أثر والده تربية وعلما وأدبا وإدارة فقد ، تولى الكتابة للخليفة الطائع (٣٦٣ ـ ٣٨١ هـ / ٩٧٣ ـ ٩٩١ م)[٢] .

وقد توفى الوزير علي بن عيسى الجراح يوم الجمعة . الأول من ذي الحجة من عام ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م ، عن عمر مقداره ٨٩ سنة وستة أشهر[٣] بعد حياة حافلة بالبذل والعطاء وكان نقش خاتمه (لله صنع خفي .. في كل أمر يخاف)[٤] .

اتصاله بالخلفاء :

تذكر المصادر التاريخية أن الوزير علي بن عيسى خدم في الحكومة العباسية قرابة ، سبعين عاما ، كانت حافلة بالصدق والأمانة والأخلاص ، ولم

---

(١) الصابي : الوزراء / ١٦٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٣٩٢ ، ياقوت : معجم الأدباء ، ١٤/٧٥ ، والجدير بالذكر أن ابنه عيسى كان كثير الرواية للأحاديث عن والده ، وقد اشتهر بعلوم المنطق ، والعلوم القديمة ، وله من الكتب كتاب في اللغة الفارسية . انظر : ابن النديم : الفهرست ، ١٨٦ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٤٤ ، الهمداني : التكملة / ٣٦٢ .

(٤) ابن فضل الله العمرى : مسالك الابصار ، ١١/٨٩ .

يكن في يوم من الأيام يسعى لتولي منصب ما ، سواء في مجال الكتابة ، أو مجال الوزارة ، وإنما كان الخلفاء هم الذين يكلفونه بالأعمال ، ويبحثون عنه ويحضرونه من اصقاع البلاد ليتولى مهام الأمور . فتذكر المصادر أول إشارة له أنه كان ضمن الكتاب القديرين في عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ ـ ٨٩٢ ـ ٩٠١ م) ، فقد كان يتولى ديوان المغرب ، أو ديوان مجلس ما فتح من أعمال المغرب[١] ، وكان علي بن عيسى يقول في الخليفة المعتضد : « نحن جميعا صنائع المعتضد بالله رحمة الله عليه »[٢] ، ثم لمع نجمه وذاع صيته في مجال الإدارة وحسن التدبير ، فاستدعاه الخليفة المكتفي ليوليه أعمال وزارته في عام ٢٩٠ هـ / ٩٠٢ م ، وخاطبه الخليفة بقوله : « أنت ياعلي في نفسي مذ كنت بالرقة[٣] ، وأنا أعرف اخبارك وأشاهد آثارك ، وقد آل الأمر اليك الآن ، ووقع اختيارى عليك فتجرّد للقيام به وازالة الخلل عنه »[٤] ، فامتنع علي بن عيسى عن قبول أعمال الوزارة ، إلا أنه وافق على العمل في الدواوين المالية ، ووعد بمساعدة الوزير العباس بن الحسن . وكان على بن عيسى يقول في الخليفة المكتفي عند موته مثلما قاله في سلفه المعتضد بالله ، فقد قال : « نحن جميعا صنائع المعتضد بالله رحمة الله عليه ثم هذا الخليفة »[٥] .

---

(١) ابن خلدون : العبر . ٣٥٤/٣ . السامرائي : المؤسسات الإدارية / ٢٠٠ .

(٢) الصابي : الوزراء / ١٤٣ .

(٣) كان علي بن عيسى يراسل الخليفة المكتفي بالله من بلدة الرّقة ليخبره بأخبار القرمطي . مجهول : العيون والحدائق ، ١١٠/٤ .

(٤) الصابي : الوزراء / ٣٨٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ١٤٣ .

أما أهم اتصال حصل له مع الخلفاء ، فكان مع الخليفة المقتدر بالله ، فقد تأرجحت بين الرضا والسخط ، بين القبول والرفض ، وفي حقيقة الأمر أن الخليفة المقتدر لم يكن يكره علي بن عيسى في يوم من الأيام ، ولكن الدسائس والمكائد هي التي تجعل الخليفة يستغني عن خدمات علي بن عيسى مؤقتا ، فكان المقتدر يمتدح علي بن عيس ويقول فيه : « أنت عندي بمنزلة المعتضد بالله »[١] ، وكان الخليفة دائما يواسيه أمام تحرشات الأعداء وخاصة من الخدم والحشم ، فيقول له : « ولا بد من أن تصبر وتتحمل »[٢] ، وقد عمل مع الخليفة المقتدر كاتبا ثم رئيسا للدواوين ثم وزيرا ثم مشرفا على الأعمال ثم مستشارا لأعمال الدولة ، وهذا يدل على قوة نفوذه لدى الخليفة وحسن علاقته به[٣] ، فقد مرض على بن عيسى في عام ٣١١ هـ / ٩٢٧ م ، فأرسل الخليفة ابنه هارون ليعوده ويبلغه سلام الخليفة ، وكذلك أرسل الخليفة إلى علي بن عيسى القائد مؤنساً ، ونصراً الحاجب ، ووجوه القادة[٤] ، وكان في نيته زيارته في منزله فلما علم علي بن عيسى بذلك « ركب على جهد عظيم حتي سلم على الخليفة لئلا يكلفه الركوب اليه »[٥] ، وفي عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م عندما وصل إلى بغداد قادما من الشام بعث إليه الخليفة ليوليه أعمال الوزارة ، فاستقبله الناس استقبالا حافلا ، وكذلك استقبله الخليفة وبعث إليه بكسوة فاخرة ، وفرش ،

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، ٦٢/٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٦٢/٨ .

(٣) السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٢٩ .

(٤) ابن كثير : البداية والنهاية . ١٢٤/١١ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ١٢٤/١١ .

ومبلغ عشرين ألف دينار[1] ، إلا أن هذا الاستقبال لم يرق لعلي بن عيسى ، ومن أجل ذلك أنشد قائلا[2] :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها فكيف ما انقلبت يوما به انقلبوا
يعظمون أخا الدنيا فإن وثبت يوما عليه بما لا يشتهي وثبوا

وكانت نظرة الخليفة القاهرة بالله (٣٢٠ ـ ٣٢٢ هـ / ٩٣٢ ـ ٩٣٣ م) لعلي بن عيسى نظرة اعجاب وتقدير ، فاستدعاه وفوض إليه النظر في الإشراف على أعمال الوزارة[3] ، وهذا يدل على العلاقة الطيبة التي يتمتع بها علي بن عيسى . وكذلك فعل الخليفة الراضي بالله فقد قربّه وجعل يستشيره في أمور الخلافة عندما تولى الخليفة مقاليد الحكم[4] ، فاشار عليه ابن عيسى بمجموعة من المبادىء يمكن الاطلاع عليها في موضوع الأعمال التي تقلدها علي بن عيسى ، وطلب الخليفة إليه تولى الوزارة فامتنع من ذلك ، إلا أن الخليفة كان دائم الصلة به وبأخيه عبد الرحمن ، فكان دائما يشاورهما ويعتمد عليهما فيما يعمل[5] . وكان آخر خليفة اهتم بعلي بن عيسى ووثق صلاته به وأكرمه هو الخليفة المتقي لله ، فقد قربه إليه في عام ٣٣٠ هـ / ٩٤١ م ، وأحسن وفادته[6].

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥١/١ . ابن الجوزي : المنتظم ، ٢٠٥/٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٢٠٥/٦ .

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ٢٣٩/٣ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٩٠/١ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ٢٩٠/١ .

(٦) مجهول : العيون والحدائق ، ١٠٥/٤ .

ومن الشخصيات التي اهتمت بالشيخ علي بن عيسى ، الأمير معز الدولة البويهي فقد اتصل به واستشاره في كثير من الأمور ، ولم ينقطع عنه حتي قبل وفاته بيوم واحد فقط[1] ، وكان آخر خدمة قدمها معز الدولة لعلي بن عيسى هي ما طلبه علي لنفسه وخاصته حيث قال : « حراسة منازلي فإنها تشتمل على عدد كثير من بنين وبنات وعجائز وأهل وأقارب وأتباع وأصحاب ، قال ـ معز الدولة ج ـ هذا أقل ما أفعله »[2] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٧٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٣٩٦ .

الفصل الثاني

الأعمال التي تقلدها

علي بن عيسى

الفصل الثاني

الأعمال التي تقلدها

إن التربية التي نشأ وتربي عليها علي بن عيسى جعلت منه شخصية إدارية فذه ، فقد تقلد أعمالا عدة ، صنعت منه قدرة حكيمة على معالجة القضايا الإدارية ، والإقتصادية بحنكة ودراية نادرة في زمن كثر فيه التخبط الإداري ، والعجز الإقتصادي ، فقد تميز بين معاصريه من رجال الدولة العباسية بمواهب وقدرات في مجال : الإدارة والإقتصاد والسياسة ولذلك كان من الطبيعي أن تسند إليه الأعمال المهمة الآتية :

أولا : عمله بالدواوين :

كان لنشأته الأولى أثر كبير في توجهاته العملية ، حيث نجده انخرط في عمل الكتابة منذ وقت مبكر من حياته ، قد لا يتجاوز العشرين عاما[1] ، كما أن تدينه وتفقهه في بعض العلوم أكسبه خبرة واسعة في ميدان الكتابة فقد « كتب في الدواوين ، وتقلد كثيرا منها رئاسة »[2] ، وقد وصفه ابن العمراني بقوله « وكان شيخ الكتّاب ، وزمام الدواوين كلها في أيام المقتدر ، وفي أيام المكتفي ، وفي أيام المعتضد »[3] ، ففي مجال عمله بالدواوين نجده يتقلد رئاسة ديوان مجلس ما فتح من أعمال المغرب ، والذي أصبح ضمن التنظيم الجديد الذي

---

(١) تشير بعض المصادر إلى أنه خدم الدولة العباسية (٧٠) عاما ، وعمره حين مات (٨٩) عاما فهذا يعني أن خدمته للدولة بدأت ما بين التاسعة عشرة والعشرين من عمره .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٠٥ .

(٣) ابن العمراني : الأنباء في تاريخ الخلفاء / ١٥٣ .

أحدثه الخليفة المعتضد بالله ، « ديوان المغرب » ، وهذا فرع من ديوان الخراج المركزي في العاصمة بالإضافة إلى ديوان المشرق ، وديوان السواد[١] ، فتقلّد علي بن عيسى رئاسة ديوان المغرب في عهد المعتضد بالله[٢] ، وفي عهد الخليفة المكتفى كان له مكانة عالية ومرموقة فقد جعل إليه الخليفة مهمة ضبط الدواوين جميعها[٣] ، علاوة على ذلك كان إليه زمام ديوان الجيش[٤] ، وعندما لاحظ الوزير القاسم بن عبيد الله (٢٨٨ ـ ٢٩١ هـ / ٩٠٠ ـ ٩٠٣ م) . كفايته وسداده وكتابته ونفاذه ما عظم به في عينه جعل إليه رئاسة مجلس المغرب في ديوان الدار[٥] . فكان من جملة الكتّاب والرؤساء القديرين في عهد المكتفي .

وفي عهد الخليفة المقتدر بالله ، قام بدور ايجابي وفعّال فقد « رتّب الأمور في الدواوين على ما رأى فيه من الصلاح والسداد »[٦] ، حيث تولى رئاسة ديوان المغرب سنين عديدة[٧] ، وفي عام ٢٩٦ هـ / ٩١٨ م تقلد رئاسة

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٢٣/٨، ٢٤ ، ولمزيد من التفاصيل عن هذه التقسيمات يمكن الرجوع إلى كتاب السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٩٥ ـ ٢٠٦ .

(٢) ابن خلدون : العبر ، ٢٥٤/٣ ، السامرائي : المؤسسات الإدارية / ٢٠٠ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٩٠ ، مجهول : العيون والحدائق ، ١٢٧/٤ .

(٤) الصابي : الوزراء / ٣٩٠ .

(٥) ديوان الدار : يتولى هذا الديوان الإشراف على سير الأعمال في مجالس ديوان الخراج إضافة إلى إشرافه على أعمال دواوين المغرب والمشرق والسواد ، فكانت مهمته جسيمة وعظيمة ، انظر قدامة بن جعفر : الخراج وصنعة الكتابة / ٢٠٨ .

(٦) الصابي : الوزراء / ٣٠٦ .

(٧) المصدر السابق نفسه : ٣١٥ .

الدواوين[1] ، ثم اختص بعد ذلك برئاسة ديوان الخاصة[2] ، كما عمل كاتبا للوزير حامد بن العباس (٣٠٦ ـ ٣١١ هـ / ٩١٨ ـ ٩٢٣ م) لمدة سبعة أشهر[3] ، وذلك قبل صدور أمر الخليفة بتولية علي بن عيسى أمر الإشراف على وزارة حامد بن العباس .

وكان في كتابته للخلفاء مثالا للأمانة وحفظ الأسرار ، فكان إذا حضر بين يدي الخليفة فأراد أن يكتب سرا كتب واسحى (أي شده بسحاءة) وختم وخرط (أي وضعه في الخريطة) ولم يحتج إلى مساعد أو معين[4] .

ثانيا : عمله بالوزارة :

قبل البدء في الحديث عن وزارة علي بن عيسى لا بد من الاشارة إلى ما أورده الزركلي حول تولي علي بن عيسى ولاية مكة المكرمة[5] ، فهذا الكلام مردود مطلقا ولم تذكره المصادر الخاصة بمكة أو المصادر العامة الأخرى ، ويبدو أن الأمر حصل فيه لبس فعلي بن عيسى جاور بمكة قبل عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م[6] . ولم يتول إمارة مكة .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٥ .

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٨/١١٥ ، الصابي : الوزراء ، ٣١٦ ، ابن الأثير : الكامل ، ٦/٢١١ .

(٣) الصابي : الوزراء ، ٣١٤ . مسكويه : تجارب الأمم ، ١/١٠٧ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ٧٢ .

(٥) الزركلي : الأعلام ، ٤/٣١٧ .

(٦) جاور بمكة منفيا منذ عام ٢٩٦ هـ ـ ٩٠٨ م ، وبالتحديد منذ حركة عبد الله بن المعتز التي سعى من خلالها لتولي الخلافة ، فقد اتهم علي بن عيسى في تلك الحركة ، فأبعد إلى مكة المكرمة منفيا ، فجاور بها حتى شهر محرم من عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م .

أما أول عهده بالوزارة ، فقد كان في شهر محرم من عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م . وكان ذلك بداية وزارته الأولى (٣٠١ ـ ٣٠٤ هـ / ٩١٣ ـ ٩١٦ م) ، فقد أحس الخليفة المقتدر باضطراب الأمور، وفساد الإدارة، والاقتصاد ، فشاور مستشاره مؤنساً الخادم في أمر عزل الوزير الخاقاني (٢٩٩ ـ ٣٠١ هـ / ٩١١ ـ ٩١٣ م) ، فاشار مؤنس باحضار علي بن عيسى من مكة ، وقد مدحه مؤنس بقوله : « أنه أسد تصرفا، وأشد تعففا ، وأظهر كفاية ، وأكثر أمانة »[١] ، فحاول الوزير علي بن عيسى اصلاح الإدارة ، واعادة تنظيم الوزارة ، واعتمد على عناصر ذات خبرة في تسيير أمور الدولة وأصدر الوزير تعليماته إلى الولاة والكتاب يستحثهم على مواصلة الجهد والأمانة[٢] . ومن شدة اخلاصه وتحمسه للعمل ، كان يبكر إلى دار الوزارة كل يوم ويعمل فيها إلى ما بعد صلاة العشاء ثم ينصرف إلى داره[٣] ، وخلال فترة وزارته الأولى أنجز كثيرا من الاصلاحات ـ يمكن الاطلاع عليها في موضوع البرامج الاقتصادية ـ إلا أنه لم يستطع الصمود أمام قلة أدب الحاشية وسوء معاملتهم له ، فطلب الاستقالة ، فلم يوافق الخليفة في بادىء الأمر ، لكنه وافق بعد الحاح النساء والخدم الذين حاولوا الصاق التهم بعلي بن عيسى ليبعدوه عن الوزارة ، فأبعد في عام ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م . ثم كانت وزارته الثانية في عهد الخليفة المقتدر بالله (٣١٤ ـ ٣١٦ هـ / ٩٢٦ ـ ٩٢٨ م) فقد عاد إلى منصب الوزارة ليس بناء على رغبة منه أو طلب ذلك ، وإنما بأمر من الخليفة وبالحاح شديد فقد

---

(١) الصابي : الوزراء ، ٢٨٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٣٠٦ ، اليوزبكي : الوزارة / ١٦١ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٧/١ .

كان علي يعمل ببلاد الشام حيث تولى الإشراف عليها ، فاحضره الخليفة المقتدر لمعرفته الأكيدة به وبقدراته الإدارية والاصلاحية ، وذلك ليقوم باصلاح الأوضاع الإدارية المتردية بسبب تصرفات الوزير السابق أحمد بن عبيد الله الخصيبي (٣١٣ ـ ٣١٤ هـ / ٩٢٦ ـ ٩٢٨ م) وفوض الخليفة أمور الدولة إلى عبيد الله بن محمد الكلوذاني ، لحين قدوم الوزير الجديد . قَدِمَ علي بن عيسى بغداد ، فاستقبله الناس ، ووجوه الكتاب والقادة ، فخلع عليه المقتدر خلعا فاخرة، واهداه فرشا وأثاثا ، ومبلغ عشرين ألف دينار[١] . فباشر علي بن عيسى مهام الوزارة، ليصلح الوضع ، فوجد الحالة بالغة السوء ، فاهتم باصلاح الوضع الاقتصادي للدولة ، واستخدم جملة اصلاحات ـ يمكن الاطلاع عليها في موضوع البرامج الاقتصادية ـ واهتم بنفسه بكل صغيرة وكبيرة ، فبدأت الأحوال تتغير نحو الأفضل ، إلا أن الخليفة نفسه لم يساعد وزيره في اقرار اصلاحاته وبرامجه التي بدأ في تنفيذها فاختلت الأوضاع ، وتفاقمت الأزمة المالية ، وفي بداية عام ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م أحس علي بن عيسى بأنه ليس بمقدوره الوقوف أمام رغبات الخليفة وحاشيته ، ومتطلبات الجيش المتزايدة[٢] ، فقرر الاستقالة من عمله ، إلا أن الخليفة لم يوافق على ذلك ، لمعرفته مسبقا بعدم الحصول على شخصية وزارية مثل علي بن عيسى الذي كان يقول له : « أنت عندي بمنزلة المعتضد بالله ، ولي عليك حقوق »[٣] ، فإلى هذه الدرجة كان يحترم علي بن عيسى ويعده في مقام والده ، ومع ذلك التقدير والاحترام ، أصر

(١) عريب : الصلة ، ١١٢ ، الصابي : الوزراء ، ١٦٩ . ابن الجوزي : المنتظم ، ٦/٢٠٥ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، ٨/١٩٢ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/١٨٤ .

الوزير على الاستقالة[١] ، ولم يحفظ الخليفة لوزيره صنيعه هذا إبان وزارته فقام باحتجازه في دار الخلافة[٢] . ولما جاء القاهر إلى الخلافة ، كان يعرف قدر علي بن عيسى ويسمع باخباره وأعماله المشهورة فاحضره ليكلفه بتولي الوزارة ، فامتنع عن ذلك .

وكذلك فعل علي بن عيسى مع الخليفة الراضي ، فعندما عرض عليه الخليفة النظر في أمر الوزارة امتنع وبشدة[٣] ، إلا أن الجيش أصر على ترشيح علي بن عيسى ولكنه امتنع أيضا ، ورشح أخاه عبد الرحمن بن عيسى ، فاستوزره الراضي . إلا أن عبد الرحمن عجز عن ضبط الأمور ، فازدادت المشكلة المالية تفاقما ، فاستقال من الوزارة ، وكان ذلك في عام ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م[٤] . ومع ذلك لم يسلما من المصادرة ، مع أنهما يتصفان بالنزاهة[٥] .

وفي عهد الخليفة المتقى لله ، استدعي علي بن عيسى للقيام بمهام الوزارة، وكان الناس قد فرحوا عندما سمعوا أنه سوف يتقلد الوزارة ، إلا أن علي بن عيسى امتنع عن ذلك بعد أن عرضت عليه أكثر من مرة وبالحاح شديد ، ولكنه رفضها نظرا لسقوط هيبتها ، وتقلص أعمالها ، ونفوذها مع وجود

---

(١) ابن الطقطقي : الفخرى / ٢٧٢ . اليافعي : مرآة الجنان ، ٢٦٧/١ .

(٢) Sourdel : Levizirat Abbaside. P. 448.

اليوزبكي : الوزارة / ١٦٩ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ٨٩/٨ .

(٤) الصولي : اخبار الراضي والمتقي / ٨١ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، ٣٣٨/١ . منيرة العرينان : الراضي بالله / ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ .

امرة الأمراء[1] . وفي عام ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م عقد المتقي الأمر لعلي بن عيسى وأخيه عبد الرحمن دون تسميتهم بوزراء ، فكان عبد الرحمن يدبر الأمور ، وعلي يتصل بالخليفة ولم تطل المدة التي نظرا فيها أمور الدولة عن تسعة أيام فقط[2] .

الجدير بالذكر أن علي بن عيسى ، تولى الوزارة وأشرف على أمورها في عهد بعض الخلفاء ولم يكن ذلك بدافع رغبة فيها ، بقدر ما كانت حاجة الخلفاء الماسة إلى خدماته ، فلم يسع للحصول عليها ، ولم يبذل في سبيلها الأموال الطائلة كما فعل غيره من الوزراء ، حين قدموا الضمانات والرشاوي في سبيل الحصول على منصب الوزارة ، وهو بهذا المسلك كان يخدم بكل صدق وعزيمة وإيمان ، مبتعدا عن الخيانة والتبذل والإسراف .

ثالثا : عمله مشرفا :

بادىء ذي بدء ينبغي أن نوضح وظيفة المشرف ، فهي تعني البحث في التفاصيل الكاملة عن أية جهة من الجهات الضريبية التي تقع في جهة عمله وتدخل ضمن إشرافه فيقوم بالإشراف على جمع المتحصلات المالية ، ثم هو يختلف باختلاف ما يضاف إليه من الأعمال ، فهو الرئيس المسؤول الأول عن كل ما يجري في الديوان ويرجع إليه جميع الموظفين ، ولابد من توقيعه الرسمي على جميع ما يخرج من الديوان ، وعمل المشرف يشابه عمل الناظر ، فهو

---

(١) الصولي : أخبار الراضي والمتقي / ٨١/٤ ، ١٨٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . تقي الدين الدوري : عصر إمرة الامراء / ١٨٩ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٤٣ . الهمداني : التكملة / ٣٢٩ .

بمثابة المشرف الرسمي على الايراد والمنصرف من الأموال ولديه جميع البيانات المالية[١] .

باشر علي بن عيسى مهمة الإشراف على أعمال الدولة العباسية خلال وزارة حامد بن العباس (٣٠٦ ـ ٣١١ هـ / ٩١٨ ـ ٩٢٣ م) ، وكان قبل ذلك يعمل كاتبا للوزير نفسه لمدة سبعة أشهر[٢] ، وخلال تلك الفترة ساءت أحوال الوزارة بسبب جهل الوزير حامد بأمور الوزارة ، فكان قبل توليه المنصب ، سقاء ، وبائع تمر ، علاوة على ما يتصف به من أخلاق سيئة[٣] ، وهنا أدرك الخليفة المقتدر إنه لا جدوى من الاعتماد عليه في أمور الدولة ، ومن أجل ذلك أقدم على جعل الإشراف على أعمال الدولة إلى علي بن عيسى ، وكأنه النائب المتصرف للوزير حامد ، وقد أبدى في أول الأمر تحفظه على هذا المنصب إلا أنه وافق ، لاتاحة الفرصة له لإصلاح أمر الوزارة[٤] ، فاجتهد علي بن عيسى في تسيير الأمور ، فكان يحضر إلى دار الوزارة مرتين يوميا ثم وقع بين الوزير ونائبه أو المشرف على الأعمال خلاف أدى إلى تقلص حضوره إلى الوزارة لمرة واحدة في الأسبوع ، ولما أدرك الخليفة جهل وزيره أوعز إلى علي بن عيسى بتدبير أمور الدولة ، وأبطل أمر الوزير فصار لا يأمر في شيء[٥] ، وأصبحت سلطة الوزير كلها أسمية ، فقال بعض الشعراء في ذلك :

---

(١) ابن مماتي : قوانين الدواوين / ٢٩٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣١٤ . مسكويه : تجارب الأمم ١٠٧/١ .

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة ٦٤/٨ .

(٤) Sourdel : Levizirat Abbaside. P. 414.

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، ١٤٧/٦ ، ١٤٨ .

قل لابن عيسى قولة يرضى بها ابن مجاهد
أنت الوزير وانما سخروا بلحية حامد
جعلوه عندك سترة لصلاح أمر فاسد
مهما شككت فقل له كم واحد في واحد[1]

وكان من عادة الوزراء لبس السواد في ديوان الوزارة ، فكان حامد يلبس السواد وعلي بن عيسى بين يديه ، وليس عليه سواد ، فقال بعض الشعراء في ذلك :

أعجب من كل ما رأينا إن وزيرين في بلاد
هذا سواد بلا وزير وذا وزير بلا سواد[2]

وعندما أحس الوزير بعدم أهمية بقائه في ديوان الوزارة ببغداد ، طلب الأذن من علي بن عيسى ليقوم بضمان الخراج ، والضياع الخاصة ، والعامة ، والمستحدثة ، والعباسية ، والفراتية باقليم السواد والأهواز وأصبهان ، فلم يوافق علي بن عيسى على ضمان حامد لتلك الأقاليم وقد حذر الخليفة من ظلمه وعسفه ، غير أن رغبة الخليفة في الحصول على الأموال كانت أقوى من تحذيرات علي بن عيسى ، فأمر بعقد الضمان على الوزير حامد[3] ، وعندما طالب علي بن عيسى الوزير بالأموال لم يجد عنده شيئا ، فطلب حامد الذهاب إلى واسط ليدبر الضمان بنفسه ، إلا أنه لم ينجح أيضا بسبب ظلمه واحتكاره للمواد الغذائية مما سبب موجة عارمة من السخط والتبرم من زيادة الاسعار زيادة لم تكن في مقدور عامة الشعب ، وأمام عجز الوزير ، وعجز نائبه

(١) ابن الطقطقي : الفخري / ٢٦٩ . ابن كثير : البداية والنهاية : ١٢٩/١١ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ٥٩/١ .
(٣) المصدر السابق نفسه : ٦٠/١ .

علي بن عيسى اضطر الخليفة إلى عزلهما ، « فقد عزل حامد بن العباس بسبب عجزه عن تسيير الأمور ، ثم عزل معه نائبه علياً بسبب محاولته الاقتصاد في نفقات البلاط ونتيجة سعايات ودسائس ابن الفرات ضده »[1] .

وفي أعقاب ذلك قتل الوزير حامد ، ونفي علي بن عيسى إلى اليمن ، إلا أن الخليفة احتاج إلى خدماته ، فأمر وزيره عبيد الله بن محمد الخاقاني (٣١٢ ـ ٣١٣ هـ / ٩٢٤ ـ ٩٢٥ م) باحضار ابن عيسى من اليمن ، فقام مؤنس المظفر بتنفيذ الأمر ، حيث تمت مكاتبة والي اليمن أبو جعفر أسعد بن إبراهيم وذلك في زمن الدولة اليعفرية (٢٤٧ ـ ٣٨٧ هـ / ٨٦١ ـ ٩٩٧ م) فأذن له والي اليمن بالعودة ، وحَمَلَ إليه طيبا وكسوة ونحو خمسين ألف دينار[2] ، فلما وصل علي إلى مكة المكرمة ، تم تكليفه بالإشراف على أعمال مصر والشام ، وكان عامل مصر ، الحسن بن محمد الكرخي ، وعامل الشام ، محمد بن الحسن بن عبد الوهاب ، فوافق على ذلك وطلب من الوزير الخاقاني رعاية أهله وولده ، والعناية بهم في صنيعته ومعيشته ، فأجابه الخاقاني بجواب جميل .

وفعلا نفّذ علي ما طلب منه ، فدخل مصر في عام ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م ، وقام بتفقد الأحوال وذلك عن طريق التفتيش على الأحوال الزراعية فوقف على خراب جسر قارون فأمر باصلاحه ، فقدرت النفقة لاصلاحه عشرة دنانير ، إلا أنه وجد العمّال يحتسبون عنه على السلطان مبلغ (٦٠,٠٠٠) دينار في كل سنة فغضب علي من هذا الغش البيّن وقال « لعن الله أمر السلطان إذا انتهى إلى هذا الحد »[3] .

---

(١) اليوزبكي : الوزارة / ١٦٥ . الكبيسي : المقتدر / ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٢٣٥ . مسكويه : تجارب الأمم ١٤١/١ . ابن الأثير : الكامل ١٥١/٨ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٤٦ . ابن خلدون : العبر ٧٨٤/٣ .

ومكث يتفقد أحوال مصر ثلاثة أشهر[١] ، ثم اتجه إلى مدينة الرملة ببلاد الشام ليتفقد أحوالها[٢] .

واستمر في إشرافه على مصر والشام خلال وزارة الخاقاني . ولما جاء الخصيبي إلى الوزارة أقر علي بن عيسى على وظيفة الإشراف على مصر والشام وذلك في عام ٣١٣ هـ / ٩٢٥ م . بل أنه جعل إليه الإشراف على منطقة المغرب بكاملها[٣] ، وحسب رواية ابن الأثير : أن علي بن عيسى كان يتخذ من مكة المكرمة مقرا لاقامته ومنها يباشر اشرافه على مناطق الإشراف[٤] .

ومما يؤكد إشراف علي بن عيسى على الأموال بتلك النواحي أنه قدم من مصر حاجا في عام ٣١٣ هـ / ٩٢٥ م . إبان وزارة الخصيبي ، فقدم وهو يحمل معه سفاتج[٥] بقيمة (١٤٧ر٠٠٠) دينار ويستمر إشراف علي بن عيسى إبان وزارة محمد بن علي بن مقلة (٣١٦ ـ ٣١٨ هـ / ٩٢٨ ـ ٩٣٠ م) فقد أصدر الخليفة المقتدر بتأثير من مؤنس المظفر أمره إلى الوزير ابن مقله بقبول إشراف علي بن عيسى على الدواوين[٦] .

(١) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٢١٣/٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٢١٣/٣ .

(٣) عريب : الصلة / ١٠٧ ، وحدود المغرب من حدهيت غرب بغداد حتي حدود مصر .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، ١٥٩/٨ .

(٥) السفتجة : يقصد بها أن يعطي رجل مالا لآخر وللآخذ مال في بلد المعطي ، فيوفيه اياه ، وهي أهم أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمان ، أي انها وجدت لتجنب أخطار الطرق . انظر : ابن منظور : لسان العرب ١٢٣/٣ . مسكويه : تجارب الأمم ، ١٤٦/١ .

(٦) الكبيسي : المقتدر / ٢٢٥ .

واستمر إشراف علي بن عيسى على الأعمال الديوانية والوزارية إبان وزارة سليمان بن الحسن بن مخلد (٣١٨ ـ ٣١٩ هـ / ٩٣٠ ـ ٩٣١ م) ، فاصدر المقتدر أمره إلى علي بن عيسى « بالإشراف على الأعمال والدواوين ، وبمعاضدة الوزير ، وألا يتراخي في ذلك ، ولا يقلّد سليمان أحدا ولا يصرفه ولا يعمل شيئا إلا بموافقة علي بن عيسى »[١] .

واستمر إشراف علي بن عيسى (أيضا) خلال وزارة عبيد الله بن محمد الكلوذاني (من رجب سنة ٣١٩ إلى رمضان ٣١٩ هـ / ٩٣١ م) « فأمره الخليفة بالإشراف على الأمور والحضور مع الوزير في كل صغيرة وكبيرة »[٢] .

وفي خلافة القاهر بالله ، أصدر أمره إليه بالإشراف على الأجهزة الإدارية، فمكث في إشرافه هذا ثلاثة أشهر[٣] . وفي عام ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م ، أشار الوزير أبو علي ابن مقله على الخليفة القاهر بالله بانفاذ علي بن عيسى إلى مصر للإشراف عليها ، فوافق علي على ذلك ، إلا أنه عاد فاعتذر متذرعا « بكبر سنه وضعف حركته ونقصان قوته »[٤] .

وفي عهد الخليفة الراضي بالله ، استمر إشراف علي بن عيسى ، فذكر مسكويه أن علي بن عيسى بعث في عام ٣٢٣ هـ / ٩٣٥ م أمره إلى الحسين ابن عبد الله بن حمدان يفسخ ضمانه عن الموصل وعدم حمله إلى بغداد[٥] ، إلا

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٢٠٥ . ابن الأثير : الكامل ، ٨/٦٨ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٢٠٢ . اليوزبكي : الوزارة / ١٧٢ .

(٣) السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٣٥ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٢٥٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ١/٣٢٤ .

أن هذا التصرف أثار حفيظة الوزير ابن مقله وابنه المساعد له ، فاصدرا أمرهما بمنع علي بن عيسى من الإشراف على أعمال الوزارة[١] .

ثم قام الخليفة مرة أخرى في عام ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م باحضار علي بن عيسى وجعل إليه أمر الإشراف على الوزارة إبان وزارة أخيه عبد الرحمن (في جمادى الأولى سنة ٣٢٤ إلى رجب ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م) ، إلا أن أمر الوزارة والإشراف لم يستمرا أكثر من شهرين حيث عجز الوزير عن تسيير أمور الدولة، لتعذر الأموال ، فشغب الجند والحاشية ضدهما ، فقبض عليهما ، وتم عزلهما ، وصرفهما إلى منزلهما ، ولم يتعرضا للأذى أو الاهانة[٢] .

رابعا : عمله مستشارا :

كان أول أمر يستشار فيه علي بن عيسى ، هو مسألة الخلافة بعد موت الخليفة المكتفي ، فقد مات دون عهد صريح منه بولاية العهد ، فواجهت المشكلة الوزير العباس بن الحسن ، فما كان منه ، إلا أن عرض الأمر على كبار الكتّاب[٣] ، ليلة وفاة المكتفي جمع الوزير رؤساء الكتّاب ليستشيرهم في أمر الخلافة ، فكل أدلى برأيه ، إلا علي بن عيسى ، الذي امتنع عن ترشيح أحد ، وحاول معه الوزير أن يسمع منه رأياً محدداً واكتفى بقوله : « لكن ينبغي أن يتقي الله ، وينظر من يصلح للدين والدنيا »[٤] ، وعلي هنا لم يعط رأيا محددا

---

(١) المصدر السابق : ٣٢٦/١ .

(٢) المصدر السابق : ٣٣٨/١ . منيرة العرينان : الراضي بالله / ١١٥ .

(٣) هم : محمد بن داود بن الجراح ، ومحمد بن عبدون ، وأبو الحسن بن الفرات ، وأبو الحسن علي بن عيسى .

(٤) الصابي : الوزراء / ١٣١ . ابن الأثير : الكامل ، ١٠/٨ .

لأنه رأى الانقسام قد بدا واضحا بين القوم ففئة تريد ترشيح عبد الله بن المعتز، وأخرى تريد ترشيح الصبي جعفر بن المعتضد (المقتدر) ، ومع أن هناك اشارة تذكر أن علي بن عيسى في بداية الأمر كان يميل إلى ترشيح عبد الله بن المعتز[1] . إلا أنه تحفظ على ترشيح من يراه غير صالح للخلافة .

وفي عام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م ، حاول الخليفة المقتدر بالله اعادته للوزارة فامتنع عن قبولها ، وشاوره فيمن يصلح للوزارة ودار بينه وبين مؤنس وابن الحواري ـ مستشاري الخليفة ـ مناقشة حول من يرشحه للوزارة ، وكان من ضمن ما حدث ما نصه ، فقال الخليفة « لعلي بن عيسى لولا علمنا بزهدك في الوزارة لما عدلنا بها عنك ، ولكننا نشاورك فيمن نقلده ، انكر هنا الناظر في الأمور ، فقلت : الوزارة محتاجة إلى رجل كاتب كاف ممش للأمور عارف بسياسة الجند ، وقد قل الناس الذين هذه حالهم . وما أعرف من أذكره اقتضابا من غير رواية، ولكن أنظروني حتى أراجع فكري، وأقول ما عندي »[2]، وكانت هذه المشاورة بمثابة الفرج من الله سبحانه وتعالى لأنها ساعدت على إخراجه من السجن ، مع أنهم لم يأخذوا برأيه فيمن رشحه للوزارة ، إلا أنهم احتاجوا إليه ليكون نائبا للوزير حامد بن العباس ، فأخرجوه من السجن بعد ثمانية عشر شهرا من الحبس الذي قال عنه علي بن عيسى : « لما حبسني المقتدر بالله كنت مكرما في محبسي »[3] ، فاخرج من السجن ليتولى الإشراف على أعمال وزارة حامد بن العباس .

---

(١) الطبري : تاريخ ، ١٠/٤٠٤ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٧٤ / ٣٧٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٣٧٤ .

وفي عام ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م ، استشار الخليفة المقتدر علي بن عيسى فيمن يصلح للوزارة بعد خلع الوزير محمد بن علي بن مقله في شخصية الحسين بن القاسم ، فوافق علي بن عيسى على توليته الوزارة ، إلا أن مؤنساً المظفر لم يكن يرغب فيه ، وكان يرغب ببقاء ابن مقله في الوزارة فثار النزاع بين الخليفة وقائد الجيش حول شخصية الوزير الجديد ، وهذا الخلاف يعطينا دلالة أكيدة على تدخل السلطة العسكرية في تسيير أمور الدولة . ولقطع النزاع أشار علي بن عيسى باستوزار سليمان بن الحسن بن مخلد[١] ، فوافق الخليفة على ذلك الرأي ولكن بشرط أن يبقى لعلي مسألة الإشراف على الدواوين ، فوافق علي بن عيسى على ذلك[٢] ، وكذلك شاور الخليفة المقتدر علي بن عيسى في وزارة عبيد الله بن محمد الكلوذاني ، فأشار علي بوزارته على أن يبقى لعلي بن عيسى مسألة الإشراف على الأعمال في الوزارة[٣] .

وعندما تولى الخلافة الراضي بالله استدعى علي بن عيسى وطلب منه الرأي في بعض قضايا الخلافة ، فاشار عليه بما يلي :

أ ـ أن يعقد لواء لنفسه على الرسم المعتاد ، فاستحضر الخليفة اللواء وعقده بيده .

ب ـ بتسليم خاتم الخلافة وهو خاتم فضة فصه من حديد صيني وعليه كتابة ثلاثة أسطر (محمد رسول الله) .

جـ ـ بأخذ خاتم الخلافة من سلفه القاهر بالله ، وكان فصه ياقوتا أحمرا ونقشه (بالله محمد الإمام القاهرة بالله أمير المؤمنين يثق) .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

(٢) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٢٢٧/٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٢٢٩/٣ .

د ـ ثم أشار عليه باحضار القضاة ، والقواد ، وكتّاب الدواوين ، والغلمان ـ الحرس الخاص ـ ليؤدوا البيعة للخليفة[1] ، وقد حضر علي بن عيسى مجلس الخليفة وأخذ البيعة من الناس[2] ، وطلب منه الخليفة تولي مهام الوزارة فاعتذر لعجزه وكبر سنه ؛ وضعفه » .

وكانت آخر استشارة سجلت للشيخ علي بن عيسى هي تلك التي طلبها منه معز الدولة البويهي عندما ورد إلى بغداد في عام ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م . فقد التقى به وقال له « ... وقد شاهدت منك الآن ما كنت له مؤثرا وإليه متطلعا ، والدنيا خراب . والأمور على ما تراه من الانتشار ، فأشر علي بما عندك في اصلاح ذلك . فقال له أبو الحسن ـ علي بن عيسى ـ هذه النية منك أيها الأمير داعية إلى الخير ومسهلة إلى النجح ، وطريق العمارة ، ودرور المادة ، واستقامة أمر الجند والرعية والعدل ، والذي أهلك الدنيا وأذهب الأموال ، وأخرج الممالك عن يد السلطان خلافه ، وإنما يتأتي الصلاح ، ويطرد الأغراض بالولاة الموفقين والأعوان المناصحين ، وحدثنا عمر بن شبه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أرد الله بوال خيراً قيّض له وزير صدق إن غفل أذكره ، وإن رفل ـ خرق ـ أيقظه » ... وقال أبو الحسن : ومن أولى ما نظر فيه الأمير وقدمه سدّ هذه البثوق ، هي أصل الفساد وخراب السواد ، فقال ـ معز الدولة ـ وقد نذرت لله عند حضوري في هذه الحضرة ، ألا أقدم شيئا على ذلك ولو أنفقت فيه جميع ما أملك »[3] ، فكانت هذه استشارة خبير مجرب ، عارفا بدقائق الأمور وأحوالها .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/ ٢٩٠ .

(٢) الصولي : أخبار الراضي والمتقي / ٤ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٩٤ / ٣٩٥ .

خامسا : عمله في المظالم :

المظالم ، جمع مظلمة ، وهي وضع شيء في غير موضعه ، وهي أيضا تعني التعدي من الحق إلى الباطل قصدا وهو الجور[١] . وكان الخلفاء في صدر الدولة الإسلامية يباشرون النظر في مظالم الناس بأنفسهم ، حتي جاء الخليفة العباسي المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩ هـ / ٧٧٥ ـ ٧٨٦ م) فدوّن للمظالم ديوانا يضم هيئة إدارية متخصصة في قضاء المظالم ، واستمر ذلك الديوان يمارس دوره في الدولة العباسية[٢] .

ولقد أهتم علي بن عيسى بأمر المظالم ، فقد عرف بحبه للعدل والإنصاف واحقاق الحق ، وازهاق الباطل ، وكان هذا ديدنه في جميع أعماله التي تولاها ، فكان يكتب إلى العمال والولاة بأنصاف الرعية ، ورفع صغير المؤن وكبيرها ، وكتب إليهم في أمر المظالم ، وقد جلس يباشرها بنفسه أيام وزارته الأولى ، والثانية إبان خلافة المقتدر بالله .

ثم إن الخليفة المقتدر بالله ، قد عهد إليه أمر النظر في المظالم خلال وزارة ابن مقلة[٣] ، وذلك لأهمية هذا الأمر بالنسبة للمجتمع . فصيانة حقوق الرعية ، كانت من أهم الواجبات الملقاة على الخلفاء ، ووزراؤهم .

وكذلك عهد الخليفة إلى علي بن عيسى النظر في المظالم خلال وزارة سليمان بن الحسن بن مخلد[٤] ، وكذلك كان الأمر مع الوزير عبيد الله بن

---

(١) الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، ٤/١٤٥ .

(٢) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة / ٢٣٠ .

(٣) عريب : الصلة / ١٥٠ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ١٥٠ . مسكويه : ١/٢٠٥ .

محمد الكلوذاني حيث اسندت ولاية المظالم إلى علي بن عيسى[1] . والغريب في الأمر أن الوزير الحسين بن القاسم لما تولى الوزارة (رمضان ٣١٩ ـ ربيع الثاني ٣٢٠ هـ / ٩٣١ ـ ٩٣٢ م) رفض تنصيب علي بن عيسى للنظر في المظالم ووافقه الخليفة على طلبه[2] . مع أن الخليفة في اسناده ولاية المظالم إلى علي بن عيسى كان يعود إلى ثقته بعدالته وخلقه وأمانته .

وفي أثناء خلافة القاهر بالله أسند النظر في المظالم إلى علي بن عيسى ، وأصدر الخليفة توقيعا بخطه[3] ، ويبدو أن تصرف الخليفة هذا كان نتيجة ضعف شخصية الوزير ، أبي جعفر محمد بن القاسم الذي مكث في الوزارة ثلاثة أشهر ونصفا تقريبا من مستهل شعبان ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م . ورغبة القاهر بالله في تركيز الأمور بيده ، ولعل في اسناد النظر في المظالم إلى علي بن عيسى ما يؤكد ضعف شخصية الوزير .

وكان آخر عهده بالنظر في المظالم من قبل الخليفة المتقى لله ، بأمر من أبي عبد الله الكوفي[4] ، فجلس للمظالم « ونظر في خصومات بين عوام ، ورد ما يتعلق بعامل ، وصاحب ديوان ، وجندي إلى أبي عبد الله الكوفي ، وبالحكم إلى الحكام »[5] .

---

(١) المصدر نفسه : ٢١٢/١ .

(٢) نفسه : ٢١٩/١ .

(٣) الهمداني : التكملة / ٩٩ .

(٤) كان كاتبا لأمير الامراء بجكم ، وكان اليه التدبير أكثر من سلطات الوزراء انظر : ابن الأثير : الكامل ، ٢٩١/٨ .

(٥) الصابي : الوزراء / ٣٤٣ ..

والأمر الذي ينبغي التنويه به هنا أن النظر في المظالم كان يتبع الخليفة مباشرة ، ولكن أثناء وزارة علي بن عيسى تنازل الخليفة عن حقه في النظر في المظالم واسنده إلى الوزير مباشرة ، فعندما تظلم أهل البصرة من عاملهم محمد بن اسحاق بن كنداج ، نظر علي بن عيسى في ظلامتهم وبعد تأكده من عسف هذا ـ العامل ـ عزله ، ولكن بعد مشاورة الخليفة في ذلك[١] .

وعندما تولى الوزارة الأولى عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، أصدر تعليماته إلى العمال في أمر المظالم ، فنهاهم عن ظلم الرعية ، قائلا في ذلك « سبيل ما يرفعه إليك كل واحد من المتظلمين قبل النوروز[٢] من مظلمته ، ويدعى إنه تلف بالآفة من غلته ، أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك وأصدق كفاتك ، حتي يصح لك أمره ، فيزيل الظلم فيه فترفعه .. »[٣] .

والبيّن الواضح من موضوع نظر علي بن عيسى في المظالم أنها ميزة قد خص بها دون سواه نظرا إلى ثقة الخلفاء بعدالته وخلقه وأمانته . فقد خصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع للجلوس والنظر في المظالم ، وذلك خلال وزارته الأولى ،والثانية[٤] .

---

(١) عريب : الصلة / ٤٢ .

(٢) النوروز : موعد افتتاح الخراج .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٨/١ . ويمكن الاطلاع على معلومات أوفر عن هذا المنشور في موضوع الاصلاحات الاقتصادية .

(٤) الكبيسي : المقتدر / ٢١٨ .

الفصل الثالث

الاصلاحات الاقتصادية

الفصل الثالث

الاصلاحات الاقتصادية

كانت لعلي بن عيسى محاولات جادة ومهمة في سبيل اصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ، فكان يتولى الوزارة ثم يبعد عنها ثم يستحضر اليها مرة أخرى لاصلاح ما أفسده الآخرون ، وقد قام علي بن عيسى بإصلاحات متعددة في سبيل النهوض بالاقتصاد العباسي ، وابعاده عن الأزمات المالية الخانقة ، وكانت اصلاحاته على النحو التالي :

أولا : اهتمامه بالزراعة :

يعتبر علي بن عيسى أكثر وزراء الدولة العباسية اهتماما بالزراعة وبالمزارعين ، فكان دائما يفتتح وزارته برسائل يبعثها إلى عماله ، يحثهم فيها على رعاية الزراعة ، والاهتمام بالمزارعين ، فهو يدرك العلاقة الوثيقة بين دخل الدولة وحالة الزراعة ، « إذ لما كانت ضريبة الأرض تشكل أهم مورد لبيت المال، فإن النشاط الزراعي يعني زيادة الوارد »[1] ، ولذلك فإن مساعدة الفلاحين التي انتهجها علي بن عيسى تعتبر سياسة مالية مستنيرة[2] ، فكان اهتمام الوزير ينصب على انصاف المزارعين واشاعة العدل بينهم ، مع المحافظة على مصلحة بيت المال ، ويتجلي ذلك فيما ورد على لسانه من تعليمات للعمال بخصوص رعاية الأرض وأصحابها « وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق من حقوق أمير المؤمنين أغضي عنه ، ولا درهم من ماله أسامح فيه ، ولا

(١) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي / ٣٨ . السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٨٠ .

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة . ٧٩/٨ .

تقصير في شيء من أمر العمل أصبر بقريب أو بعيد عليه ، ولا تكن باظهار أثر جميل في ذلك أشد عناية منك بانصاف الرعية والعدل عليها ، ورفع صغير المؤن وكبيرها عنها ، فإني أطالبك بذلك »[1] ، فكان يأمر عماله بالجد والاجتهاد في عمارة الأراضي الزراعية ، ثم أنه كان يهتم بشكاوي المزارعين ، واهتم كذلك بكري الأنهار ، وسد البثوق ، فقد انفق على اصلاح بثق بنهر أبي الأسود المتفرع من نهر الملك مبلغ (٧٠٠ر٠٠٠) درهم[2] ، وأعتبر المحافظ على نظام الري العامل الأساسي لتقدم الدولة ورفاة المواطن .

كما أن الوزير سمح للمزارعين زراعة حرم الأنهار[3] بالفواكه أو المحاصيل الشتوية والصيفية ، وفي ذلك دلالة قوية على اتباع سياسة التوسع الزراعي لزيادة موارد بيت المال ورفاهية المجتمع[4] .

ويتضح لنا أن سياسة الخليفة المعتضد بالله الزراعية ، قد تأثر بها الوزير علي بن عيسى في برامجه الزراعية فقد عمل على تسليف المزارعين النقود ، من أجل شراء الأبقار لحراثة الأرض وزراعتها ، كما أنه عمل على تسليف المحتاجين من الفلاحين البذور على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد[5] وكانت سياسة علي بن عيسى الزراعية نبراسا اهتدت به الدولة العباسية في العصر البويهي ، فقد قام معز الدولة بمحاولات لزيادة الثروة الزراعية ، واستعان

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٧/١ .

(٢) السامرائي : الإدارة المالية في الإسلام ، ٥٠٧/٢ .

(٣) وحرم النهر هو الأرض الزراعية التي تختلف عن انحسار مياه النهر عن جانبيه ، وتسمى بأراضي « طرح النهر » وهي من أخصب الأراضي الزراعية .

(٤) الصابي : الوزراء / ٢٨١ .

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٩٦/٨ .

في ذلك بخبرة بعض كبار رجال الدولة ، فقد سأل معز الدولة علي بن عيسى . فقال له « الدنيا خراب والأمور على ما تراه من الانتشار فأشر بما عندك في إصلاح ذلك فقال علي بن عيسى : ... ومن أول ما نظر به الأمير وقدمه سد هذه البثوق فهي أصل الفساد وخراب السواد ... فقال معز الدولة : وقد نذرت لله عند حضوري في هذه الحضرة ألا أقدم شيئا على ذلك ولو أنفقت فيه جميع ما أملك »[1] .

ثانيا : رعايته للموارد المالية :

لقد أهتم علي بن عيسى باصلاح الموارد المالية فعندما تقلد أمور الوزارة في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، كتب إلى كل واحد من العمال يأمرهم بالاجتهاد في توفير الأموال قائلا : « ... ولكني آمرك أن تحمل صدرا من المال يتوفر مقداره ، وتنفذ الرسائل بذلك مع الجواب عن كتابي هذا عند نظرك فيه . وتكتب لي بشرح الحال في أمور نواحيك وتنفذ موافقة نقف عليها وبها على موضع أثرك فيها ومخائل تدبيرك في توفيرها وتثميرها وتتوقف عن امضاء التسبيبات وما يجري مجراها إلى أن يرد عليك كتبي وتوقيعاتي ... وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق من حقوق أمير المؤمنين أغضي عنه ولا درهم من ماله اسامح فيه ولا تقصير في شيء من أمور العمل أصبر لقريب أو بعيد عليه ... كما أطالب بتوفير حقوق السلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها ... »[2] .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/١٠٦ / ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ١/٢٧ .

وجاء في كتاب آخر قوله « سبيل ما يرفعه اليك كل واحد من المتظلمين قبل النوروز من مظلمته ويدعى أنه تلف بالآفة من غلته أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك ، وأصدق كفاتك حتي يصح لك أمره فيزيل بالظلم فيه ، فترفعه، وتضع الانصاف موضعه وتحتسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه حسبه ، وتستوفى الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء ولا حيف على الضعفاء ، فاعمل فيما رسم لك ما يظهر ويذيع ويشتهر ويشيع ويكون العدل به على الرعية كاملا والانصاف لجميعهم شاملا إن شاء الله »[1] .

ومن خلال هذين الكتابين يتضح لنا رسم السياسة المبدئية التي وضعها الوزير بمجرد استلامه مهام عمله ، وقد نلاحظ في كتابيه نبرة الشدة والغلظة على عماله ، وهذا بطبيعته يفسر لنا تردي الأوضاع الاقتصادية السابقة لفترة الوزير ، لذا نراه يستخدم الحزم شعارا لتنفيذ برنامجه الاصلاحي ، فوضع عدة مبادىء لعماله كان من أهمها :

١ ـ إنه طلب منهم إرسال ما يتوفر لديهم من أموال لحاجة دار الخلافة إلى ذلك .

٢ ـ طلب منهم أيضا ايضاح حقائق الأوضاع المالية في ولاياتهم .

٣ ـ أمرهم بالتوقف عن صرف الأموال حتي يرد أمر الوزير في ذلك .

٤ ـ أوضح في كتابيه أهمية الرقابة المالية ، وخاصة إذا كانت هذه الرقابة نابعة من المسؤول المباشر كالخليفة أو الوزير .

٥ ـ طالب ولاته برعاية الموارد المالية وحفظ الأموال وصيانتها .

---

(١) الهمداني : التكملة / ٢٠٣ .

٦ ـ رسم للعمال الطرق السليمة للكشف عن دعاوي المزارعين حول تلف غلاتهم، وذلك عن طريق لجنة من الثقاة المشهود لهم بالصدق والأمانة .

٧ ـ طلب منهم عدم المحاباة في جمع الموارد المالية إن كانت عند الاغنياء وعدم أخذها بالطرق القسرية إن كانت عند الضعفاء .

وقد اهتم الوزير علي بن عيسى بشرعية الموارد المالية ، وحرص كل الحرص على تجنب الموارد التعسفية ، فقام باسقاط المكوس[١] التي كانت تؤخذ بمكة ، وسوق بحر بالأهواز ، وحصن مهدي[٢] ونهر السدرة ، وأزال أيضا جباية الخمور من ديار ربيعة[٣] ، وقيل جباية الجمهور[٤] ، لأنه كان « يعترض في هذه المواضع على ما يجهز إلى البحر ويرد منه ، وتؤخذ الضرائب المسرفة عنه »[٥] ، فهذه كانت في حقيقة أمرها تدر دخلا كبيرا لبيت المال ، وقد اعترض الوزير بن الفرات على الوزير علي بن عيسى ـ بعد ابعاده عن وزارته الأولى ـ اعترض عليه خول اسقاط هذه الموارد ، وجرت بينهما مناظرة اقتصادية مهمة ، نورد طرفا منها : « قال ابن الفرات لعلي بن عيسى . ابطلت الرسوم ، وهدمت الارتفاع ، فقلت ـ على ـ أي رسم تبطلت ، وارتفاع هدمت ، قال : المكس بمكة،

---

(١) المكس : ضريبة ثقيلة كانت تؤخذ على البضائع المنقولة إلى مكة المكرمة ، وخاصة أيام الحج . وقد نهى الشارع عن أخذ ضريبة المكس ، فالمكس هو البخس ، أبو يوسف : الخراج / ١٤٢.

(٢) حصن مهدي : بلد من نواحي خوزستان به نهر عظيم له أثر كبير في تسيير أمور التجارة ياقوت : معجم البلدان ، ٢٦٦/٢ .

(٣) ديار ربيعة : بين الموصل ونصيبين ، شمال العراق : ياقوت : معجم البلدان ، ٤٩٤/٢ .

(٤) الصابي : الوزراء ، ٣١٠ ، بينما ذكرها مسكويه باسم جباية الخمور ، تجارب ، ٢٨/١ .

(٥) الصابي : الوزراء ، ٣١٠ .

فقلت له : قد أزلت هذه واشياء كثيرة منها ومنها ، وعدد الأبواب التي رفعتها ، وكان مال ذلك في السنة (٥٠٠ر٠٠٠) دينار فلم استكثرها مما حططته عن أمير المؤمنين من الأوزار بها ، وغسلته من الأدران عن دولته فيها ، ولكن انظر مع ما حططت وأبطلت إلى إرتفاعي وارتفاعك ونفقاتي ونفقاتك »[١] .

فلم يكن يهم علي بن عيسى مقدار توفر الأموال بقدر ما كان يهمه شرعية هذه الأموال ومدى قدرة المولين على دفعها و فقد جعل المبادىء الإسلامية هي شعاره في جباية الأموال ، وابتعد عن الجبايات المشبوهة مهما كانت كثرة مبالغها النقدية . **ومن الاجراءات التي قام بها الوزير لحماية موارد الدولة المالية** اقدامه على الغاء ضريبة التكملة بفارس ، وحقيقة هذه الضريبة نعرضها على النحو التالي :

لما غلب السجزية[٢] على فارس جلا قوم من أهل الخراج عنها لسوء المعاملة ، فتوزع ما كان عليهم من خراج على الباقين ، وكمل بذلك قانون فارس القديم ، ولم تزل هذه التكملة تستوفى على زيادة تارة ، ونقصان أخرى ، واستمر ذلك من عام ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م ، عندما غلب الصفاريون على سجستان حتى الشطر الأول من وزارة علي بن عيسى للمرة الأولى ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م ، فقام الوزير باجراءات الغاء التكملة ، فَعَمَدَ إلى صرف العامل على فارس محمد بن أحمد بن أبي البغل وولى مكانه عبد الرحمن بن جعفر الشيرازي ، وعندما طلب الوزير المال من الوالي تعذر بتظلم أهل فارس من

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٣٤٩ .

(٢) السجزية : نسبة إلى سجز وهو اسم لسجستان ، وسجستان ، ناحية كبيرة ، وولاية واسعة ، ضمن ولايات الدولة الإسلامية ، وتقع ضمن اقليم فارس ، ياقوت : معجم البلدان ، ٣/١٩٠ .

التكملة المذكورة وامتناعهم من أدائها ، فكتب الوزير إلى أبي المنذر النعمان بن عبد الله ـ والي الأهواز ـ بالنظر في عمل فارس ، وعقد على فارس لأحمد بن محمد بن رستم ، الذي كان يشغل ولاية أصبهان ، وقاما ـ النعمان وابن رستم ـ باستخراج الأموال من عبد الرحمن الشيرازي ، وذهب وفد من فارس إلى بغداد ، فشكوا أمرهم فيما يتعلق بالتكملة وخراج الشجر ، ووصلت الشكوى إلى الخليفة ، فجمع القضاة والفقهاء ومشايخ الكتّاب ، والعمال ، وجلة القواد في دار الوزارة بالمخرم ـ وقد جعلها علي بن عيسى ديوانا ـ وعقدت مناظرة اقتصادية بين أصحاب التكملة ، وأصحاب الشجر ، وكان ذلك بحضرة الجميع ، فافتي الفقهاء والقضاة بوجوب الخراج على الشجر (الفواكه) ، وبطلان مال التكملة، وقد حضر هذه المناظرة الزجاج النحوي ، ووكيع القاضي ، فمدحا الوزير علي بن عيسى على جهوده الموفقة ، وقال فيه وكيع « لقد فعل الوزير في هذه القصة كفعل أبي بكر ، رضي الله عنه ، في مطالبة أهل الردة بالزكاة »[1] .

فكتب علي بن عيسى إلى النعمان بن عبد الله قائلا له : « ... فارفع عن الرعية هذه التكملة رفعا مشهورا ، وناد في المساجد الجامعة بازالتها ، وابطال جبايتها ، وكان ذلك يوم الخميس النصف من رجب سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م »[2] .

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ١٢٤/٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٧١ .

وكان مبلغ جباية التكملة في عام ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م في مدينة شيراز (١٠،٠٠٠ر) درهم[١] ، وقدر مبلغ جباية التكملة في سائر بلاد فارس في عام ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م ، مبلغ (١،٠٠٠،٠٠٠ر) درهم[٢] .

أما خراج الشجر ، فقد كتب علي بن عيسى إلى العامل أحمد بن محمد بن رستم قائلا له « فطالب بخراج الشجر في سائر الكور[٣] على استقبال سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م ، فاستخرجه واستوفي جميعه ، واستنظفه ، واكتب بما يرتفع من مساحته ويتحصل من مبلغ جبايته .. وكتب علي بن عيسى لعشر خلون من شعبان ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م »[٤] ، وقد أصدر أمره بالتخفيف في أخذ خراج الشجر ، وطالب بوضع الطسوق المخففة[٥] .

ومن الاجراءات المالية ، أنه عمد إلى استرجاع جميع الأراضي السلطانية أو الضياع السلطانية التي استولى عليها ابن الفرات أثناء وزارته الأولى (٢٩٦ ـ ٢٩٩ هـ / ٩٠٨ ـ ٩١١ م) ، وكذلك التي استولي عليها الخاقاني أثناء وزارته (٢٩٩ ـ ٣٠١ هـ / ٩١١ ـ ٩١٣ م) . واعاد دخلها إلى بيت مال الخاصة[٦] .

---

(١) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ١٢٩/٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٧١ .

(٣) الكورة : تطلق على الناحية ، ولعل هذا المصطلح استخدم من أجل التقسيمات الإدارية والمالية في الدولة الإسلامية ، فنجد مثلا أن العراق كان مقسما إلى اثنتى عشر كورة ، ولكل كورة عدد من الطساسيج ، ابن خرداذبه : المسالك والممالك / ٥ ، ٦ .

(٤) الصابي : الوزراء / ٣٧١ .

(٥) السوق : مفردها طسق ، أي الوظيفة التي توضع على أصناف الزروع ، والكلمة فارسية ، معربة « تشك » ، وتعنى الاجرة ، الخوارزمي : مفاتيح العلوم / ٤٠ .

(٦) الصابي : الوزراء / ٣٠٦ .

ومن الموارد التعسفية التي نهى عنها الوزير علي بن عيسى ، تلك الرسوم التي كانت تفرض على سكان بادوريا ، والتي كان يقوم بجبايتها العامل ابن أبي السلاسل ، المشهور بقساوة القلب ، وسوء المعاملة ، فكان يحبس كل من يمتنع عن دفع تلك الرسوم (مثل رسوم أو مظالم القرطاس) أي ثمن الورق الذي يكتب فيه الخراج ، فكانوا يصبرون على الأذى والحبس والتنكيل حتي قيض الله لهم الوزير علي بن عيسى ، فحاول الوالي اغراء الوزير بهم وكتب إليه قائلا « عليهم أموال قد الطوا بها[1] ، وقد صبروا على الحبس والقيد » فورد جواب علي بن عيسى قائلا « ... الخراج دين لا يجب فيه غير الملازمة فلا تتعد ذلك إلى غيره »[2] . وكذلك نال سكان الصلح والمبارك اجراءات قاسية من عاملهم عبد الله بن علي الجرجرائي ، وحملهم ضرائب غير شرعية ارهقت كواهلهم ، مما اضطرهم إلى الشكوى إلى الوزير ، وكذلك قدم العامل شكوى أخرى إلى الوزير ، فرد عليه علي بن عيسى بقوله « ... وأما ما ذكرت أن هؤلاء المتظلمين أوقعوا فيه المغابنة ، وابتاعوه من أرض المزارعات مصابرة ، فارتجعته منهم لتبيعه بالثمن الوافر ... فسلم إليهم ـ عافاك الله ـ ملكهم ، ووفهم حقهم ، واقنع فيما بينك وبينهم بنظر محمد بن محمد ابن حمدون ووساطته ، ولا تعدل عن قبول رأيه ومشورته . وأما ما أنفذته من العمل لبقايا سنة ثمان وثلاثمائة وما قبلها وبينت أن معظمه على الطائفة المتظلمة منك فقد وقفت عليه ، وأحوال

---

(١) أي منعوها ، أو جحدوها . انظر : ابن منظور : لسان العرب ، ٣٨٩/٧ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٧٣ ، ٣٧٤ . الهمداني : التكملة / ٢٠٣ .

هذه البقايا مختلف ، والحكم فيها واضح ومنكشف وسبيل ما كان منها على الجهابذة[1] والبلدية[2] ، وسكان المستغلات السلطانية أن تستخرجه في أسرع الأوقات ، وتستوفيه على تصرف الحالات . وما نقاه المحملون ، وأصحاب المناثر[3] عن نفائض قناب[4] الحاصل ، ووصفوا أن تصحيحه واجب على أرباب البيادر ، فسبيلك تجريه مجرى أسلاف البنور التي تستنظفها مع التوثق منها أما إخراج النخل والخضر في الأقرحة ـ الأرض ـ فيجب أن تطالب مزارعي تلك الأقرحة حتى يصححوه أو يكشفوا حاله ويوضحوه فاعمل في ذلك بما رسمت .. وجميع واسط ـ أصلحك الله ـ من السواد المفتتح عنوة ، وليس يملكه السلطان ـ أعزه الله ـ فيباع ، لأنه فيء للمسلمين يقوم مقام الوقف على جميعهم ، وانما تبايع أهليه فيه يجرى مجرى السكنى لأجل ما أدوه ويؤدونه من الخراج وهو الكراء ... »[5] . والناظر إلى هذه النصوص يدرك بعد نظر الوزير الاقتصادى واهتمامه بدفع المظالم عن من استرعاه الله اياه ، فقد أكد لعامله جملة مبادىء منها :

---

(١) الجهابذة : هم كتاب كانوا برسم استخراج الأموال وقبضها ، وكتب الوصولات ، ويطالب بما تقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل . ابن مماتي : قوانين الدواوين / ٢٠١ .

(٢) هذا المصطلح يذكر لأول مرة في كتب التاريخ والحضارة الإسلامية ، ولعل المقصود به . سكان المدن المتحضرة ، أو سكان البلدان ، أو عمال الجباية .

(٣) هم الذين يجمعون ما تساقط وتناثر من المحاصيل بعد نقل الاجران وما حولها الصابي : الوزراء / ٣٦٤ . هامش (١) .

(٤) ما تساقط من الورق والثمر ، والقناب : الورق المجتمع الذي فيه السنبل .

(٥) الصابي : الوزراء / ٣٦٤ / ٣٦٥ .

١ ـ أكد على عامله إعادة جميع الأراضي التي استولى عليها بحجة إنها ملك للدولة ، وليس للمواطن حق التصرف فيها بالبيع والشراء .

٢ ـ في حالة وجود المشاكل المستعصية كان يلجأ إلى لجان التحكيم ، فقد حكم ابن حمدون في قضية أراضي واسط وما عومل به سكانها .

٣ ـ الفصل في قضية خراج البقايا . بأن يعاملوا معاملة الذين اقترضوا البذور من الدولة ، بحيث تعاد البذور فقط .

٤ ـ التأكيد على أن أراضي السواد من العراق تعتبر ملكا عاما للأمة الإسلامية ، لأنها فتحت عنوة ، وليست بملك للخليفة ولا للدولة ، بل إنها فيء للمسلمين ، وأن المستغلين لها يدفعون الخراج ايجارا للأراضي التي يزرعونها .

أما طرق الجباية فكانت تحفها المخاطر والمشكلات ، فقد كثر تعسف الجباة في استخراج الأموال وشاعت طريقة « الضمان » كوسيلة مهمة من وسائل جمع الأموال ، « حيث كان الضامن يتعهد بدفع مبلغ معين للخزينة سنويا مقابل السماح له بجباية ما يمكن جبايته من أهل الولاية التي تضمنها ، حيث يصبح ما يجبيه ملكه له »[١] .

ولعلم علي بن عيسى بعدم جدوي جباية الضمان نراه يعترض على الخليفة المقتدر بالله في تولية حامد بن العباس الضمان ، وحذر الخليفة من ظلمه وتعسفه « وذلك لايمانه بأن استقرار البلد وانتعاش الحالة الاقتصادية

---

(١) الدوري : دراسات في العصور العباسية / ١٩١ . السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٦٧ .

يقتضي فرض ضرائب معتدلة »[1] ، ويجدر بنا أن نذكر نماذج من تعسف العمال وسوء استخدامهم لطرق جباية الضرائب ، فقد قدم قوم من أهل ديار ربيعة يتظلمون إلى الوزير علي بن عيسى من حيف لحقهم في جباية الأموال ، فكتب إلى العامل عليهم الحسن بن محمد بن عينونة يسأله عن الأسباب التي أدت به إلى :

أ ـ اكراه أهل ديار ربيعة على تضمين غلات بيادرهم بالحرز والتقدير ، والزامهم حق الاعشار في ضياعهم ، واستخراج الخراج منهم على أوفر عبرة[2] ، قبل إدراك غلاتهم وثمارهم .

ب ـ اكراه أعيانهم وتجارهم على ابتياع الغلات السلطانية بأسعار مسرفة ومجحفة .

وبعد هذه التساؤولات نجده يرسم له الطريق الصحيح قائلا « ... ووجدته عائدا بخراب الضياع ونقصان الارتفاع ، فينبغي أن تجري سائر رعيتك على المعاملات القديمة ، وتحملهم على الرسوم السليمة حتي يعودوا إلى أفضل حال عهدوها وأجمل سيرة حمدوها ، وتزيل السنن الجائرة وتبطلها »[3] .

---

(١) المرجع السابق نفسه : ١٢١ .

(٢) العبرة : عبرة سائر الارتفاعات أن يعتبر مثلا ارتفاع السنة التي هي أقل ريعا والسنة التي هي أكثر ريعا ويجمعان ويؤخذ نصفهما فتلك العبرة « المتوسط » من الكثير والقليل ، ولكن بعد ما يتم النظر في متوسط الاسعار ، وسائر العوارض المصاحبة لنضوج الغلات وتسويقها .

الصابي : الوزراء / ٤٥٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٣٦٣ .

فنجد العامل قد خالف النصوص الشرعية في جباية الأموال ، فمن المفروض أن يؤخذ من الأراضي العشرية عشر حاصلها ، إلا أن شكوى أهل ديار ربيعة تؤكد خلاف ذلك ، فقد دفعوا العشر على المساحة خلال ثلاث سنوات (٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ هـ) ، وبذلك فهم دفعوا أكثر من العشر . ومن المعاملات السيئة في نظام الجباية تلك الشكوى التي تقدم بها أهل النهروانات ضد عاملهم أحمد بن محمد بن سمعون الجرجرائي ، حيث أنه استعمل معهم نظام المساحة على الطسق من الغلات فما كان من الوزير ، إلا أن كون لجنة من ابن البذال العامل ، ومجموعة من وجوه العمال ، ومجموعة أخرى من مُساح بادوريا ومعهم الفرسان ، والرجالة . فقاموا بمسح المنطقة ، فاستقر المسح على (٢١) جريبا[١] وقفيز[٢] ، وكان المسح (١١) جريبا ـ فانصرفت اللجنة ـ وورد كتاب علي بن عيسى بالصواعق في الانكار والتوعد . وقال : « والله لئن عادت ظلامة أو تحيف أحد من الرعية في معاملة أو مساحة لأقابلن على ذلك أشد مقابلة »[٣] .

ومن الأساليب المرهقة التي اتبعها العمال في جباية الضرائب ، أنهم كانوا يأخذونها على التقدير فقط ، فقد شكا أهل الكوفة إلى علي بن عيسى

(١) الجريب : مقياس للمساحات قدر بعشر قصبات في مثلها ، وبذلك يكون على المقاسات الحديثة (٥٩٢) مترا مربعا . فالترهنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية / ٧٣ .

(٢) القفيز : مقياس للمساحات ، ومقياس للمكيلات أيضاً ، والذي يهمنا هنا هو نوع المساحة فقد قدر بعشر قصبات في قصبة ، وبذلك يكون مقداره على المقاسات الحديثة (١٣٦ر٦) مترا مربعا . الجدير بالذكر أن مقدار القصبة ستة أذرع بما يعادل (٩٩ر ٣) متر . انظر الفيروز آبادي : القاموس المحيط ١٤٥/١ ، فالتر هنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية / ٣١٢ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٧٣ .

ـ وكان يتولى الإشراف على الأعمال في منطقة واسط والفرات من قبل الخليفة القاهر ـ من سوء معاملة العامل أحمد بن محمد بن بشار ، حيث كان يقدر اثمان الفواكه باكثر من سعر السوق ، ثم يجبي الضريبة نقدا على أساس هذا التقدير فكتب إلى العامل يأمره بأن يأخذ الخراج بالمقاسمة سواء كان ذلك على خراج الشجر أو خراج الغلات[١] .

وبما أننا بصدد الحديث عن الايرادات المالية كجزء من اصلاحات علي بن عيسى فيجدر بنا أن نورد قائمة مفصلة بالموارد المالية التي عملها لميزانية الدولة لعام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م هذه القائمة تحوى معلومات مالية مهمة ذكرتها المراجع الحديثة ، ولم أجدها في المصادر القديمة وقد ذكرها (Von Kremer)[٢] ، ونقلها جورجي زيدان[٣] ، ثم الدوري[٤] ثم السامرائي[٥]، ثم الزهراني[٦] ، وغيرهم مما لا يتسع لحصرهم هنا ، وقد علل جورجي زيدان وجود هذه القائمة إلى أن الوزير علي بن عيسى قد اضطر إلى كتابتها ضمن تقرير إلى المقتدر لتبرئة نفسه مما لحق ببيت المال من العجز ، ولم أعثر على مايبرر قول زيدان هذا .

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٣٨٦ ، الدوري : تاريخ العراق الاقتصادى / ١٨٣ .

(٢) Ali, B. Isa. P. 27.

(٣) التمدن الإسلامي ، ١٠٩/٢ .

(٤) تاريخ العراق الاقتصادى / ١٨٧ ، ولم ينقل جميع مفردات القائمة ، وإنما ذكر المعلومات الخاصة بأقليم السواد من العراق .

(٥) المؤسسات الإدارية ٢٠٨ .

(٦) الموارد المالية في العراق / ١٨٨ .

والراجح عندي أن هذه القائمة كانت موجودة فعلا ضمن العمل الذي عمله علي بن عيسى لارتفاع الدولة في سنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م وذلك خلال وزارة حامد بن العباس ، حينما كان علي بن عيسى هو المشرف على إدارة الدولة بأمر من الخليفة المقتدر بالله ، وقد قدر الصابي جملة الايرادات بمبلغ (١٤ر٨٢٩ر٨٤٠) دينار ، وهذه الايرادات فيها زيادة عن ما أورده فون كريمر في قائمة الايرادات بمبلغ (١٢٢ر٦٤٠) دينار ، وهو مبلغ صغير ، ولعل وجود الخلاف ناتج عن الخطأ الحاصل في قائمة جباية المغرب . والذي قال فيه الصابي « أنه نعى به الدنيا بتقاصر موادها وتناقص أموالها »[١] ، وقد ذكر الصابي قوائم النفقات واهمل قوائم الايرادات . إلا أن الذي يثير التساؤل هنا هو كثرة الايرادات على النفقات لأن جملة الايرادات قدرت بأكثر من أربعة عشر مليون دينار بينما كان تقديرات النفقات حسب قائمة الصابي في حدود مليونين ونصف المليون دينار ، وهذا يعني أن الدخل أكثر من الخرج وبعبارة أخرى يعنى أن الموارد أكثر من المصروفات . بينما تشير دلائل وواقع الحال على عكس ذلك . ولا نعلم حقيقة ذلك لأن قائمة الايرادات وردتنا من مراجع حديثة . وهنا تثار الشكوك حول صحتها . وقد ذكر السامرائي مبلغ جباية الايرادات بـ (٣٦ر٧٢٣ر٦٢٠) درهم[٢] .

وهذه القائمة تشير إلى مجموع دخل الدولة من الخراج والأعشار ورسوم الجوالي وواردات الضياع . والقائمة مقسمة إلى أربعة أقسام وهي كما يلي :

---

(١) الصابي : رسوم دار الخلافة / ٢١ .

(٢) El-Samaraie : Agriculture in Iraq. P. 204.

أولا : جباية السواد :

١٫٨٤٧٫٧٣٤	دينار	أموال السواد وطساسيجه وصدقات أراضي المغرب (أي الغرب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب اليها ويجرى معها .
		وتفصيل ذلك ما يلي :
١٦٦٫٢٨٣	دينار	بادوريا وكلوذى ، ونهربين
١٩٨٫٣١٣		الانبار وقطربل ، وسد
٧٥٫٥٧٦		بهرسير ، والرمقان ، وايغار يقطين ، وجازرو المدينة العتيقة
٢٥٫٠٠٠		كوثي ، ونهر درقيط .
٩٫٥٢٦		الزاب الاعلى ، ونهر كشتاسب .
١٦٫٧٣٦		القلوجة العليا ، والارحاء .
١٣٫٥٨٥		القلوجة السفلى ، والنهرين وعين التمر .
١٤٠٫٢٥٩		السيب الأعلى ، وسورا ، وبابل ، وخطرنيه ، وباروسما الأعلى
٣٨٫٣٥٠		نهر الملك ، ومورجان ، ونهر جوبر ، والاساسان ، والمالكيات .
٤٦٫٣٣٦		باروسما الاسفل .
١١٠٫١٥٤		طساسجة الكوفة والخزن
٥٠٫٢١٩		العمارات بسرمن رأى
٢٠٫٥٩٠		نهر بوق ، والدير الأسفل .
٢٤٫٣٠٠		بزرجسابور
٢٠٫٠٣٥		الراذانان
١٣٫٦٦٦		روستقباذ
٤٦٫٤٨٠		النهروان الأعلى ، وسمنطاوى
٤٠٫٣٢٧		النهروان الأوسط
٦٠٫٥٣٢		النهروان الأسفل

١٥٩ر٠٨٩	دينار	الصلح والمنازل
٤٢ر٤٩٩		بادوريا ، وباكسايا
٣١٠ر٧٢٠		واسط مع (الضياع) الخاصة والمستحدثة ، والعباسية بعد النفقات الراتبة .
١٢١ر٠٩٥		البصرة وكور دجلة .
٢٢ر٥٧٥		المراكب بالبصرة .
٤٢ر٧٥٠		أموال الضمانات وما يؤدي عن فصول الأنهار مما ينسب إلى المفردات .
٨٠ر٢٥٠		العبارة بهيت
١٦ر٩٧٥		أسواق الغنم بمدينة السلام وسرمن رأى وواسط والكوفة والبصرة .
٦٠ر٣٧٠		دور الضرب بمدينة السلام وسرمن رأى وواسط والكوفة والبصرة .
١٦ر٠٠٠		الجوالى بمدينة السلام .
١٣ر٨٧٤	دينارا	ما يؤدى إلى الحضرة عن مال الارتفاقات والجشر والمقاطعات .
١ر٨٣٦ر١٨١	دينارا	مجموع جباية السواد بخلاف ما جمعه زيدان حيث حصل خطأ في جمع قائمته قدره عشرة آلاف دينار زيادة عن المجموع الحقيقي ومع ذلك فهناك فرق كبير بين المجموع والمجمل المذكور في أول القائمة ، والظاهر أن السبب فيه يرجع إلى خطأ في قراءة الأعداد في الأصل .

ثانيا : جباية المشرق :

١٫٢٦٠٫٩٢٢	دينار	كور الأهواز ضمانا على إبراهيم بن عبد الله المسبع وغيره ،
١٫٦٣٤٫٥٢٠		أموال فارس مع ما يسوقه مؤنس الخادم ، مع ما في أيدى أصحاب الاطراف ، مما يرد نفلا فقط .
٢٥٨٫٠٤٠		ضياع الامراء بهذه النواحي مع مال المراكب بسيراف .
٣٦٤٫٣٨٠		كرمان مع ضياع الامراء سوى مال العهد والورح (؟) وقرى المفازة وما يسوغه مؤنس الخادم عن مال الخزن والجهبذة .
٨٠٫٠٠٠		مقاطعة عمان سوى اللطف (الهدايا) المحمولة إلى الحضرة.
٦٫٥٧٠٫٥٢٥		ارتفاع الخراج والضياع العامة بالمشرق على العقد والارتفاع بالامانة والضمانة والخراج والاعشار والاخماس بالرى والدوماوند مع ما فيه مما استخرجه .
٤٦٥٫٠٧٨		ابن داودان وأحمد بن علي
١٢٢٫٦٤٤		الضياع بها .
		(قزوين وزنجان وأبهر)
١١٥٫٧١٠		الخراج
٧٥٨٫٢٩٠		الضياع
١٩٧٫٢٢٩		الخراج
٨٠٫٢٢٩		الضياع
		(أصفهان)
٤١٠٫١٧٨		الخراج على العقد المجددة مع خراج الاكراد وما يفعل من الايغار وضياع السلطان .
١٨٩٫٣٣٤		الضياع بها .
		(ماه البصرة والايغارين)

١٨٥ر٦٣٦	دينار	الخراج
٢٦٧ر٥٢٠		الضياع
		(همدان)
١٥٠ر٤٨٠		الخراج
٥٥ر٧٨٠		الضياع
		(ما سبذان)
٥٧ر٤٧٦		الخراج
١٦ر٧٥٠		الضياع
١٧ر٦٢٥		ساوه ، ودار الضرب بها .
١٠٥ر٦٧٨		ماه الكوفة بالخراج سوى الضياع الراسية والمستحدثة والطعم .
٨٩ر٥٠٠		الضياع بها .
٣٠ر١٥٠		حلوان عن الخراج والضياع .
٢٢٦ر٣٧٠		أذربيجان وأرمينية على المعارفة التي فورقت عليها سبيل السعر .
٦ر٤٣٩ر٦٦٣	دينارا	مجموع جباية المشرق .

ثالثا : جباية المغرب :

٤٩٢ر٧٤٦ر٤	دينارا	مجمل ما يتعلق بالمغرب (ما يقع غرب دجلة من الولايات) وتفصيل ذلك كما يلي :
٧٧٣ر٢٩٠		مصر والاسكندرية بعد الاحتسابات القديمة ، سوى مصادرة المانرائيين ومال المرافق والتجارة وأثمان الغنائم .
١ر٠٨٠ر٠٠٠		جند فلسطين بعد الاحتسابات .
٨٠ر٧٥٠		مال (؟)
٢٣٠ر٤٦٧		جند الأردن بعد الاحتسابات .
٤٠ر٤٦٠		مال (؟)
١٠٢ر٠٦٢		(؟)
١١٣ر٠٥٧		جند دمشق بعد الاحتسابات .
٣١٥ر٣٠٠		مال
٢٠٠ر٤٦٠		جند حمص بعض الاحتسابات .
١١٥ر١١٤		مال
١٣٣ر٠٩٧		جند قنسرين والعواصم بعد الاحتسابات .
٣٥٢ر٥٧٠		مال
١٥ر٧٦٥		دلوك ورعبان
٥٢ر٩٨٥		الثغور الشامية سوى صلح أحمد بن الحسين الكاتب
٥ر٣٩٧		شمشاط وحصن منصور وكيسوم .
٦٥ر٣٣٢		مال
١٤ر٥٠١		سميساط وملطية بعد الاحتسابات .
٣٤ر١٢٠		مال
٥ر٤٧٨		آمد سوى ما جمع من اقطاع وكاسة بعد الاحتسابات
٨٢ر٤٢٢		مال

٥٦ر٧٥٠	دينار	آرزن ، وميافارقين بعد الاحتسابات
٨٢ر٤٢٢		مال .
٢٥٧ر٢٢٥		ديار مضر
٢٢ر٧٩٧		ديار ربيعة
٣٠٤ر٠٩٣		مال
١٧ر٧٥٠		الموصل ، وماردين ، وبهذرا ، والرساتيق الجبلية بعد الاحتسابات
٤٩٢ر٤٣٠		مال
٩٦ر٥٨٤		طريق الفرات .
٤ر٦٦٠ر٣٤١	دينارا	مجموع جباية المغرب .

رابعا : جباية الأموال الخاصة :

٢٨٩ر٠٣٦	دينار	الضياع المستحدثة بعد الذي جرى في ضمان واسط أسوة حال الخاصة .
٥١٩ر٤٤٧		أموال الخاصة سوى ماكان منها بنواحي واسط فإنه أضيف إلى أموال العامة وخلط بها ودخل في حمولتها ونفقاتها .
		١٨٥ر٤١١ العبر
		١١٦ر١٦٠ الاهواز
		٧٢ر٦٢٦ المشرق
		١٠٤ر٠٠٠ المغرب
١٨ر٧٧٨		هيث وأعمالها سوى ضياع السكر
		٨ر٣٤٠ العبر
		٥ر٢٦٢ الاهواز
		٥٨ر٤٥٠ المغرب
		٦٢ر٢٠٠ المشرق
١٤٤ر٧٦٠		مال الضياع العباسية سوى ما هو بنواحي واسط
		١٤ر٧٣٢ العبر
		١٤ر٢٤٦ الاهواز
		٣٠ر٦٧٢ المشرق
		٧٥ر١١٦ المغرب
٤٠٠ر٥٧٠		مال الموقوف للمساجد سوى ماكان منها بواسط
		٢٢ر٨٦٩ المشرق
		٧٥ر١١٦ المغرب

٦١٧ر١٢٦	دينار	مال الضياع الفراتية :
		العبر ١٧٠ر٢٢٦
		الاهواز ١٢٩ر٧٢٤
		فـارس ٩٧ر٣٣٦
		المشرق ٩٥ر٢٧٨
		المغرب ١١٤ر٢٢٥
١٠٠ر٣١٨		مال الضياع المفردة في سنة ثلاث وثلثمائة
٧٦ر٩٨٠		مال الخزن والجهبذة ، سوى ما يجمعه العمال مع أصول الأموال وسوى ما يسوغه مؤنس الخادم منها بفارس وسوى ما دخل منها بضمان واسط
١ر١٧١ر٠١٥	دينار	مجموع جباية الأموال الخاصة

الخلاصة :

١ر٨٣٦ر١٨١	دينار جباية السواد
٦ر٤٣٩ر٦٦٣	دينار جباية المشرق
٤ر٦٦٠ر٣٤١	دينار جباية المغرب(١)
١ر١٧١ر٠١٥	دينار جباية الأموال الخاصة والأعمال المسماة والموقوفة وغيرها .
١٤ر٧٠٧ر٢٠٠	دينار مجموع جباية الدولة حسب قائمة علي بن عيسى لسنة ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م .

(١) يتكرر وجود خلاف بين المجمل ومجموع المفصل في قائمة المغرب إذ ذكر علي بن عيسى أن مجمل ما يتعلق بالمغرب وأجناده هو (٤ر٧٤٦ر٤٩٢) دينار .

هذه القائمة تحتوى على ايرادات الدولة العباسية لعام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م خلال خلافة المقتدر بالله ، عملها علي بن عيسى عندما كان مشرفا على أعمال الوزارة خلال وزارة حامد بن العباس . ويظهر لنا من خلال هذه القائمة مايلي :

أولاً : كثرة المبالغ المالية المجباة من أقاليم الدولة العباسية .

ثانيا : اشتملت القائمة على جباية ثلاث مناطق اقليمية كانت موزعة على النحو التالي :

أ ـ منطقة السواد .

ب ـ منطقة المشرق ، وهي كل ما يقع من المناطق شرق دجله .

جـ ـ منطقة المغرب . وهي كل مايقع من المناطق غرب دجلة حتى حدود مصر .

ثالثاً : اشتملت القائمة على قوائم بجباية الأموال الخاصة ، وكانت موزعة على النحو التالي :

أ ـ ضياع واسط .

ب ـ ضياع هيت .

جـ ـ الضياع العباسية .

د ـ الأراضي الموقوفة (للحرمين أو للمساجد) .

هـ ـ الضياع الفراتية .

رابعاً : هذه القائمة بالإضافة إلى أنها قد خصصت لعام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م ، إلا أنه ورد فيها أموال لسنوات سابقة مثال : مال الضياع المفردة في سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م[١] .

خامساً : اشتملت القائمة على ضرائب مالية متنوعة نذكر منها :

الصدقات : كانت الصدقات تجمع إلى أموال الخراج ، مع أن رأي الفقهاء كان صريحا بعدم جواز الجمع بينهما[٢] .

ومع هذا النهي الصريح نجد الدلائل تشير إلى أن الصدقات كانت تابعة لديوان الخراج ، وكانت أموالها لا تعزل عنه وأوضح دليل على ذلك ، وجودها ضمن قائمة علي بن عيسى هذه .

ـ عشور التجارة : سواء ما يؤخذ من المراكب في الانهار أو في البحار أو مايؤخذ من التجار في مداخل المدن البرية .

ـ الخراج : ويعتبر عصب الحياة الاقتصادية ، وسر قوتها وضعفها .

ـ ضرائب النقود : كانت أحد الموارد المالية في قائمة علي بن عيسى ، حيث نجد أن دخل دور الضرب في مدينة السلام ـ بغداد ـ وسامراء ، وواسط ، والكوفة ، والبصرة . بلغ (٦٠ر٣٧٠) دينارا في سنة واحدة ، وهذا المبلغ يدلنا على كمية النقود المضروبة في تلك الفترة ، فكانت الكمية (٦ر٠٣٧ر٠٠٠) دينار ، لأن نسبة الضريبة ١٪ ، هذا علاوة على ما تضربه

(١) انظر القائمة .

(٢) يقول أبو يوسف : ولا تولها ـ والخطاب موجه للخليفة هارون الرشيد ـ عمال الخراج ، فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج .. الخراج / ٨٠ .

الحكومة من النقود وهذا في حد ذاته « يظهر قوة الحركة التجارية وضخامة كمية النقود في سوق التداول »[1] .

- الجزية : كانت تشكل قدرا كبيرا من مدخولات بيت المال ، ففي بغداد وحدها كان واردها مبلغ (١٦٫٠٠٠) دينار .

- أموال الارتفاقات : ويقصد بذلك الأموال النفعية ، أو أموال الخدمات ، مثل تلك التي تفرض على المنشآت الحكومية التي بناها الناس في أراضي الدولة. وقد تطلق أموال الارتفاقات على أموال الرشى التي انتشر أمرها خلال عهد الخليفة المقتدر بالله ، لكن نستبعد هذا الاحتمال ، لعدم كونها ضمن مدخولات بيت المال .

- خراج الشجر : ويقصد بذلك الضرائب المفروضة على الفواكه ، والتي قدر واردها في قائمة علي بن عيسى بمبلغ (١٣٫٨٧٤) دينار .

- أموال الجهبذة : تعتبر من الضرائب التعسفية التي ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي وقد وصفها علي بن عيسى بأنها كانت بلاء على الناس[2] ، وكان يقول عنها « هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مضاف فإن يكن من مال السلطان فهو بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرقع به الجيب أو يكن من مال الرعية ، فهو ظلم ، وطريق للجهابذة إلى أخذ أموال العاملين »[3] .

---

(١) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادى / ٢٢١ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٢٧٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٢٧٧ .

ومع أنه كان ضارا بالناس ، إلا أنه أصبح مألوفا ومعترفا به من قبل الجهات الرسمية ومع أن علي بن عيسى قد اثبته في قائمته ، فذلك لأنه لا يملك حق إلغائه ، لأنه كان يعمل تحت إشراف الخليفة والوزير حامد .

ـ أموال الأخماس : ما قيل عن أموال الصدقات يمكن أن يقال عن أموال الأخماس ، فكانت من الضرائب التي جباها عمال الخراج ، ويدخل فيها ، أخماس الغنائم ، وأخماس المعادن والركاز ، وسيب البحر(١) .

ثم من الملاحظات التي رأينا ادراجها هنا على القائمة : أن الموارد الخاصة بالمغرب أو ما أطلق عليه (جباية المغرب) ، قد ورد بها أموال غير معروفة الأصول ، أو المصادر ، فمثلا يرد كثيرا كلمة (مال) فقط بدون ذكر الجهة التي ورد منها المال .

ومن الملاحظات المهمة ، أن القائمة وردت بنقد موحد ، وعملة موحدة هي الدينار فقط مع أن المتعارف عليه أن الدولة الإسلامية كانت تتبع في معاملاتها المالية نظام النقد المزدوج Bi-Metallic System ، فالمعاملات الرسمية في الدولة العباسية كانت تجرى بالدراهم والدنانير معا ، والأرقام المالية التي دائما ماتتكرر في عهد الدولة العباسية بلا استثناء بما فيها الفترة التي عاشها علي بن عيسى كانت تتعامل بنظام النقد المزدوج فالجناح الشرقي من الدولة الإسلامية اشتهر بتعامله بالدراهم الفضية نظرا لوجود مناجم الفضة بكثرة ، بينما الجناح الغربي ، اشتهر بتعامله بالدنانير الذهبية ، وللسبب نفسه ، أي لكثرة مناجم

---

(١) الركاز : دفين الجاهلية ، وسيب البحر : ما يقذف فيه أو يستخرج منه .

الذهب ، فلو نظرنا إلى القوائم التي عملها الجهشياري[1] لرأيناها تسير وفق قاعدة النقد المزدوج وكذلك القائمة التي عملها ابن خلدون[2] تسير أيضا وفق قاعدة النقد المزدوج وكذلك بقية القوائم المالية التي صدرت للميزانية في الدولة الإسلامية .

وخلاصة القول : أن نظام النقد المزدوج فقد من هذه القائمة ، ولم نجد لذلك مبررا ، ما عدا مبرر واحد وهو غير كاف ومفاده ، أن سبب شيوع التعامل باحدى العملتين في وقت (ما) يتعلق بمدى توفر الذهب أو الفضة آنذاك وبقيمتها في السوق .

ومع ذلك بقي النظام النقدي في العصر الإسلامي مزدوجا دائما . واعتبر الخلفاء كلا من الذهب والفضة قاعدة للنقد معمولا بها رسميا حتي لا يضار أحد من رعايا الدولة في العراق أو فارس أو مصر أو الشام وشمال أفريقيا ، أو غيرها من الأقاليم الإسلامية الأخرى .

ثالثاً : النفقات العامة :

شغلت النفقات حيزا كبيرا في تفكير الوزير علي بن عيسى فهو في الأصل لم يطلب مناصب الوزارة ، والإشراف على الأعمال ، ولكن الخلفاء هم الذين أكرهوه على ذلك ، ليس حبا في شخصه ، ولكن من أجل المساعدة على

---

(١) في كتابه الوزراء والكتّاب / ٢٨٥ ، عملها للميزانية في عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ / ٧٨٦ ـ ٨٠٨ م) .

(٢) في كتابه المقدمة / ١٧٩ ، عملها للميزانية في عهد الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ / ٨١٣ ـ ٨٣٣ م) .

حل الأزمات المالية المستحكمة ، ففي كل مرة تضيق فيها الدولة ماليا يبحثون عن علي بن عيسى ، فعندما تولى مقاليد الأمور إبان وزارته الأولى سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م . نادى بالكف عن الترف والبذخ الذي أصبح أمرا مألوفا وعاديا في بلاط الخلافة ، ثم حث الولاة على اصلاح نظام الجبايات ، واصلاح الاخطاء التي وقعت من سابقيهم[١] . فعندما استلم مقاليد الوزارة ، كانت أولى المشكلات هي الأزمة المالية ، ذلك أن الوزير ابن الفرات ، ومن بعده الوزير الخاقاني ، قد أسرفا في النفقات ، إضافة إلى تلاعبهما بالأموال ، فاتجه الوزير المصلح بكل امكاناته إلى تسيير أمور الدولة محاولا تدارك العجز المالي ، فعمد إلى جملة اصلاحات في مجال الإنفاق نذكرها على النحو التالي :

أولاً : حث العمال على حمل المال إليه مباشرة ، وبدون تأخير ، فقد كتب إلى عامله على خراسان ، أبي عبد الله أحمد بن محمد الحليمي كتابا يحثه فيه على حمل المال قائلا له « ... وكان يجب عليك أن تبعثك العناية على الجد في الجباية حتى ترد حمولك ، ويتوصل ما نتوقع وروده من جهتك ونشدتك بالله لما تجنبت مذاهب الاهمال والاغفال ، وقرنت جوابي هذا بمال تميزه من سائر جهاته وتحصله وتبادر به وتحمله فإن العين إليه ممدودة ، والعذر في تأخره ضيق »[٢] ففي هذا النص أكبر دليل على الحاجة الملحة إلى الأموال ، فهذا نموذج من رسائله التي بعثها إلى عماله يستحثهم فيها على حمل الأموال إلى دار الخلافة . وقد كاتب العمال في بلاد فارس والأهواز وبلاد الجبل لاحضار الأموال[٣] .

---

(١) الكبيسي : المقتدر / ١٧٣ . Sourdel - Levzirat Abbasde. P. 401.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٨/ ١٠/ ١١ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، ٨/ ٩٩ .

ثانياً : عزم الوزير على تخفيض نفقات الخليفة نفسه ، ومنها نفقات المطبخ الذي وجد قائمة مصروفاته باهظة جدا ، إذ بلغ ثمن المسك الذي يصرف للطعام ما يقارب (٣٠٠) دينار في الشهر ، وعندما علم الوزير بعدم استفادة الخليفة منه ، عزم على الغائه . إلا أن الخليفة لم يوافقه متذرعا بقوله « لعل هذه الدنانير تنصرف في أقوات ونفقات قوم ، ولا أريد قطعها عنهم »[١] .

ثالثاً : عمد إلى تخفيف المؤن ، وحذف الكلف ، فقام بحذف جميع التوقيعات التي وقعها الخاقان اثناء وزارته هو وابنه وكتّابه[٢] .

رابعاً : اعادة النظر في رواتب الموظفين ، واتخذ بشأنها ما يلي :

أ ـ خفض من أصحاب الدواوين من الثلثين إلى النصف وذلك في سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م ، على النحو التالي : (٥٠٠٠) درهم لأبي القاسم الكلوذاني وكان يتولى رئاسة ديوان السواد بدلا من (٥٠٠) دينار عن كل شهر[٣] .

ـ (١٠٠) دينار لأبي الفتح الفضل بن جعفر ، وكان يتقلد رئاسة ديوان المشرق .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٧٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه / ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٣) لقد ميّز علي بن عيسى راتب رئيس ديوان السواد نظرا لأهميته في تمويل ديوان النفقات بالأموال العامة .

ـ (١٠٠) دينار لأبي على بن مقله ، وكان يتقلد ديوان الخاصة والمستحدثة[١] . وكان راتب كاتب ديوان العطاء = ١٨٠ دينارا في الشهر[٢] ، وجعل راتب المحتسب ببغداد = ١٠٠ دينار في الشهر[٣] .

ب ـ أسقط رواتب كل من كان يقبض برسم الدواوين من الكتّاب وأولاد الكتّاب الذين يحضرون ولا يعملون ، وأسقط بعض الغلمان واتباع أصحاب الدواوين .

جـ ـ جعل رواتب رؤساء الدواوين في عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م = $\frac{١}{٣}$ ٣٣٣ دينارا في الشهر . أما راتب رئيس ديوان السواد وموظفيه ، وثمن مستلزمات الديوان فكانت = ٧٠٠٠ دينارا في الشهر[٤] .

د ـ عمد إلى انقاص أشهر الرواتب فجعلها على النحو التالي :

ـ رواتب الغلمان ، عشرة أشهر في السنة .

ـ أصحاب البريد ، ثمانية أشهر في السنة .

هـ ـ أسقط من رواتب الفرسان والرجالة الذين كانوا يأخذونها مناوبة ، وكذلك أسقط رواتب الكتّاب والتجار ، وكل صغير لا يستطيع حمل السلاح .

---

(١) وكان الوزير حامد بن العباس يجرى عليه مبلغ ثلاثة آلاف درهم حتى نكبه ابن الفرات سنة ٣١١ هـ / ٩٢٣ م .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ٦٨/١ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٢١٧/١ .

(٤) الصابي : الوزراء / ٣١ .

و ـ أسقط عطاء الذرية الذين في المهود .

ز ـ أسقط رواتب الخدم والحشم والجلساء والندماء والمغنين وأصحاب العنايات والشفاعات .

ح ـ عمد إلى الغاء ماكان يقدم لهذه الفئات ـ السابقة ـ من الأغنام والابل في أيام الأعياد والمواسم[1] .

والذي ينبغي أن نعلمه هنا أن مقدار ما أسقط قد قدر في الشهر بمبلغ (٤٥٫٠٠٠) دينار ، يكون في السنة (٥٤٠٫٠٠٠) دينار ، وهذا قد ساعد على حل الأزمة المالية ، وقد اتضح لنا ذلك من خلال المناظرة التي حصلت بين ابن الفرات وعلي بن عيسى ، قال ابن الفرات لعلي بن عيسى « قد اسقطت من أرزاق أولاد القرابة والحرم والحواشي والخدم .. مبلغ ٤٥٫٠٠٠ دينار ... فقال علي بن عيسى : ما أستغللته من الضياع ووفرته من ارزاق من يستغنى عنه تممت به عجزا ادخل في الخرج حتي اعتدلت الحال »[2] إلى أن قال علي بن عيسى « ... وأنت كنت تعول في النفقات على ما كنت تحوله من بيت مال الخاصة إلى بيت مال العامة فترضي به الحاشية وتخرب به بيت المال »[3] .

خامساً : أهتم علي بن عيسى بأموال المصادرات ، لعلها تساعد في تخفيض الأزمات المالية وخاصة أثناء وزارته الثانية ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م فقد طالب هشام بن عبد الله وكان يتولى ديوان المصادرين أيام وزارة الخاقاني ووزارة الخصيبي ، بكشف أموال المصادرات وكشف أحوال

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٢٨٩ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٠٨/١ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣١٦ .

ضمانات الضمناء ، وقد شارك في ذلك الكلوذاني بأمر من علي بن عيسى لاستحضار الأموال خلال ثلاثة أيام[1] .

سادساً : عمد إلى رسم سياسة الإنفاق في عهد الخليفة الراضي ، فقرر النفقة اليومية بمبلغ (٣٫٠٠٠) دينار، وقد خصصت أقاليم السواد والبصرة وواسط والشام ومصر لهذا الغرض ، فكان المبلغ بالشهر الواحد (٩٠٫٠٠٠) دينار، وبالنسة مبلغ (١٫٠٨٠٫٠٠٠) دينار، وبقي الأمر على ذلك الترتيب حتي خلافة المطيع[2] (٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م) .

سابعاً : رفض الوزير أخذ وارد ضياع الوزارة[3] ، متوخيا توفير بعض الأموال لخزينة الدولة لاسيما وأن أموال اقطاع الوزارة كانت تقدر بمبلغ (١٧٠٫٠٠٠) دينار فهو من ناحية ، وفر الأموال لبيت المال ، ومن ناحية أخرى ضرب أفضل الأمثلة في نكران الذات ، وهو بذلك يكون قدوة حسنة لأولئك الموظفين الجشعين . علهم يخففون من طمعهم في نهب أموال الدولة والمواطنين[4] .

ثامناً : عمد إلى الاقتراض من التّجار ، كلما تعرضت خزينة الدولة لضائقة مالية ، فقد اضطر إلى التعامل مع الجهبذين اليهوديين . يوسف بن فنحاس ، وهارون بن عمران ، إذ استدعاهما ، وقال لهما « إني احتاج في كل هلال إلى مال ادفعه في ستة أيام من ذلك الشهر

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٣٣٧ .

(٢) الصابي : رسوم دار الخلافة / ٣٠ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٩/١ .

(٤) الكبيسي : المقتدر / ٢١٩ .

أدفعه إلى الرجالة ، ومبلغه ثلاثون ألف درهم ، وربما لم يتوجه في أول يوم من الشهر، ولا الثاني، وأريد أن تسلفاني في أول كل شهر (١٥٠،٠٠٠) درهم ، وترتجعانها من مال الأهواز في مدة الشهر ، فإن جهبذة الأهواز اليكما فيكون هذا المال سلفا لكما واقفا أبدا »[١] ، فكان هذا الأجراء بمثابة انشاء مصرف رسمي للدولة فقد ذكر التنوخي أن هذا الاجراء استمر لمدة ستة عشر عاما (٣٠١ هـ / ٩١٣ م إلى ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م) ، وكان الخليفة يرى أن يستمر هذا المصرف حتي تستطيع الدولة عن طريقه الاقتراض ، سواء عن طريقه مباشرة أو عن طريق التّجار الذين سمح لهم بالمعاملة مع المصرف[٢] ، ومن خلال العرض السابق يتضح لنا ما يلي :

أ ـ أن الجهبذين ـ هارون ، ويوسف ـ قاما بانشاء مصرف ، بدل العمل الانفرادي لكل منهما .

ب ـ استمر عمل هذا المصرف رسميا حتي عام ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م . وأن الخليفة منحه ثقته واستمراريته .

جـ ـ كانت مهمته تسليف الدولة ما تحتاج إليه من الأموال ، مع الاعتماد على وارد الأهواز .

د ـ استفادت الدولة من الاعتماد على هذا المصرف في الاقتراض من التجار .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٩٢ . El-Samarraie : Agriculture In Iraqe. P. 178.

(٢) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٨/٢٥ ، ٢٦ .

هـ ـ يدلنا هذا العمل على التزام الدولة بالجهبذة[1] ، مع أن علي بن عيسى كان يحاربها . ثم أن علي بن عيسى أقترض من التجار ، وحولهم على سفاتج وردت من الأقاليم لم يأت بعد ميعاد دفعها ، فقد اقترض مبلغ (١٠،٠٠٠) دينار وذلك بربح دانق[2] ونصف فضة في كل دينار ، يلزمه في كل شهر (٢٥٠٠) درهم أرباحا[3] .

وفي ظاهر هذا الأمر أن علي بن عيسى قد وقع في أمر محرم ، وهو تعامله بالربا الذي نهى الله عنه بقوله :﴿ **وأحل الله البيع وحرم الربا** ﴾ ، فلا أعلم مدى صحة هذه المعلومات ، مع ما أتفق عليه العلماء والفقهاء من تقوى وورع ونزاهة علي بن عيسى . هل يقر على نفسه تقديم فوائد للتجار مقابل ما يقرضونه للدولة ؟ (الله أعلم بذلك) ، ومع تحفظي الشديد على هذه الرواية التي اعتمدها الصابي كوسيلة من وسائل فلك الضائقة المالية . فقد رأيت أن الكلام عنها أفضل من السكوت لأن المراجع الحديثة تتناولها بدون تحفظ ، وليس لدينا ما ينافي قيام الجهابذة بانشاء المصرف أية دليل ، فمهنة الصيرفة موجودة من صدر الإسلام ، والذي جعلني أدفع قضية الربا ، هو المنهج الذي سار عليه ابن عيسى من حيث التزامه بأمور الشريعة الإسلامية ، واتصافه بالتقوى والورع . وقد تكون هذه الرواية مدسوسة عليه لأغراض شخصية ، أو أنه نفذ أمر صدر إليه من دار الخلافة .

---

(١) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي / ١٦١ .

(٢) الدانق : يساوي $\frac{1}{6}$ درهم ، انظر فالتر هنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية / ٢٩ . وهذا يعني أن سعر الصرف لكل درهم واحد « ستة دوانق » ولكل دينار (١٥) درهما . انظر : الزبيدي : العراق في العصر البويهي / ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٩٣ .

والرأي الراجح لدّي أنها من الروايات المشبوهة بحقه . وكان من واجبي ايضاح الأمر ، ولو بحجج واهية ، وهو أفضل من السكوت عليه ، وكأنه أمر مسلم به . ولعل الأيام تكشف لنا عن دليل لايضاح ذلك الحدث .

تاسعا : معالجة مشكلات الجند المالية : لقد شكلت النفقات العسكرية عبئا ماليا كبيرا على بيت المال وحاول علي بن عيسى تفادي الاصطدام بالجيش ، فقد عمد إلى التقرب من القادة ، فكانوا سندا له في كثير من المواقف ، ومنهم مؤنس الخادم ، وغريب الخال ، ومع هذا التقرب وهذه العلاقات الحسنة . إلا أن اصلاحات الوزير الاقتصادية اضطرته إلى اعادة النظر في الرواتب والنفقات الأخرى ، فقد عمل على تخفيض رواتب الفرسان في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م من (١٥٠ر٠٠٠) دينار في الشهر إلى (٥٠ر٠٠٠) دينار في الشهر ، أي أنه أسقط الثلثين[١] ، وأمام مطالبات الفرسان المستمرة اضطر الوزير علي بن عيسى إلى زيادة رواتبهم الشهرية في عام ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م ، ثلاثة دنانير ، ثم شغبوا مرة أخرى فزيدت خمسة دنانير ، فكان مجموع ما يتقاضونه بالشهر ٤٦ ٢/٣ دينار[٢] ، ثم زاد الرجالة الحجرية ثلاثة دنانير ، ثم زاد الرجالة المصافية ديناراً ونصف ، فأصبح مبلغ مالهم (١٢٠ر٠٠٠) دينار[٣] وفي السنة نفسها تمت زيادة الرجالة ربعا ونصفا[٤] .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٤٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ١/١٩٩ ، عريب : الصلة / ١٤٤ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٣٨ .

(٤) ابن الجوزي : المنتظم / ٦/ ٢٢٢

Bowen : Thelife and Times of Ali Ibn Isa P. 132.

وخلال وزارته الثانية ، قام باسقاط كل من لا يحمل سلاح من الجند ، ومن أولاد المرتزقة من هو في المهد[١] . وقام بانقاص رواتب الجند المصافية (٨٠ر٠٠٠) دينار في عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، وفي العام نفسه جعل رواتب الرجالة (٦٠٠ر٠٠٠) دينار[٢] ، وأمام هذه الاجراءات قام الجيش بالشغب والفوضى لمدة أسبوع كامل مطالبين بالأرزاق[٣] ، ونهبت بعض قصور الخلافة ، وفي عام ٣٠٦ هـ / ٩٢٨ م طالب الجند بزيادة ارزاقهم مكافأة لهم على قيامهم بصد زحف القرامطة إلى بغداد فصرف لهم الخليفة مبلغ (٢٤٠ر٠٠٠) دينار[٤] ، وهذه الزيادة تمت بدون علم الوزير ، فكانت بمثابة عرقلة للإصلاح الاقتصادي الذي اعتمده علي بن عيسى والقائم على مبدأ الاقتصاد في النفقات، وهذه الزيادة جعلت الوزير يقدم استقالته لعدم جدوى اجراءاته[٥] .

هذا وقد كان الإنفاق على الجيش كبيرا لدرجة تؤدي إلى العجز المالي . فكان هناك نفقات أخرى ، مثل نفقات الصلات التي وصلت في عهد الوزير في سنة ٣٠٥ هـ / ٩١٧ م إلى مبلغ (١٧٠ر٠٠٠) دينار[٦] ، ونفقات الحملات العسكرية والتي كانت مرهقة للغاية ، فقد صرف علي بن عيسى لفتح فارس

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، ١٦٤/٨ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٧/١ .

(٣) عريب : الصلة ، ١٢٩ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، ٢٢٢/٨ .

(٥) حمزة الاصفهاني : تاريخ سنى ملوك الأرض / ١٥٣ .

(٦) الرشيد : النخائر والتحف / ١٠١ .

وكرمان في عام ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م مبلغ (١٠٫٠٠٠) دينار[١] ، وتحملت خزينة الدولة مبالغ كبيرة جدا لحرب القرامطة كانت على النحو التالي :

٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار[٢]

و ١٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار[٣]

و ٧٠٫٠٠٠ دينار[٤]

و ٨٠٠٫٠٠٠ دينار[٥]

وذلك في عامي ٣١٢ هـ / ٩٢٦ م ، و ٣١٥/٩٢٧ م . فكما نلمس كانت النفقات العسكرية التي نفذها علي بن عيسى باهظة جدا ، بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى الخاصة بالخليفة وحاشيته .

وبما أن الحديث عن النفقات فيستحسن ايراد القائمة التي عملها للنفقات في عام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م ، لأنه سبق لنا ايراد القائمة الخاصة بالايرادات .

---

(١) مسكوية : تجارب الأمم ، ٢٤١/١ .

(٢) الذهبي : دول الإسلام ، ١٨٩/١ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٢١٣/٣ ، ابن العماد : شذرات الذهب ، ٢٦٦/٢ .

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٥٦/١١ .

(٤) مسكوية : تجارب الأمم ، ١٧٣/١ .

(٥) ابن الجوزي : المنتظم ، ٢٠٩/٦ ، ابن العماد : شذرات الذهب ، ٢٧٠/٢ .

أما قائمة النفقات هذه فقد ذكرها الصابي ٠٠٠ر٠٠٠ر١ دينار[١] بقوله : وذكر علي بن عيسى في العمل[٢] الذي عمله لارتفاع الدولة في سنة ست وثلثمائة ، ونعى به الدنيا بتقاصر مواردها وتناقص أموالها .. وكانت جملته معقودة على (٠٤٠ر٨٢٩ر١٤) دينار .

وكانت القائمة على النحو التالى :

---

(١) الصابي : رسوم دار الخلافة ، ٢١ / ٢٢ / ٢٣ / ٢٤ / ٢٥ / ٢٦ .

(٢) العمل : هو بيان تقديري لايرادات ونفقات الدولة لفترة مستقبله ، والعمل مصطلح مرادف لمصطلح الميزانية . ضيف الله الزهراني : النفقات / ٤٦٢ .

الصنـــــــــــــــف	عدد أيام الشهر	المبلغ الشهرى	المبلغ السنوى
للأتراك في المطابخ الخاصة والعامة ، وما يقام خارج الدار ، وعلوفة الكراع . والطير والوحش على ما استقر عليه الأمر في أصول الاقامات والأسفار على المقاطعات مياومات ومشاهرات[١] .	٣٠ يوما	٤٤٠٧٠ دينار	٥٢٨٫٨٤٠ دينار
للسيدة ـ أم المقتدر شغب ـ والأمراء ، والحرم والخدم .	٣٠ يوما	٦١٫٩٣٠	٧٤٣٫١٩٦[٢]
أجرة ساسة الكراع ـ الخيل والبغال والحمير والأبقار والأغنام ـ في سائر الاصطبلات ، وأرزاق المرتزقة فيه ، وثمن العلاج ، وجاري من برسم خزائن السروج .	٣٧ يوما	٨٢٠٠	
جاري الرجالة في شذاة الخاصة[٣] ، وأربع شذاة مرتبطة بالحضرة .	قسط ٣٠ يوما	٢٠٠١٨٠	٧٩٧٧٦
ارزاق الجلساء ومن يجرى مجراهم .	٣٠ يوما	١٠٢	١٢٨٠
ثمن الجوارح ، وكسوة الكراع وهناء[٤] الأبل . وكسوة المحتسبين في الدار[٥] ، والطبالين[٦] ، وعلوفة الغنم السوادية[٧] ، وصلات الأئمة ، وثمن النعاج والبقر الحبشية[٨] ، وعلوفتها ، وصلة الفراشين بسبب القلنداس[٩] ، والنفقة على سماطى العيدين[١٠] ، وثمن الأضاحي والثلج ، وما يطلق لصاحب الشرطة لحمل الاعلام في العيدين ، وثمن الرطاب وثمن سروج الوهاقين[١١] ، وثمن القلوس[١٢] ، للمناصر الأسفل[١٣] ، وثمن الكمأة المقددة .	٤٥ يوما	٥٠٣٫٨١١	
جارى الغلمات الحجرية[١٤] ، وأولاد المستشهدين ، والموكبية[١٥] ، في ناحية شفيع[١٦] ، والصنّاع في خزائن الكسوة وخزائن السلاح وخزائن الفرش .	قسط ٣٠ يوما	١٢٣٫٥٧٠	٢٣٢٫٣١٥
نفقات الجوائز والهبات .	٥٠ يوما	٣٧٦٠٤	٤٢٠٠٧
كسوة الخليفة وفرشه من الطرز[١٧] بالأهواز ، وتستر[١٨] ، وجهرم[١٩] ، ودار أبجرو[٢٠] .	قسط ٣٠ يوم	١٤٥٦٠	٢٧١٥٢٠
ما قدر لحوادث النفقات[٢١] .	قسط شهر من	٢١٠٠٠	٢٥٢٫٠٠٠
ما ينفق على البناء والمرمة[٢٢] .	ثلاثة أشهر		٨١٤٫٠٠٠
ثمن الشعير المحمول من الناحي لقضيم الكراع .		١٦٥٣٠	١٧٨٩٤٠
أجرة حمل الشعير .			٥١١٠٠
			١٦٨٥٥
			٣٣٩٠٠

(١) المياومة : المعاملة باليوم ، والمشاهرة تعني المعاملة بالشهر .

(٢) ان حاصل المبلغ السنوي لا يتفق مع المخصصات الشهرية ، ولعل الاختلاف راجع إلى كون أيام الشهر غير متساوية .

(٣) الشذاة الخاصة : هي نوع من سفن النهر الصغيرة ، وهي خاصة بالخليفة وحاشيته .

(٤) هناء الأبل : دهن الأبل بالنفط أو القطران ونحوهما .

(٥) دار الخلافة .

(٦) هم الذين يقرعون الطبول في دار الخلافة وقت الصلاة .

(٧) نسبة إلى اقليم السواد ، والغنم السوادية من الأغنام الجيدة سواء في لحمها أو في صوفها .

(٨) تنسب إلى بلاد الحبشة ، وتشتهر بكثرة البانها .

(٩) من أعياد النصارى ، ويعرف اليوم بعيد رأس السنة الميلادية .

(١٠) أي ما يهيأ من الأطعمة في دار الخلافة في عيدي الفطر والأضحى .

(١١) حبال بها فتحات واسعة لتؤخذ بها الدواب .

(١٢) القلوس جبل ضخم مخصص لربط السفن على الشواطىء .

(١٣) المأصر : سلسلة تمنع المرور من أجل استيفاء عشور التجارة سواء في الموانيء أو الأنهار أو الطرق البرية .

(١٤) نسبة إلى سكناهم في حجر خاصة .

(١٥) نسبة إلى الذين يرافقون موكب الخليفة .

(١٦) شفيع اللؤلؤي ، خادم المقتدر ، وصاحب الشرطة ، ولعل المقصود ناحية الشفيعي من نواحي بغداد المشهورة .

(١٧) جمع طراز ، وهي دور النسيج الخاصة بالخلفاء والامراء ، وقد اشتهرت الأهواز بالطرز الجيدة .

(١٨) مدينة مشهورة بخوزستان ، كانت مشهورة بصناعة العمائم والثياب .

(١٩) مدينة بفارس تشتهر بصناعة البسط الفاخرة .

(٢٠) مدينة بفارس تشتهر بصناعة الثياب الجيدة .

(٢١) حوادث النفقات : هي النفقات الطارئة كتلك التي تحدث بدون سابق انذار ، سواء للأشخاص أو البلدان ، وسواء في المال أو الزراعة ، وتتمثل في الفيضانات والحرائق ، والزلازل أو السرقات فتقوم الدولة بتعويض الشخص أو أهل تلك الناحية ، انظر : ضيف الله الزهراني : النفقات / ٤٧٣ .

(٢٢) اقامة المباني والمنشآت الحكومية ، والعمل على ترميم وصيانة ما يحتاج إلى ذلك .

فيكون مجموع القائمة (٩٦٠ر٥٦٠ر٢) دينار ، وبعد قراءة هذه القائمة يتضح لنا ما يلي :

أولاً : أنها عملت لنفقات قصر الخلافة فقط ، فقد خلت من أبواب النفقات العامة المتعارف عليها ، فقد خلت من النفقات الإدارية ، ومن النفقات العسكرية ، ومن بعض أوجه الانفاق الأخرى .

ثانياً : عند مقارنة قائمة الايرادات مع قائمة النفقات اتضح أن ، الأولى كانت عامة لايرادات الدولة بجميع اقاليمها ، أما النفقات فكانت خاصة بدار الخلافة .

ثالثاً : ورد تقدير زيادة النفقات بالدراهم ، مع أن القائمة وردت بكاملها بالدنانير الذهبية .

رابعاً : اختلفت عدد أيام شهور الجاري أو تقدير النفقات ما بين (٣٠) يوما و (٣٧) يوما ، و (٤٥) يوما ، و (٥٠) يوما . ثم قسطت بعض النفقات لأخذ نفقات شهر واحد من ثلاثة أشهر .

خامساً : ورد في آخر القائمة تناقض غريب وعجيب ، حيث قدر ثمن الشعير المحمول لعلوفة الدواب بمبلغ (١٦٨٥٥) دينارا ، بينما كانت أجرة حمله تفوق سعره بالمثل فكان مبلغ ذلك (٣٣٩٠٠) دينار فهل يعقل أن تكون الأجرة مثلي الثمن ؟

سادساً : إذا تقصينا المبالغ الشهرية المنفقة على دار الخلافة نجد أنها مبالغ كبيرة جدا ، وهذه المبالغ تعكس البذخ والترف اللذين ساعدا على

استحكام الأزمة المالية ، فقد بلغت النفقات الشهرية (٥٥٧ر٠٣١ر١) دينار .

سابعاً : عند مراجعة القائمة اتضح أن الرقم الاجمالي يخالف ما ذكره الصابي فقد ذكر الصابي أن المبلغ هو (٩٦٠ر٥٦٠ر٢) دينار ، بينما المبلغ بعد التقصي أصبح (٧٢٩ر٥٢٤ر٣) دينار ، أي بزيادة قدرها (٧٦٩ر٦٨٤) دينار ، ولعل هذه الفروق ناشئة عن اختلاف أيام الأشهر عند صرف تلك المستحقات المالية .

ومن اصلاحاته الاقتصادية ، إنه أجرى رواتب جارية لأئمة المساجد وللمؤذنين، وللفقراء الذي يلجأون اليها[1]. وكان ذلك في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م .

وفي عام ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م ، عندما كان مقيما بمكة المكرمة ، « وجد الماء ضيقا على أهلها ، وأصحاب السلطان يسخرون جمال الناس وحميرهم لنقله من جدة اليها ، فابتاع عددا كثيرا من الجمال والحمير ووقفها على حمل الماء ، وأقام لها العلوفة الراتبة[2] ، ومنع من السخرة وحظرها وحفر بئرا عظيمة في الحناطين[3] فخرجت عذبا شروبا وسماها الجراحية ، وابتاع عينا غزيرة بألف دينار وفتحها ووسعها حتي كثر ماؤها ، واتسع الماء بمكة ، ووصل الرفق

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، ٦٩/٨ . الذين ليس لهم مأوى ولا مسكن ، إلا المساجد .

(٢) أي الجارية والمستمرة .

(٣) الحناطين : موضع بمكة بالقرب من المسجد الحرام كانت تقع فيه دار السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد ، الأزرقي : اخبار مكة ، ٢٥١/٢ .

به إلى أهل الضعف والمسكنة »[1] ، وعلاوة على ذلك عمد إلى إقناع الخليفة المقتدر وأمه بالعمل على بناء قناة لسحب المياه إلى مكة[2] .

ومن الاصلاحات الاقتصادية التي اهتم بها علي بن عيسى ، اهتمامه بأمور الحسبة ، فقد كانت الحسبة تهتم بالاشراف على الأسواق ، وأرباب الحرف ، والأصناف ، وبيوعهم ، ومعاملاتهم مع الناس ومراقبة الآداب والسلوك العام للناس ، وتنفيذ الحدود الشرعية ، ولم يكن علي بن عيسى يتهاون مع المحتسب ، فقد بلغه أن محتسب بغداد كان يكثر الجلوس في داره . فكتب إليه كتابا جاء فيه « الحسبة لا تحتمل الحجة ، فطُف بالأسواق تدر لك الأرزاق ، وإن لزمت دارك صار الأمر كله عليك والسلام »[3] . وفي رواية لإبن الأخوة قال « والله إن لزمت دارك نهارا لأضر منها عليك نارا والسلام »[4] .

ومن الأمور الاصلاحية ، إنه خصص ما يكفي من الأدوية والأشربة للمرضى ، وكتب في سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م كتابا إلى الطبيب سنان بن ثابت ، يأمره بتفقد احوال المسجونين والعمل على معالجتهم ، وتوفير كفايتهم من الأدوية ، وكذلك شمل أمره النظر في زيارات ميدانية للقرى والأرياف ، وفعلا قام فريق من الاطباء يحملون معهم جميع المستلزمات الطبية والتموينية

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣١١ .

(٢) Bowen : The Life and Times of Ali Ibn Isa. P. 128.
Sourdel : Levzirat, Abbasde. P. 402.

(٣) ابن بسام : نهاية الرتبة في طلب الحسبة /؛ ٣٥ .

(٤) ابن الأخوة : معالم القربة / ٣٢٠ .

بزيارات للقرى في اقليم السواد ، فكانوا يعالجون جميع أفراد المجتمع مسلمين وذميين[١] .

أما مخصصاته المالية ونفقاته ، فقد اتسمت بالزهد والقناعة ، فكان راتبه عندما تولي الوزارة مبلغ (٥٠٠٠) دينار في الشهر[٢] ، وهذا الراتب هو نفس المبلغ الذي كان يأخذه الوزراء قبله وبعد : أمثال، الوزير علي بن محمد بن الفرات والوزير محمد بن عبيد الله الخاقاني ، والوزير أحمد الخصيبي[٣] ، إلا أن الوزير علي بن عيسى قد تميّز عن هؤلاء الوزراء أنه رفض اقطاع الوزارة الذي قدر بمبلغ (١٧٠ر٠٠٠) دينار في السنة ، فقد كتب إلى المقتدر بأنه غني عن هذا الاقطاع ، وعلاوة على ذلك رفض الرواتب التي اجريت له إبان وزارته الثانية قائلا للخليفة « ... وإنه يوفر أيضا رزق الوزارة ، وهو مع ألفي دينار أجريت للخصيبي سبعة آلاف دينار في كل شهر »[٤] ، وكتب إليه الخليفة بالشكر ، وإنه لا بد من أن يقبض الرزق على الرسم فحلف علي بن عيسى ، إنه لا يقبض رزقا لهذه الخدمة لأن مذهبه ترك التنعم . وقال « ضيعتي تكفيني »[٥] ، وبطبيعة الحال ، كان الوزير يقصد من ذلك ، الاقتصاد في النفقات ، ضاربا في ذلك أروع الأمثلة في نكران الذات فكان يعمل بدون أجر محتسبا ذلك عند الله سبحانه وتعالى ، وقصد أيضا أن يكون قدوة حسنة

---

(١) القفطي : أخبار الحكماء / ١٩٣ . عريب : الصلة / ٢٤ . ابن الأثير : الكامل ، ٥١/٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٠٦ .

(٣) ضيف الله الزهراني : النفقات / ٢٨٢ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٩/١ .

(٥) الهمداني : التكملة / ٢٥٠ / ٢٥١ .

لأولئك الموظفين الجشعين الذي لا هم لهم إلا اختلاس أموال الدولة والمواطنين . ومن الجدير بالذكر أن الوزير في العصر العباسي الثاني كان يحصل على رواتب شهرية ، واقطاعات عقارية وأراضي زراعية مختلفة ، والتي عُرفت باسم « اقطاع الوزارة » .

وعندما تولى علي بن عيسى الاشراف على أعمال مصر والشام في عام ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م ، أجرى له الخليفة راتبا بلغ (٢٠٠٠) دينار في الشهر .

أما أمواله وأملاكه الخاصة فكانت على النحو التالي :

كانت لعلي بن عيسى ضياعا وأملاكا ، في ديار ربيعة ، والموصل ، والسواد ، ودمشق ، ومصر[١] ، وكانت هذه الأملاك تدر مبالغ كبيرة قدرت بمبلغ (٧٠٠ر٠٠٠) دينار في السنة ، ينفق منها في وجوه البر والاحسان مبلغ (٦٠٠ر٠٠٠) دينار ، فقد بلغ عدد الناس الذي كان ينفق عليهم (٤٥ر٠٠٠) إنسان ينفق عليهم جرايات تكفيهم[٢] ، وينفق مبلغ (٤٠ر٠٠٠) دينار على بني هاشم وأولاد المهاجرين والأنصار ، وبعضا من خاصته وأهل بيته[٣] . وقد خصص لنفسه ولاسرته وأولاده مبلغ (٣٠ر٠٠٠) دينار ، مع العلم أن أولاده كانوا يستلمون مخصصات مالية من بيت المال قدرت بمبلغ (٢٤ر٠٠٠) دينار في السنة[٤] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٢١ ، ٣٠٤ . الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي / ٤٦ .

(٢) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة / ٢٢٨ .

(٣) الهمداني : التكملة / ٣٦٣ ، الأزدي : أخبار الدول المنقطعة / ٢٥٥ . ابن فضل الله العمري : مسالك الابصار ، ٨٨/١١ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٤/١ .

وقد ذكر الصابي أن مجموع أمواله إبان وزارته الأولى قد بلغ (١١٠ر٠٠٠) دينار ، بينما نجدها أثناء وزارته الثانية انخفضت إلى نيف وثمانين ألف دينار ، كان يخرج نصفها في وجوه البر وخدمة الحرمين الشريفين[١] . وكان يحضر مائدته وهو يعمل في الدواوين ، خارج نطاق الوزارة خلق كثير من أهل العلم وأصحاب الحاجة في كل ليلة ، فلما تولى شؤون الوزارة ، قطع تلك العادة أو قلصها كما قال الصولي[٢] ، وأجرى ما تبقى من أموال تلك الموائد على أبناء الصحابة بالمدينة المنورة[٣] .

وكان الوزير المصلح علي بن عيسى لا يتورع عن أنفاق الأموال في السبل الخيرية ، حتي ولو كانت تلك الأموال قد خصصت وفق مرافق محددة ، فنجده في عام ٢٩٢ هـ / ٩٠٤ م . يجمع مبلغ (١٠٠ر٠٠٠) درهم لبناء داره بباب البستان ببغداد ، وعندما اجتمع المبلغ ، أمر وكيل أعماله عبد الوهاب بن ما شاء الله بصرف هذا المبلغ في ضعفاء آل رسول الله ﷺ ، وفي الفقراء المسلمين ومساكينهم ، فأخرج الوكيل المال جميعه وفرقه حسب رأي علي بن عيسى[٤] ، ومرة أخرى تحتاج داره الواقعة على نهر دجلة إلى ترميم وصيانة فيخصص لها مبلغ (٣٠٠٠) دينار ، فلما أحضر المبلغ يأمر بصرفه في أوجه الصدقة ، على المحتاجين ، حسب قوله : فهم أحق بذلك[٥] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٤٨ / ٣٤٩ .

(٢) الصولي : أخبار الراضي والمتقي / ٢٢٦ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣١١ / ٣١٢ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ٣١٢ .

(٥) الأزدي : أخبار الدول المنقطعة / ٢٢٧ .

وله من اللمسات الاصلاح ما يمكن ذكره ، فعندما استلم اقطاع الوزارة، كانت أربعة ارحاء بالعباسية ، فهي تعرف بالعباسية ، وتعرف باليوسفية ، قيمتها (١٠ر٠٠٠) دينار فقد تظلم المزارعون من أخذ الماء وشحه عنهم ، وان ذلك قد أضر بمزروعاتهم مما سبب نقص وارد ضياعهم ، وتأذى الناس من ذلك فأمر الوزير بهدمها ونقضها ، وعمل مسجد في موضعها ، وتوفر الماء للزراعة والمزارعين[١] . وقد ساعد علي بن عيسى في اصلاحاته وإدارة أملاكه مجموعة من الأشخاص من الذين وثق فيهم ، فاعطاهم صلاحيات العمل بكل حرية وأمانة واقتدار فكان منهم :

١ ـ مكرم بن بكر بن عمر أبو يحيى بن مكرم القاضي ، كان بمثابة المستشار الملازم لعلي بن عيسى[٢] .

٢ ـ أحمد بن يحيى بن حاني ، الكاتب الخاص لعلي بن عيسى[٣] .

٣ ـ ابن عبدوس الجهشياري الحارس الخاص الملازم لعلي بن عيسى[٤] .

٤ ـ أبو عبد الله إحمد بن علي بن المختار الأنماطي ، كان في خدمة الوزير يرعى شؤونه الخاصة[٥] .

٥ ـ عبدالوهاب بن أحمد بن ماشاء الله ، الوكيل الاقتصادى لعلي بن عيسى[٦].

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٣١١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥٤ .

(٣) نفسه : ٣٧٨ .

(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٨٧/٨ .

(٥) الصابي : الوزراء / ١٨٥ .

(٦) المصدر السابق نفسه : ٢٣٤ .

٦ ـ محمد بن نصر ، وكيله الاقتصادي[١] .

٧ ـ عبد الله بن سلامه ، حاجبه[٢] .

رابعاً : اصلاحاته في مجال الإدارة المالية :

أهتم علي بن عيسى باصلاح الإدارة المالية ، فكان من سلطاته الاشراف المباشر على إدارة مالية البلاد ، فهو الذي يعمل الدخل والخرج ، ويفرض الضرائب أو يسقطها[٣] ، فقد قلدّ الدواوين جماعة ، وعزل جماعة ، وفعل ذلك بالعمال ، ونظر إلى من تعوّد اقتطاع الأموال السلطانية ، وقصرّ في توفير الانتاج ، فعزل هؤلاء وأمثالهم[٤] ، وقد اهتم بأمر الدواوين المالية ، نظرا لأهميتها في توفير أموال النفقات العامة ، ونظرا للتداخل الكبير بين فروعها فقد اهتم بديوان الخراج المركزي في عاصمة الخلافة ، **والواقع أن أكبر مهمة كان الوزير يواجهها هي ضمان سير ديوان الخراج على الصورة الصحيحة** . وقد أصاب التطور الحاصل في أجهزة الدولة ديوان الخراج فقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ديوان المشرق .

٢ ـ ديوان المغرب .

٣ ـ ديوان السواد .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٣٢/١ .

(٢) عريب : الصلة / ١٣٠ .

(٣) الكبيسي : المقتدر / ١٥٦ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٨/١ .

وكان ديوان السواد من أهم الدواوين وأجلها ، فقد اختص بالاشراف على خراج سواد العراق ، وترجع أهمية هذا الديوان إلى كونه يعتبر الممول الرئيسي لنفقات دار الخلافة . وقد اهتم علي بن عيسى بديوان السواد ، فعندما تولى الوزارة الثانية ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، جعل نظر الديوان إلى الكلوذاني ، وحذره من التقصير في عمله بقوله « إن هذا الديوان من أجل الدواوين ، ومتى تشاغلت بخلافتي اختل وليس يقوم به أحد كقيامك »[١] ، وهذا يدل على احساس الوزير بخطورته ، ويدلنا أيضا على التحري الشديد في اختيار من يتولى ادارته .

وكان من تنظيمات علي بن عيسى في مجال الإدارة المالية ، أنه نظم الدواوين ورتّب أعمالها ، وقام بتغيير رؤسائها وكان ذلك على النحو التالي[٢] :

١ ـ جعل على ديوان السواد ، عبيد الله الكلوذاني .

٢ ـ جعل على ديوان المشرق ، الفضل بن جعفر بن الفرات .

٣ ـ جعل على ديوان الجيش ، عثمان بن سعيد الصيرفي .

٤ ـ جعل على ديوان النفقات ، إبراهيم بن خفيف .

٥ ـ جعل على ديوان الجهبذة ، إبراهيم بن أيوب النصراني .

٦ ـ جعل على ديوان المغرب ، أبا بكر محمد بن جنى .

٧ ـ جعل على ديوان الضياع الخاصة والمستحدثة ، أبا علي بن مقله .

٨ ـ جعل على ديوان الفراتية ، محمد بن الحسين الماذرائي .

---

(١) المصدر السابق نفسه : ١٥١/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٢/١ . عريب : الصلة / ١١٧ .

٩ ـ جعل على ديوان زمام الخراج ، أبا محمد بن روح .

١٠ ـ جعل على ديوان زمام النفقات والخزائن ، أبا القاسم بن النفاط .

١١ ـ جعل على ديوان الدار ، أبا جعفر القمي .

١٢ ـ جعل على ديوان البر وديوان الصدقات ، عبد الوهاب بن الحسن .

١٣ ـ جعل على ديوان زمام الجيش ، محمد بن أحمد قلنسوه .

١٤ ـ جعل على ديوان بيت المال ، سليمان بن الحسن بن مخلد .

١٥ ـ جعل على ديوان الضياع المصادرة من ابن الفرات ، أبا زنبور .

وقد أصبح تغيير الكتّاب أمرا مألوفا لدى بعض الوزراء ، ليس من باب التنكيل والابعاد لسبب من الأسباب ، وإنما بغرض الإصلاح كما حصل في عهد الوزير علي بن عيسى فنجده يعمد بين آونة وأخرى إلى استبدال الكتّاب بآخرين في حالة فشلهم أو تقصيرهم أو ظهور بوادر خيانة ، فعندما أحس بضعف الكاتب ابن النفاط المتولي لزمام النفقات ، استبدل أحمد بن محمد ابن المعلى به[١] ، وكان يُعين في العمل من يرى أنه في حاجة إلى خدماته فقد ولي أبا علي بن مقلة زمام ديوان السواد أثناء وزارة حامد بن العباس[٢] ، وولى على بن الحسن الباذيني ديوان الضياع المقبوضة[٣] ، وأسند ديوان السواد ، إبان وزارة حامد بن العباس إلى أخيه عبد الرحمن بن عيسى[٤] ، وولى عيسى

(١) الصابي : الوزراء/ ٣٨٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٤٤ ، مسكويه : تجارب الأمم ، ٩١/١ .

(٣) الصابي : الوزراء/ ٤٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه : ٣٣٩ .

الناقد ، أمور ديوان البر والجهبذة خلال وزارته الأولى[1] ، وأسند أمر المصادرات إلى أبي بكر الشافعي ، إبان وزارته الأولى ، ثم اسندها مرة أخرى إلى هشام بن عبد الله[2] .

ومن اصلاحاته الإدارية المالية ، تقويم وضع ديوان المصادرات، هذا الديوان كان يهتم بالاشراف على أموال المصادرات ، وقد جرى التنظيم الإداري ، فيه بأن تحفظ رقاع المصادرين نسخة في الديوان ونسخة أخرى عند الوزير ، إلا أن الوزير الخاقاني (٣١٣ ـ ٣١٤ هـ / ٩٢٥ ـ ٩٢٦ م) قد شذ عن هذا التنظيم لجهله بالأمور الإدارية ، مما كان مثار غضب وسخط الوزير علي بن عيسى ، فقد خاطب الخاقاني في ذلك قائلا له « ما سبقك أحد إلى تسليم خطوط المصادرين إلى صاحب ديوان المصادرات ، لأن سبيل الخطوط أن تكون في خزائن الوزراء ومحفوظة بتسلمها وزير بعد وزير ، وكان ينبغى أن تأخذ خطوط المصادرين بنسختين نسخة تكون عند الوزير ، والأخرى تحفظ في ديوان المصادرين »[3] . وقد اهتم الوزير علي بن عيسى بالمصادرات ، وكان يختار لها أقدر الكتّاب على رعايتها ، وتسيير أمورها وقد اثبتنا آنفا بعضا من الذين اختارهم علي بن عيسى لإدارة أموال المصادرات .

استحداث إدارات مالية جديدة :

لقد طرأ على الإدارة المالية ظروف تطويرية تولّد عنها استحداث دواوين مالية جديدة ، لم تكن موجودة من السابق ، وأول هذه الدواوين :

---

(١) المصدر نفسه : ٣١٦ .

(٢) نفسه : ٣٣٧ / ٣٥٧ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/١٥٥ .

أ ـ ديوان البر :

كانت أعمال البر والاحسان تحتل مكانة كبيرة في تفكير علي بن عيسى ومن أجل ذلك رأى أن هناك ضياعا واملاكا من الأملاك الخاصة ، تدر دخلا جيدا ، فشاور الخليفة المقتدر بالله في وقف تلك الأملاك على الحرمين الشريفين، وأشار إلى وقف المستغلات بمدينة بغداد ومبلغ مالها (١٣،٠٠٠) دينار ، وكذلك وقف الاملاك الموروثة بالسواد والجاري تصريفها في ديوان الخاصة ، ومبلغ مالها أكثر من (٨٠،٠٠٠) دينار ، فقبل الخليفة رأيه وأشهد بذلك الشهود والقضاة على نفسه[١] .

وقام الوزير في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م باستحداث إدارة جديدة لاستثمار هذه الأملاك الموقوفة فانشيء **ديوان البر** ، ويعتبر هذا الوقف بمثابة الوقف الرسمي الصادر من إدارة الدولة العباسية وكانت مهمة ديوان البر ليتولى الإشراف على توزيع واردات تلك الأملاك ، والصرف على الأراضي المقدسة في مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وعلى الثغور في حدود الدولة البيزنطية[٢] .

وقد باشر هذا الديوان مهامه وظهرت نتائج ذلك في مكة المكرمة ، حيث عمل على توفير مياه الشرب ، وكذلك أوقف الوزير علي بن عيسى سنة ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م حين أوشك على الخروج من الوزارة املاكه ، واعتق عبيدة ، وشرع في الاستعفاء[٣] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣١٠ .

(٢) السامرائي : المؤسسات الإدارية / ٢٩٨ .

(٣) السامرائي : الإدارة المالية في الإسلام ، ٢/٥٥٤ .

وقد تقلّد ديوان البر أحد الكتّاب الثقّات هو أبو شجاع الكاتب[1] ، ويساعده في أعماله عيسى الناقد ، فقد عهد إليه علي بن عيسى الإشراف على ضياع البر[2] .

وقد توسعت أعمال ديوان البر ، فانشيء معه ديوان آخر سمي بديوان (الصدقات) ، وأصبح يشرف عليهما شخص واحد هو / أبو أحمد عبد الوهاب بن الحسن الكاتب تحت اسم « ديوان البر وديوان الصدقات »[3] .

ب ـ ديوان المقبوضات :

قام بانشائه علي بن عيسى خلال اشرافه على وزارة حامد بن العباس (٣٠٦ ـ ٣١١ هـ / ٩١٨ ـ ٩٢٣ م) ، وتم انشاؤه في عام ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م وهو يعد من الدواوين المهتمة بشؤون الأموال المصادرة ، واعتقد أنه انشيء كديوان مستقل عن ديوان المصادرات نظرا لكثرة الأموال المقبوضة .

أما الديوان فقد انشيء من أجل استلام إدارة أملاك وضياع أم موسى القهرمانة[4] واختها وأخيها ، وقد سُمي بديوان « المقبوضات عن أم موسى وأسبابها »[5] أما السبب الذي من أجله تمت مصادرة أملاك أم موسى فهو وشاية أعدائها عند الخليفة وأمه ، فقد اتهموها بالعمل على تنحية المقتدر بالله

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٣١٦ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٢/١ .

(٤) القهرمانة : مصطلح يعني الوكيل الذي يتولي أعمال موكله . ابن الأثير : الكامل ، ١٦٦/٦ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، ٨٣/١ / ٨٤ .

عن الخلافة وذلك بسبب تزويجها بنت أخيها لأبي بكر بن العباس بن محمد بن اسحاق بن المتوكل على الله ، وقد انفقت بسخاء على ذلك الزواج ، وقدمت دعوات للصغير والكبير من أهل المملكة[1] ، فعمل الخليفة على نكبتها ومصادرتها ، فاستخرجت منها أموال كثيرة ، وجواهر نفيسة ومن الكسوة والطيب والفرش والثياب ما يصعب حصره ومقداره ، بالإضافة إلى المبالغ النقدية البالغة (١،٠٠٠،٠٠٠) دينار[2] ، وقد تقلّد أمر الاشراف على ديوان المقبوضات أبو شجاع الكاتب ، وتقلّد الزمام عليه أبو عبد الله اليوسفي الكاتب[3] ثم تقلّد أمره علي بن الحسن الباذيني[4] .

الرقابة المالية :

قال علي بن عيسى مقولة مشهورة « لو لم نتفقد الصغير لاضعنا الكبير ، وهذه أمانة لا بد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها ... وإذا علم معاملونا أنا نراعى أمورهم هذه المراعاة لزموا الأمانة وخافوا الخيانة »[5] .

وهكذا فإن الأموال العامة أمانة في يد من يشرف عليها ويتعامل معها ، ومن أجل ضبط مصالح الدولة المالية كان لا بد من انشاء أجهزة الرقابة المالية ، وباديء ذي بدء فالرقابة المالية تعنى « الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وللتأكد

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٨٤/١ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٨٤/١ ، السامرائي : المؤسسات الإدارية / ٣٠٠ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم : ٨٤/١ .

(٤) الصابي : الوزراء / ٤٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ٣٧٨ .

من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها »[1] ، وقد اهتم علي بن عيسى بالأموال العامة وبالمحافظة عليها ، وتنميتها وصرفها ضمن الخطط المرسومة ، وعندما تولى الوزارة للمرة الأولى رسم السياسة العامة للرقابة المالية ، فخاطب عماله بقوله « سبيل ما يرفع إليك كل واحد من المتظلمين قبل النوروز من مظلمته ويدعى أنه تلف بالآفة أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك ، وأصدق كفاتك حتى يصح لك أمره فيزيل بالظلم فيه فترفعه وتضع الانصاف موضعه وتحتسب من المظالم بما يوجب الوقوف عليه حسبه وتستوفي الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء ولا حيف على الضعفاء ، فاعمل فيما رسم لك ما يظهر ويشتهر ويشيع ويكون العدل به على الرعية كاملا والانصاف لجميعهم شاملا »[2] .

وقد كانت صور الرقابة المالية في وزارة علي بن عيسى على النحو التالي :

أولاً : الرقابة الذاتية :

بدأ علي بن عيسى بنفسه ، فضرب أروع الأمثلة في المحافظة على الأموال العامة للدولة ، فتنازل عن رواتبه، واقطاعات الوزارة خلال وزارته الثانية، وكان يهدف من وراء ذلك الاقتصاد في النفقات، ثم تطهير نفسه من حب الذات، واعطاء الصورة المشرفة لأولئك الذي لا هم لهم إلا اختلاس الأموال . هذا بالإضافة إلى تنازله عن بعض نفقاته الخاصة ، وصرف أموال تلك النفقات إلى جهات البر والاحسان ، وقد أتضح ذلك من خلال تنازله عن مخصصات عماراته التي كان يريد تشييدها وترميمها .

---

(١) عوف الكفراوي : الرقابة المالية في الإسلام / ١٧ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٨/١ .

ثانياً : الرقابة الرسمية :

وهذه الرقابة تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الرقابة عن طريق الدواوين ، والقسم الثاني : الرقابة عن طريق التعليمات واللجان التفتيشية . ويمكن الوقوف على ماهية الرقابة لكل قسم على النحو التالي :

القسم الأول : الرقابة عن طريق الدواوين :

اهتم علي بن عيسى بالدواوين المالية ، وفرض رقابة شديدة على خزينة الدولة ، ومن الدواوين التي اهتم بها علي بن عيسى :

ديوان زمام النفقات :

لقد أنشئت دواوين الأزمة في أغلب الدواوين وخاصة المالية منها بغرض الرقابة على سير أعمال تلك الدواوين ، وجعل النظر إليه في جميع ما يرد وما يصدر عن الديوان ، وقد اهتم علي بن عيسى بأمر دواوين الأزمة وخاصة ديوان زمام النفقات ، فكان دائم الصلة به ، وبصاحبه . يُصدر إليه توجيهاته وتعليماته، فإذا ما رأى منه بوادر تقصير عمد إلى اقصائه عن ذلك العمل الخطير[1] .

ويبدو أن صاحب ديوان زمام النفقات كان بيده زيادة الرواتب أو انقاصها، ويتضح لنا ذلك من خلال الحوار التالي الحاصل بين الوزير وبين متولي زمام النفقات أحمد بن محمد بن المعلى الكاتب ، قال الوزير له : « يا أبا الحسين قد نقص الليل ثلاث ساعات هي ربعه فانقص الفراشين من الزيت والشمع ربع

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٥٢/١ .

الاقامة ، فقال له هذا استقصاء ما عرفوه ، واستيفاء ما عهدوه فقال : أليس إذا احتاجوا إلى زيادة طلبوها وزيدوا ؟ قال : بلى قال : وكذلك إذا وقع نقصان فليوفروه»[1] .

ديوان بيت المال :

تولى هذا الديوان الإشراف على ما كان يرد إلى بيت المال في العاصمة من الأموال ، وما كان يخرج منه في وجوه النفقات[2] . وكان هذا الديوان يثبت في سجلاته جميع أصول الأموال العامة ، وأفرد لكل صنف سجل خاص .

وفي عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، تطورت علاقة بيت المال بالوزير علي بن عيسى ، هذه العلاقة تمثلت في تعيينه إبراهيم بن أيوب ليتتبع أعمال صاحب بيت المال فيما كان يحدده ، وما كان يطلقه ويصرفه من الأموال في كل يوم ومطالبته بالروزنامجات[3] في كل أسبوع والهدف من هذا الاجراء ، هو أن يصبح الوزير على علم بما كان يرد إلى بيت المال وبما كان يخرج منه ، وما كان يتبقى فيه أولاً بأول ، خلافا لما كان العمل جاريا عليه قبل ذلك « فكان الرسم إذا عملت الختمة[4] لم ترفع إلى الديوان للشهر الأول إلا في النصف من الثاني»[5] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٨٠ .

(٢) السامرائي : المؤسسات الإدارية / ٢٤٤ .

(٣) الروزنامجات : جمع روزنامه ، وهي كلمة فارسية مركبة من ، (روز) بمعنى اليوم ، (ونامه) بمعنى الكتاب . أي كتاب اليوم أو سجل اليوم لأنه يكتب ما يجري كل يوم من الأموال . الخوارزمي : مفاتيح العلوم / ٣٦ .

(٤) الختمة : هي : خلاصة الحساب الشهري يرفعه الجهبذ باستخراج ما يحصل إلى بيت المال من أبواب الأموال ، والحمل والنفقات والحاصل ، كأنه يختم الشهر به ، والختمة الجامعة ، تعمل كل سنة على نفس منوال السابقة . ضيف الله الزهراني : النفقات / ٤٦١ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥١/١ / ١٥٢ .

وقد اهتم علي بن عيسى بديوان بيت المال نظرا لأهميته فهو « في الحقيقة كافل لمرجو المملكة وحامل اثقالها وعامل لنمو الدولة ، وإن تنظيمه والعناية به ضروريان وذلك لأن صاحب هذا الديوان إذا أحكم معرفة أصول الأموال استظهر على استخراج احكامها وضمن استيفاء جبايتها ، مما ينعكس أثره في استقرار الناحية المالية للدولة »[1] .

وفي عام ٣٠٧ هـ / ٩١٩ م ، استخدم علي بن عيسى نظام العبرة ، وهو أخذ متوسط الايرادات المالية ، لسنة مرتفعة الايراد ، ولأخرى منخفضة الايراد، ويجمعهما ويؤخذ نصفهما ، فتقدّم إلى أصحاب الدواوين باخراج العبر من دواوينهم ، فعمد إلى استخراج عبرة المحمول والمسبب في مال النفقات الراتبة في نواحي السواد والأهواز لسنة من ثلاث سنين أولاهن سنة ٣٠٣ هـ ، وأخراهن سنة ٣٠٥ هـ فكان المبلغ (٣٣ر٠٠٠ر٠٠٠) درهم وكذلك استخدام هذا مع عبرة الضياع الخاصة والمستحدثة والعباسية والفراتية فكان جملته (٨ر٨٠٠ر٠٠٠) درهم ، وكذلك فعل مع مال اصبهان علاوة على النفقات الراتبة فكان المبلغ (٦ر٣٠٠ر٠٠٠) درهم ، فبلغ الجميع (٤٨ر١٠٠ر٠٠٠) درهم[2] ، وقد اعتمد علي بن عيسى خطة منظمة في الدواوين اعتمدت على ما يلي :

١ ـ تنظيم العمل في الدواوين بطريقة يسهل معها متابعة الموارد والمصروفات .

٢ ـ التسجيل في السجلات الرسمية لكل ديوان .

٣ ـ كان لكل ديوان سجلات يومية تسمى « تعليق المياومة » .

---

(١) السامرائي : المؤسسات الإدارية ، ٢٤٧ .

Sourdel : levzirat Abbasde. P. 443.

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/٧٠ .

٤ـ نظم التداخلات بين الدواوين المالية بحيث أصبح كل ديوان على علم بمهامه والتزاماته من خلال المجالس الإدارية المالية المتعددة داخل الديوان الواحد.

القسم الثاني من الرقابة الرسمية هو :

الرقابة عن طريق اصدار التعليمات واللجان المتخصصة :

أعلن علي بن عيسى ضمن خططه الاصلاحية ، أنه لن يتهاون في مواجهة أي تقصير يحدث من جانب موظفي الدولة ، وأنذر باتخاذ اجراءات شديدة وقاسية ضد كل من يعمل على تحقيق اطماعه الشخصية ، فاصدر تعميمه في سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، الذي يقول فيه : « ... وتمكن في نفسك أنه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق من حقوق أمير المؤمنين أغضى عنه ولا درهم من ماله أسامح فيه ... كما أطالبك بتوفير حقوق السلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها »[١] ، وكانت مطالبته بالأموال وتشديد رقابته عليها تصل لدرجة كبيرة من الخلاف مع العمال ، بل أحيانا تصل لدرجة الحرب كما حدث في سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م ، فقد خرج الحسين بن حمدان عن طاعة الخليفة وسبب ذلك أن الوزير علي بن عيسى طالبه بمال عليه من ديار ربيعة ، وهو يتولاها ، فراجعه ثم أمره بتسليم البلاد إلى عمال السلطان فامتنع ، فقامت الحرب بينهما واندحر الحسين إلى بلاد أرمينية ، منكسرا وخاسرا[٢] .

وفي عام ٣٠٧ هـ / ٩١٩ م وجه علي بن عيسى أمره للقبض على عامل مصر أبي القاسم بن بسطام ، وذلك لبوادر خيانة ظهرت منه نظير احتجازه

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٢٧/١ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، ٦٩/٨ .

الأموال لنفسه مستغلا منصبه وقدراته ، فلما وصل إلى بغداد للمحاسبة ، تصرف بحكمة وذكاء حيث قدّم هدية ثمينة للسيدة شغب والدة الخليفة[١] ، كما قدّم هدية أخرى للخليفة نفسه ، فكان لهذا الصنيع دور كبير في اعفاء ابن بسطام من العقوبة والمحاسبة[٢] ، وذهبت جهود الوزير ادراج الرياح .

وكان يحاسب المتعهدين بنفقات الجيش عندما تظهر بوادر تقصيرهم ، ففي عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م تأخرت ارزاق الفرسان ، وكان السبب في ذلك تأخير المتعهد بتوفيرها ، وهو ، إسحاق بن إسماعيل ، وكاتبه أحمد بن يحيى الجلخت ، فحاسبهما حتى أديا المال المطلوب للفرسان[٣] .

وكاتب ذات مرة عاملة على طريق خراسان ، أبا عبد الله أحمد بن محمد الحليمي يطلب منه الاهتمام بناحيته ، وبذل المزيد من الجد في أعمال الجباية ، ويطلب منه أيضا تجنب مذاهب الإغفال والإهمال[٤] ، فانهما أساس الخراب والدمار .

ومن شدة رقابة علي بن عيسى ، إنه كان يناظر الوزير حامد بن العباس ، حين أسند إليه الإشراف على الأعمال ، فيطلب علي من الوزير حامد الجلوس للمناظرة والمحاسبة في أمر المال ، فيغلبه علي بالحجة ، فيعدل حامد إلى السبّ والسّفه ، فيقول علي : سلاما ، سلاما[٥] . وكذلك كان يناظر كتّاب الوزير حامد،

---

(١) عريب : الصلة / ٧٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٦٥ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٦٠/١ .

(٤) الصابي : الوزراء / ٢٦٥ .

(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٨٨/٨ .

وأحيانا يحضر معهم ، فلا يزيد على الشتم والسب لعلي وذكره بالقبيح في نفسه واسلافه ، لدرجة يصل الأمر إلى الخليفة فيعمل على اصلاح ما بينهما[١] .

فكان الوزير المصلح يدقق في صغير الأمور قبل كبيرها ، فنجده ذات مرة يقوم بمناظرة أبو بكر ابن مقاتل وكان يتولى كيل الشعير للكراع وللجوارح والبط والطيور ، فيبقى عليه من آثار الكيل في أسافيل المكاييل من الرطب والعفن ما يباع بثمن بخس، ويورد الحسبانات ، وقدر ذلك بـ (٣٠) قفيزا[٢] في الشهر ، فعمد الوزير إلى مناظرة ابن مقاتل ، فناظره على الشعير الرطب والمبلول ، وما يحصل من ثمنه إلىٰ أن عرف التوفير بين اطلاق الشعير الجيد ، والشعير الرطب ، ثم تقدم باقامة العلوفة من الرطب فدهش ابن مقاتل من دقة نظر الوزير حتي وفرّ ما وفرّه بعد طول المحاورة[٣] .

أن بعض المستهجنين لسياسة علي بن عيسى عابوه على هذه المحاورة ومنهم ابن الفرات ، وغيره من الكتّاب والعمال ، ووصل الأمر لدرجة أنهم فندوا راتبه الشهري على عدد أيام الشهر ، وساعاته وقالوا « قسط الساعة نحو عشرين دينارا ، وقد نظر الوزير في أكثر من ساعة توفير لا يبلغ ما استحقه من الرزق »[٤] ، فلما وصل الأمر إلى علي بن عيسى قال مقولته

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٧١/١ .

(٢) القفيز : مكيال يتسع لثلاثين مناً ، أي (٦٠) رطلا ، وكل رطل (٣٠) درهما ، وتقديره بالمعايير الحديثة (٣٠) لترا ، المقدسي : أحسن التقاسيم / ١٤٥ ، فالترهنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية / ٦٦ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٣٧٨ .

(٤) المصدر السابق نفسه / ٣٧٨ .

المشهورة ، التي ينبغي للمتولين للمحاسبة وللرقابة المالية أن ينهجوا نهجها القويم قال : « فإن لكل أمر حظا من النظر والتفقد ولو لم نتفقد الصغير لأضعنا الكبير، وهذه أمانة لا بد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها . وكما أنا نظرنا في هذا الدقيق ساعة فكذلك ننظر في الجليل ساعة نظرا يؤدي إلى استخلاص البلد العظيم ، وتحصيل المال الجسيم ، واعادة الشاذ إلى الطاعة ونأتي من التوفير بما يضعف أرزاقنا للسنين الكثيرة ، وإذا علم معاملونا أنا نراعي أمورهم هذه المراعاة لزموا الأمانة وخافوا الخيانة »[1] .

وكان يبعث لجان التفتيش في حالة صدور أية شكوى من أية ناحية من نواحي الدولة ، وقد رسم لعماله الشروط المتوفرة في تلك اللجان ، ومن أهمها : الثقة والصدق ، فقد قال : « أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك وأصدق كفاتك حتي يصح لك أمره »[2] .

وعندما تظلم أهل فارس من ضريبة التكملة ، أمر الوزير علي بن عيسى بالغائها ، ولكن هذا القرار لم يصدره من تلقاء نفسه ، بل أوكل ذلك إلى لجنة من القضاة والفقهاء ، ومشايخ الكتّاب والعمّال ، وأبرز شخصيات القادة العسكريين ، وكانت تلك اللجنة برئاسة الخليفة ، ووزيره على بن عيسى ، فصدر قرار بالغاء خراج التكملة ، واقرار خراج الشجر ، فكان ذلك القرار مثار اعجاب وتقدير العلماء والفقهاء والناس كافة[3] ، لأنه بذلك أزال احكاما وضرائب تعسفية، ما أنزل الله بها من سلطان ، وكذلك عمل الوزير على تكليف لجنة

(١) المصدر السابق نفسه / ٣٧٨ .

(٢) الهمداني : التكملة / ٢٠٣ .

(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ٨/ ١٢٠ ـ ١٢٤ ، الصابي : الوزراء / ٣٦٦ .

مكونة من ابن البزال العامل معه وجوه العمّال وفوج من المساحين ، وذلك للنظر في الشكوى المقدمة من سكان النهروانات ، حول تظلمهم من المساحة التي فرضها عليهم العامل أبو الحسن أحمد بن محمد بن سمعون الجرجرائي ، وكان القرار الحكيم والصائب بيد اللجنة ، وعندما اطلع علي بن عيسى على قرارها أرسل كتبه بالأنكار والتوبيخ لهذا العامل[1] .

وعندما وردت شكوى سكان الصلح والمبارك من عاملهم ، أبي عبد الله الجرجرائي ، أرسل الوزير مندوبا من قبله هو ، محمد بن محمد بن حمدون فنظر في الأمر ، وأعطى رأيه حول بعض الضرائب التعسفية التي فرضها العامل ، فاصدر الوزير أمره إلى العامل بالرفق بالسكان ، والأخذ بما رآه ابن حمدون[2] .

تلك هي الرقابة المالية التي انتهجها الوزير على بن عيسى على الأموال العامة للدولة والتي هي أمانة يجب المحافظة عليها ورعايتها حسب الأصول والقيود الشرعية .

---

(١) المصدر السابق نفسه : ٣٧٢ / ٣٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦٤ / ٣٦٥ .

الفصل الرابع

دراسة للمعوقات التي واجهت علي بن عيسى أثناء تطبيقه للإصلاحات الاقتصادية

الفصل الرابع

(دراسة للمعوقات التي واجهت علي بن عيسى أثناء تطبيقه للاصلاحات الاقتصادية)

وقد اشتمل الفصل على المبحثين التاليين :

المبحث الأول : المشكلات التي واجهت علي بن عيسى في تطبيقاته الاقتصادية :

لقد تظافرت مجموعة من العوائق كانت في غالب أمرها تحول دون تطبيق اصلاحاته على الوجه الأكمل . ويمكن عرض هذه العوائق على النحو التالي :

أولاً : تهاون الخليفة في دعمه لبرامج الاصلاحات الاقتصادية ، ويأتي في مقدمة ذلك كثرة نفقات الخليفة وحاشيته ، تلك النفقات التي كانت دائما مكلفة ومرهقة لخزينة الدولة ، فكان همّ الخليفة الوحيد هو الحصول على الأموال ، وتوفيرها ، وسد احتياجات دار الخلافة ، ونتيجة لكثرة نفقات الخليفة وحاشيته كانت الحالة المالية تزداد سوءا بالغابين حين وآخر(١) .

والأمر المثير للدهشة أن رغبة الخليفة كانت تتعارض ـ في بعض الأحيان ـ مع بعض اجراءات علي بن عيسى، فيرفضها، كما حدث عندما أراد علي بن عيسى اسقاط مبلغ (٣٠٠) دينار كانت تصرف في اليوم الواحد برسم المسك للطعام ، لعدم استفادة الخليفة منه ، نجد الخليفة يمنع ذلك الاجراء(٢) .

---

(١) اليوزبكي : الوزارة / ١٦٩ . الكبيسي : المقتدر / ٢٢٠ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٧٩ .

وفي سنة ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، عندما تولى الوزارة للمرة الأولى ، وجد بأيدي الناس توقيعات كثيرة بخط الوزير الخاقاني ، وخطوط أولاده ، وكتّابه وحجابه ، توقيعات تحمل زيادة في المرتبات واسقاط الضرائب ، ومظالم واقطاعات كثيرة تعادل ميزانية الدولة لسنة ، فعرض الوزير الأمر على الخليفة إلا أن الخليفة أحال علي بن عيسى إلى الوزير المخلوع الخاقاني ، وكان يفترض في الخليفة أن يتخذ الاجراءات الحازمة والمناسبة لمصلحة خزينة الدولة، فعندما أعيد الأمر إلى الخاقاني ، اعترف بشرعية تلك التوقيعات ، قائلا في ذلك « هذه التوقيعات صحيحة ، وما وقع بها إلا باذني ، فإنه ما كان من أحد من كتّابي يقدم على أن يوقع عني بما لا أعلمه ، ولا أرسمه ، والذي فعلته هو ما رأيته صلاحا لنفسي وخدمة للخليفة في استمالة قلوب حاشيته ورعيته ، واستخلاص نيتهم في موالاته وطاعته »[١] فأصبح علي بن عيسى أمام الأمر الواقع ، ولا مناص من صرف واسقاط تلك الأموال ، مع أنه يدرك أن تلك التوقيعات في جملتها كانت مزورة ، وقد اعترف الخاقاني بعد نفاذ الأمر بأن التوقيعات كانت مزوّرة ، وكانت له نظرة سيئة ذكرها بقوله مخاطبا ابنه « أردت يابني أن تبغضنا إلى الناس بغير فائدة ، ويكون أبو الحسن علي بن عيسى قد لقط الشوك بأيدينا ! نحن قد صرفنا ، لم نتحبب إلى الخاصة والعامة بامضاء مازوّره علينا ؟ فإن أمضاه كان الحمد لنا والثقل عليه ، وإن أبطله كان الحمد لنا والذم عليه »[٢] . فهنا يتضح تهاون الخليفة في هذا الأمر ، واشتدت شوكة الحاشية ، وطالبوا الخليفة بالافراج عن الخاقاني الذي اعتقل بسبب تهاونه

(١) المصدر السابق نفسه : ٣٠٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٤ .

وتقصيره في أمور الدولة ، كذلك أظهر الخليفة وأمه السيدة شغب تهاونا واضحا في قضية محاكمة عامل مصر ، أبي القاسم بن بسطام ، ففي عام (٣٠٧ هـ / ٩١٩ م) طلبه علي بن عيسى للمحاكمة لخيانة ظهرت منه ، وذلك باستغلال منصبه في جمع الأموال ، فحضر إلى بغداد وهو يحمل من الهدايا أثمنها ، ومن الأموال أكثرها ، وتسببت تلك الهدايا في قطع العقوبة عن ابن بسطام ، ويعمل الخليفة وأمه يكونان قد أحدثا ضررا بمالية الدولة ، وساعدا في احباط اصلاحات الوزير المالية ، ومحاولة ضبطه عن طريق الرقابة المالية للأوضاع الاقتصادية(١) .

وفي العام نفسه ، طالب علي بن عيسى الوزير حامد بن العباس في حمل المال من ضمانه وكان علي بن عيسى يتولي الإشراف على الأعمال في وزارة حامد بن العباس ، وألح على حامد في طلب المال، فأرسل قسطا من الضمان ، اظهارا لحرصه على مصلحة الدولة ، ولكي يظهر كفايته وعجز علي بن عيسى ، إلا أنه ماطل في ارسال بقية الأموال ، فألح علي على حامد في ذلك ، فما كان منه ، إلا أن عرض الأمر على الخليفة ، فأصدر الخليفة أمره ، بجعل جباية الأموال والتصرف بمالية الدولة إلى الوزير حامد ، وقصر أعمال علي بن عيسى على الرقابة على النفقات(٢) ، والخليفة برأيه هذا وسياسته هذه قد أتاح الفرصة للوزير للتصرف المطلق في مالية الدولة وفعلاً حدث ما لا تحمد عقباه فقد عمل على احتكار المواد الغذائية ، مما كان مثار شغب العامة والخاصة ، ولم تحل

(١) عريب : الصلة / ٧٨ ، ابن الأثير : الكامل ، ١٦٦/٨ ، الكبيسي : المقتدر / ١١٩ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ٧١/١ / ٧٢ ، الدوري : دراسات في العصور العباسية المتأخرة / ٢٠٢ ، السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٢١ / ١٢٢ .

Bowen : The Life and Times of Ali Ibn Isa. P. 174.

الأزمة حتي تدخل الخليفة بنفسه . وكذلك أحبطت قرارات الخليفة هذه سياسة علي بن عيسى الاصلاحية .

إن أغلب هذه المواقف السلبية لم يكن للخليفة فيها شأن يذكر بل ، كان للسيدة الوالدة أثر كبير ، وكان للحاشية الأثر الأكبر ، وللقادة والمقربين الأثر نفسه ، لذلك نجد الخليفة نفسه يقف ليشكر الوزير على اصلاحاته وبرامجه ، ومدى قدراته في ضبط أمور الدولة وبعد بضعة أيام من الشكر والتقدير ، يأمر بالقبض عليه ويحبسه ، وليس هناك ما يبرر ذلك اطلاقا ، وتأكيد ذلك أنه في مستهل ذي الحجة من عام ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م يتقدم إلى الخليفة ويطلعه على اكتمال نفقات العيد ، واستتباب الأمور ، وأنه قد وضع في تقديراته مبلغ مليون درهم في بيت مال الخاصة ، الأمر الذي عجز عن توفيره ابن الفرات والخاقاني، فيقوم الخليفة بشكره والثناء عليه ، وبعد سبعة أيام يتم القبض عليه[١].

وما قيل عن موقف الخليفة تجاه اصلاحات علي بن عيسى الاقتصادية ، **يمكن أن يقال عن الحاشية ، التي تضم ، القهرمانات ، والخدم ، والحشم ، وجميع من تضمهم دار الخلافة** . فقد وقفوا من اصلاحات علي بن عيسى مواقف الرفض ، فكان دائم الاصطدام بهم[٢] .

وتطاولوا عليه شتما وسبا ، وتآمروا ضده لابعاده من منصب الوزارة ، فحدث في عام ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م أن ذهبت أم موسى القهرمانة إلى علي بن

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٧٦ ، ٣٧٧ . عريب : الصلة / ١٣١ ، مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٩/١.

(٢) فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية / ١٢٦ .

عيسى لتتفق معه على مقدار ما يخصص في عيد الأضحى للحرم والحاشية من الأضاحي ، وكان الوزير في شغل ، فلم تستطع مقابلته ، وهو أيضا لم يعلم بقدومها ، فعندها غضبت عليه ، فكانت فرصة مواتية للانتقام منه ، بسبب عدم مقابلتها أولا ، وبسبب موقف الوزير من أخيها الذي كان يحصل على الأموال بطرق غير مشروعة ، إذ قُدّر دخله في الشهر الواحد بسبعة آلاف دينار[1] ، فعملت على الصاق التهم به وتهجمت عليه لدى الخليفة المقتدر ، وبالفعل استطاعت هذه القهرمانة الاطاحة بالوزير ، وابعاده عن منصب الوزارة . فهنا ندرك أن الخليفة لم يكن مهتما بالمصلحة العامة بقدر اهتمامه بارضاء الحاشية .

وفي عام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م ، تعرض علي بن عيسى للإهانة والشتائم من قبل الهاشميين في بغداد ، نظراً لتأخر أرزاقهم[2] .

وكان من جملة أسباب عزله عن الإشراف على وزارة حامد بن العباس هو كثرة شكاوي الخدم والحريم والأولاد والحاشية من تأخير أرزاقهم ، فقد تذمروا من اجراءاته حيال اسقاط عدد شهور الرواتب إلى عشرة أشهر[3] ، وكان القصد منها توفير بعض الأموال التي لا يرى ضرورة لصرفها على أهلها .

---

(١) عريب : الصلة / ٥٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٧٥ . ابن الجوزي : المنتظم ، ١٤٧/٦ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، ١٧٣/٦ .

وفي عـام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م . إبان وزارته الثـانيـة ، اهتم بإصـلاح الأوضاع الاقتصادية ـ كما مر معنا في موضوع الاصلاحات الاقتصادية ـ فقرر إعادة النظر في سلم رواتب الموظفين من كتّاب وخدم وحريم وحاشية وخلافه حتى العسكريين ، فقوبل ذلك بالسخط العارم منهم جميعاً وخاصة حاشية دار الخلافة ، لأنهم ما ألفوا الاقتصاد في النفقات ، فقد تعودوا على بسط اليدين بالإسراف والتبذير ، فما كان منهم ، إلا أن « وثبوا بالوزير بألسنتهم وثوبا قبيحا ورجموا طياره »[١] ، وأخذوا بين حين وآخر يتحينون الفرصة للايقاع به لدى الخليفة والانتقام منه[٢] .

وفي عام ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م استوزر الخليفة الراضي بالله ، عبد الرحمن ابن عيسى ، وجعل أمر الإشراف إلى أخيه علي بن عيسى ، غير أنهما لم يستطيعا مجابهة طلبات الدولة ، لكثرة المصروفات من جهة وانقطاع الموارد من جهة أخرى[٣] ، فشغبت الحاشية والخدم والنساء ضدهما عند الخليفة ففشلت جهودهما وقبض عليهما[٤] .

ثانياً : الثورات العسكرية :

لقد طغى النفوذ العسكري في شئون الدولة ، وخاصة الإدارية منها ، وقد عجزت الإدارة العليا للدولة ممثلة في الخليفة والوزراء عن التخلص من طغيان

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٧/١ ، والطيار : نوع من السفن النهرية الصغيرة .

(٢) الكبيسي : المقتدر / ٢٢٢ .

(٣) ابن الأثير : الكامل ، ١٠٩/٨ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٢٥٨/٣ .

(٤) ابن الأثير : الكامل : ١٠٩/٨ .

العسكريين لما كانوا يخشونه من خطرهم ، ولذلك عملوا على رعاية جانبهم والاستماع إلى آرائهم « فهم حين يحتاجون إلى المال ارضاء لجشعهم ، لا يتورعون عن سلوك شتى السبل للحصول عليه بغض النظر عما إذا كان سلوكهم هذا أخلاقيا وشرعيا أم هو على النقيض من ذلك . وبذا يكون مسلكهم مدعاة للتساؤل والغرابة ، كما أنه يدل على تجردهم من روح الجندية والمثل إلى حد بعيد »[1] .

ومع أن علي بن عيسى حاول عدم الاصدام بالجيش نظير العلاقات الجيدة التي كانت تربطه بقائد الجيش وأميره ، القائد مؤنس ، ونظرا للعلاقات الجيدة مع الجيش نفسه فكان دائم الصلة بقائد الجيش وبالقواد والغلمان ، ومع هذا كله ، فنجد العلاقات ما تلبث أن تتأزم ، ويبدأ الجيش يدبر المكائد ويحيكها ضده بسبب تأخر الرواتب أحيانا وأحايين أخرى بسبب انقاصها أو اسقاط بعض شهور السنة ، ففي عام ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م . ثارت ثائرة الغلمان والرجالة يطالبون الزيادة في رواتبهم ، وتأزم الأمر لدرجة خطيرة ، حيث أنهم اعتدوا على أملاكه الخاصة فعملوا على ذبح دوابه ، وحرق باب داره[2] ، وأثاروا الرعب والشغب في المدينة .

وفي عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م شغب الفرسان ، وخرجوا إلى مصلى العيد ، فنهبوا القصر المعروف بالثريا ، وذبحوا الوحش الذي في قصر الحاير ، وامتد تخريبهم إلى ذبح البقر التي لأهل القرى المجاورة لقصر الحاير ، ولم تهدأ ثائرتهم

---

(١) الكبيسي : المقتدر / ٣٠٩ .

(٢) عريب : الصلة / ٥٨ .

حتى خرج لهم القائد مؤنس وهدأهم وصرفهم إلى مواقعهم ، وكان سبب شغبهم هو تأخر صرف أرزاقهم ، ففزع علي بن عيسى من هذه الثائرة وتوسل إلى القائد ، فحلت الأزمة بضمان صرف رواتبهم[١] ، ويضيف فاروق عمر بأنهم نبهوا الدور والحوانيت وبعض قصور الخلافة[٢] ، ويستمر شغب الجيش ، ومطالبتهم بأرزاق إضافية بمناسبة وبدون مناسبة، ففي عام ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م، طالب الجند بزيادة في أرزاقهم ، مكافأة لهم على دحرهم القرامطة في السواد ، فشغبوا وامتد شغبهم إلى الأنبار ، فتقدم الخليفة بزيادة كل واحد منهم دينارا واحدا[٣] ، وقد بلغت الزيادة (٢٤٠،٠٠٠) دينار[٤] ، وهذه الزيادة لم يرض عنها الوزير ، لأنها عملت على افشال خطته الاقتصادية ، مما اضطره إلى ترك الوزارة[٥] .

هذه المواقف السلبية التي تعرض لها الوزير من قبل الجيش ، نجد الوزير يصطدم أيضا بكثرة النفقات العسكرية الأخرى كتجهيز الحملات العسكرية لمحاربة القرامطة ، التي أنفق عليها ما يزيد عن مليوني دينار[٦] في عام واحد فقط هو عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٩/١ .

(٢) فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية / ٩١ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٨٢/١ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، ٦٢/٨ .

(٥) السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٥٩ فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية / ١٢٩ .

(٦) لمزيد من المعلومات عن نفقات الحملات العسكرية يمكن الاطلاع على كتاب (النفقات وادارتها في الدولة العباسية) : ضيف الله الزهراني / ٣٣٣ .

ثالثاً : الانتقادات التي واجهته من الوزراء والكتّاب أثناء تطبيقاته الاقتصادية :

تعرض علي بن عيسى لهجمة شرسة من أعضاء الحكومة ، لأن اصلاحاته الاقتصادية أثمرت ونجحت وهذا النجاح لم يكن في صالحهم ، لتعارضه مع مصالحهم الشخصية .

وكان أول المعارضين لسياسة الإصلاح هذه الوزير ابن الفرات ، فقد ناضر علي بن عيسى بعد وزارته الأولى قائلا له « .. ياأبا الحسن : شغلت نفسك بأخلاق المملكة والنظر في علوفة البط والحطيطة من أرزاق الناس ، وما يجرى هذا المجرى من الصغائر المستهجنات ، لعمارة بيدر واحد أصلح للسلطان وأعود عليه من توفيرك ما تقربت اليه »[1] ، وقال ابن الفرات أيضا لعلي بن عيسى منتاقدا سياسته الاقتصادية : « بطلت الرسوم ، وهدمت الارتفاع » فرد عليه علي بن عيسى بقوله : « أي رسم أبطلت وارتفاع هدمت قال ـ ابن الفرات ـ المكس بمكة ـ والتكملة بفارس ، وجباية الخمور بديار ربيعة ـ فقال علي بن عيسى ـ قد أزلت هذه وأشياء كثيرة منها .. ومنها .. وعددت الأبواب التي رفعتها ، وكان مال ذلك في السنة (٥٠٠ر٠٠٠) دينار ، فلم استكثرها مما حططته عن أمير المؤمنين من الأوزار بها ، وغسلته من الأدران عن دولته فيها ولكن انظر ما حططت وأبطلت إلى ارتفاعي وارتفاعك ونفقاتي ونفقاتك »[2] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٢٨٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه / ٣٤٩ . الهمداني : التكملة / ٢٠٣ .

فهنا نجد الانتقادات والمشكلات كانت تواجهه حتى عند ابطال الرسوم المحرمة ، والضرائب التعسفية ، فكان همّ ابن الفرات ومن شايعه الحصول على الأموال وارضاء الخليفة ، وحاشيته بغض النظر عن النتائج المتوقعة ، وكذلك نجد ابن الفرات ينتقد سياسة علي بن عيسى الاصلاحية عندما كان مشرفا على وزارة حامد بن العباس ، فقد وجه له لوما شديدا حول تخفيض الرواتب قائلا له « أنت قد أسقطت من أرزاق الحرم والولد والحشم والفرسان في أيامي الأولى والثانية مدة خمس سنين دبرت فيها أمر المملكة ما يكون مبلغه في كل شهر (٤٥ر٠٠٠) دينار ، يكون في السنة (٥٤٠ر٠٠٠) دينار ، وفي هذه المدة (٦٠٠ر٠٠٠) دينار ، ولست تخلو من أن تكون أحتجنتها لنفسك أو أضعتها ، فقال علي بن عيسى : ما استغللته من هذه الضياع ووفرته من أرزاق تممت به عجز الدخل عن النفقات المسرفة حتى اعتدلت الحال ، فلم أمد يدي إلى بيت مال الخاصة ... وأنت كنت تعول في النفقات على ما كنت تحوله من بيت مال الخاصة إلى بيت مال العامة فترضي به الحاشية وتخرب به بيت المال »[1] .

وتعرض لاستهتار الوزير حامد بن العباس ، وانتقاداته الشديدة ، فكان ذلك مثار نزاع دائم بينهما ، فلم تكن اصلاحات علي بن عيسى تروق للوزير اطلاقا ، ولأن أمر الاشراف بيد علي بن عيسى ، وكان يراقب صغير الأمور وكبيرها ، طلب الوزير حامد الذهاب إلى مدينة واسط ليتقلد أعمال الخراج بها ، إلا أن علي بن عيسى لاحقه هناك وطالبه بالأموال ، ولكن دون جدوى كانت اصلاحاته مع وزير فاشل غير ذات جدوى . كما كانت مشاكل الوزراء السابقين

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣١٦ ، مسكويه : تجارب الأمم ، ١٠٨/١ .

على وزارة علي بن عيسى مثار اشكالات متعددة وخاصة المالية منها ، فعندما تولى الوزارة بعد الخاقاني ، وجد العجز المالي يقدر بمليون دينار ، وهذا المبلغ مخصص فقط للإضافات والاطلاقات التي زادها الخاقاني ، غير النفقات الراتبة والحادثة ، فقد عرف عن الخاقاني جهله بأساليب الإدارة ، واضاعته للأموال . إلا أن علي بن عيسى قد عالج هذا الوضع الشاذ المربك بما عرف عنه من الحذق الإداري ، والحكمة ، والدهاء ، وصدق العزيمة ، والاخلاص[١] .

ومن المشكلات التي واجهته أيضا انتقادات الكتّاب والعمّال ، فقد تذمر أبو بكر بن مقاتل ، وكان يتولى أمر علوفة الحيوانات والطيور بقصر الخلافة ، تذمر من دقة نظر الوزير حيال الاستيفاء عليه مما يبقى من العلوفة ، وقدّر ذلك بثلاثين قفيزا[٢] ، ونجده يأمر بتخفيض أجور الفراشين في الدواوين ، فيتعرض للانتقاد الشديد من قبل متولي زمام ديوان النفقات ، أحمد بن المعلى[٣] .

وكذلك تمكن ابن فرجويّه[٤] من التآمر والسعاية ضد على بن عيسى ، وكذلك تعرض الوزير لهجمة شرسة من نصر الحاجب وابن الحواري ، وابن مقلة ، الذين أوهموا الخليفة بأن علياً قد أخفى بعض الأموال لنفسه ، لعدم مكافأة الخليفة المقتدر له على اخلاصه وتفانيه في عمله[٥] ، وهذا كذب محض لا أساس له من الصحة ، لأننا قد علمنا أنه قد وفرّ رواتب الوزارة واقطاعاتها لكي

---

(١) السامرائي : المؤسسات الإدارية / ١٧٢ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٧٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه / ٣٨٠ .

(٤) أحد كتّاب الوزير ابن الفرات ، ومن خواصه المقربين .

(٥) Bowen : The Life and Times of Ali Ibn Isa. P. 159.

يسدد العجز الحاصل في ميزانية الدولة ، فكيف يعقل أن يحتجن الأموال لنفسه، ومع الأسف أن الخليفة صدق كل هذه التخرصات ، واعتقل الوزير ، مبعدا إياه عن الوزارة ، وهذا ما كان يريده علي بن عيسى لنفسه .

رابعاً : مشكلات أخرى :

من المشكلات التي واجهته أثناء تطبيقاته الاقتصادية **هي محاولة اغرائه بالأموال عن طريق الرشوة** ، هذا المرض الذي استفحل خطره في نهاية القرن الثالث والربع الأول من القرن الرابع الهجري ، والذي كان مرده إلى الخليفة وحاشيته ، فقد فسحوا المجال لقبول الرشوة والهدايا من الوزراء والعمال وولاة الأقاليم[1] ، فقد حاول أبو عبد الله البريدي عندما تقلد ضمان الضياع الخاصة أن يقدم رشوة لعلي بن عيسى في عام ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، إلا أنه رفض ذلك قائلا له « إن على بن عيسى يعف ولا يرتفق »[2] .

ومن المشكلات التي واجهته كثرة التزويرات من قبل الوزراء السابقين على وزارته ، تلك التزويرات التي وقعت على الخاقاني بدون علمه ، فأقرها لكي يرضي بها الحاشية من جهة ، ويدمر بها سياسة علي بن عيسى الاصلاحية ، لأن المبالغ التي فيها كانت ضخمة لدرجة قال علي بن عيسى إنها تفوق ميزانية الدولة لسنة[3] .

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، ١٠٩/٦ . ابن كثير : البداية والنهاية ، ١١٦/١١ ، ابن خلدون : العبر ، ٧٧٤/٣ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٥٨/١ .

(٣) عريب : الصلة / ٤٢ . ابن الأثير : الكامل ، ٢٤/٨ .

ومن المشكلات أيضا التي اربكت علي بن عيسى في اصلاحاته أن بعض العمّال من أصحاب المطامع كانوا يحدثون في ولاياتهم حركات تمرد وعصيان على الدولة ، يقصدون من ورائها الاستحواذ على السلطة ثم على مقدرات ولاياتهم المالية ، ففي عام ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م ، أظهر ابن أبي الساج كذبه وتزويره على علي بن عيسى بأنه قد أنفذ إليه اللواء والعهد بتقليده أعمال الحرب بمناطق الري وقزوين وابهروزنجان ، فسار إليها وتوسع إلى خراسان ، فقد أعلن العصيان بكذبه وبهتانه على الوزير ، وقامت الحرب بين الخليفة المقتدر وبين ابن أبي الساج[١] ، وفي العام نفسه أعلن سبك أحمد غلمان ابن أبي الساج استيلاؤه على اذربيجان ، وفي العام نفسه أيضا أعلن أحمد بن علي أمير قم العصيان وطرد بقية العمال من ناحيته[٢] .

هذا بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي كان ينتهجها العمال مع رعاياهم في ولاياتهم ، وما كان يلحقهم ذلك من ضرر ، مما كان ينعكس أثره على أوضاع بيت المال ، وكانت الشكاوي الكثيرة الواردة من الولايات ضد العمال أكبر دليل على سوء سلوكهم ، فقد استخدموا أساليب مرهقة في جباية الضرائب غير عابئين بظروف المزارعين وأحوال مزارعهم ، فقد سببت كل هذه الأمور عوامل عرقلة في سبيل الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجات الخلافة المتكررة فعدم وجود أسلوب موحد للجباية أثرّ كبيرا على المزارعين وإن كانت طريقة « الضمان » هي الأكثر شيوعا ، مع بقاء الأنظمة الأخرى مثل

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٤٦/١ ، الهمداني : التكملة / ٢٦ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ٥١/١ ، ٥٢ .

نظام المساحة والمقاسمة ، فهذا يعد توسعا كبيرا في منح حق الجباية للدولة أولا ثم للأفراد ثانيا عن طريق الضمان .

المبحث الثاني : نتائج الاصلاحات الاقتصادية :

لقد تميز علي بن عيسى بالنزاهة والقدرة والتحكم في جميع ما أسند إليه من أعمال في عصر ازدان بالمعضلات الاقتصادية ، فقد استطاع أن يصلح ماأستطاع اصلاحه بفضل ماأوتي من حنكة اقتصادية ، وبذلك صار مثالا نادرا في الاقتصاد والتدقيق وكانت نتائج اصلاحاته على النحو التالي :

أولاً : في المجال الزراعي :

أهتم بالناحية الزراعية اهتماماً أثمر بعض الايجابيات المحمودة ، فعندما تقدم أهل بادوريا بشكواهم إليه نظير ما يلاقونه من تعسف العامل وتحميلهم ما لا طاقة لهم به ، ورد جواب علي بن عيسى بقوله « الخراج دين لا يجب فيه غير الملازمة فلا تتعدى ذلك إلى غيره ... ففرج الله عنهم ، وأمضيت رسومهم ولم يؤدوا إلا البقايا الصحيحة ، وزاد الارتفاع في بادوريا في السنة الثانية أثنين في كل عشرة »(١) .

فهنا نلمس نتيجة الاصلاح بزيادة في انتاج الأرض الزراعية ، وبالتالي زيادة في الموارد المالية بلغ مقداره ٢٠٪ .

وكذلك حصل في منطقة النهروانات ، فقد شكوا أمرهم إلى علي بن عيسى من جراء ظلم واليهم في مساحات مزروعاتهم ، فأنكر ذلك على عامله

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٧٣ ، ٣٧٤ . الهمداني : التكملة / ٢٠٣ .

وتوعده بالعقوبة الصارمة إن لم يثب إلى رشده ، فقال العامل « فتحرزنا وتحفظنا وحرسنا الناس ونفوسنا ، وزاد الارتفاع في السنة الآتية ثلاثة في كل عشرة ، لأن العدل شاع ، والحيف زال ، فتوفرت العمارة »[1] . وهنا أيضا نلمس نتيجة الاصلاح بزيادة الموارد المالية بمقدار ٣٠٪ .

وكان لاصلاحاته الاقتصادية آثار بعيدة المدى ، ليست وقتية ، منها ، ماطلبه معز الدولة البويهي من علي بن عيسى قبل وفاته بأيام قليلة من وضع تصور شامل لاصلاح الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، فأشار علي بن عيسى على معز الدولة ، باصلاح الانفجارات في الجداول والقناطر والأنهار ، قائلا : « إنها أصل الفساد وخراب السواد »[2] ، فعمل معز الدولة بنصيحة علي بن عيسى وشرع من فوره في عام ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م في سد البثوق ، وأشرف عليها بنفسه ، ويصف مسكويه مدى الرخاء الاقتصادي الذي أصاب بغداد بعد سد بثوقها « فلما سد بثوقها عمرت بغداد وبيع الخبز النقي عشرين رطلا بدرهم فمالت العامة إلى معز الدولة وأحبوه »[3] ، والمتتبع لسياسة معز الدولة التي أملاها عليه علي بن عيسى يدرك اهتمام الأول بحفر القنوات والأنهار وتطهيرها من الرواسب التي تعوق جريان الماء فيها[4] ، فهذا نموذج من آثار فكره الاقتصادي .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٠٦/١ ، ١٠٧ . الهمداني : التكملة / ٣٦١ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ٦٥/١ .

(٤) لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على كتاب : العراق في العصر البويهي لمؤلفه محمد حسين الزبيدي / ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ .

ثانياً : في المجال الضريبي :

أفرزت اصلاحاته نتائج في مجال الموارد المالية ، فقد وضع يده عليها وخلصها من جميع الموارد المشبوهة ، فألغى الضرائب التعسفية والتي كانت مثار شكاوي المزارعين باستمرار لجبايتها بدون مبرر ، وقصد بإلغائها شرعية الحصول على الأموال من جهة ، ومن جهة أخرى قصد بها التخفيف عن المزارعين . فعمل على تخفيض مبالغ جباية الضمان ، وعمل على الغاء بعض الضرائب ومنها :

١ ـ المكوس بمكة المكرمة ، وبالتأكيد يتبع ذلك جميع المكوس في انحاء دولته .

٢ ـ الغاء مال التكملة ببلاد فارس ، ومن بلاد سوق بحر بالأهواز .

٣ ـ أزال جباية الخمور من ديار ربيعة .

٤ ـ منع خراج البقايا ، والاضافات التي كان يدفعها المزارع مقابل أوراق الخراج وكيله وحمله .

٥ ـ حاول منع ضريبة الجهبذة . لكن جهوده لم تفلح لقناعة الدولة ببقائها .

وقد عمل لأول مرة في تاريخ الدولة الإسلامية ميزانية منظمة ودقيقة تقوم على بابين : الباب الأول : الايرادات ، والباب الثاني : النفقات . وكانت هذه الموازنة لعام ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م ، وقد بين فيها مقدار الواردات المالية من جميع أنحاء الدولة العباسية ، وقد قسمها إلى أربعة أقسام :

أ ـ جباية المشرق .　　ب ـ جباية المغرب .

جـ ـ جباية السواد .　　د ـ جباية الضياع الخاصة .

أما جانب النفقات فكان خاصا بنفقات دار الخلافة فقط ، ولم تمتد القائمة إلى نفقات الإدارة المركزية ، ويعتبر عمله هذا بمثابة أول عمل منظم ، وإن كان سبقة إلى جزء من ذلك العمل الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩ ـ ٢٨٩ هـ / ٨٨٢ ـ ٩٠١ م) فقد أثبت ميزانية دار الخلافة ليوم واحد ، ولكن لم يكن عنده ايرادات يقابل بها ذلك العرض ، فتقدم إلى أحمد الطائى فاقترض منه ما يغطي ذلك الإنفاق[١] .

ثالثاً : في المجال المصرفي :

يرجع الفضل في انشاء مصرف رسمي إلى الوزير علي بن عيسى (٣٠١ ـ ٣٠٤ هـ / ٩١٣ ـ ٩١٦ م) فقد اضطرته حالة الخزينة أن يدفع الجهبذين اليهوديين / هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس إلى تأسيس مصرف للدولة ـ وقد سبق لنا الحديث في ذلك في موضوع الاصلاحات ـ ومع تحفظنا على أعمال ذلك المصرف ـ ، إلا أنه ساعد على فك الأزمة المالية للدولة من جهة ثم من جهة أخرى ساعدت أعمال الصيرفة على نجاح الحياة الاقتصادية « إذ كان الصيارفة يشتغلون بالتسليف والاقراض ويتوسطون بين الناس ، و (دار الضرب) ويقبلون الودائع بالإضافة إلى صرف النقود . وقد شجعوا التجارة باشتغالهم بما تقوم به « عرف المقاصة » الآن ، وبتسهيلهم معاملات الائتمان ، وكانوا من أصحاب المهن الحرة يتعاملون مع الشعب على الأكثر »[٢] ، وعمل علي بن عيسى هذا يعد نواة لانشاء المصارف في الدولة

---

(١) الصابي : الوزراء / ١٥ ـ ٢٧ .

(٢) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي / ١٦٧ .

الإسلامية منذ ذلك الوقت حتى وقتنا الحاضر ، فكان لعمله هذا نتائج ايجابية على المدى البعيد .

رابعاً : في مجال البر والإحسان :

لقد اهتم علي بن عيسى بالأعمال الخيرية اهتماما كبيرا ، وكان يبذل من أمواله الخاصة ، وأموال الدولة العامة ، الأموال الطائلة في سبيل عمارة المساجد والاهتمام بها ورعاية من يقوم بخدمتها ، كذلك اهتم برعاية الفقراء والمعوزين وكانت نفقاته تصل إلى أولاد المهاجرين والأنصار بالحجاز ، وقيل بأنه كان ينفق على (٤٥٠٠٠) إنسان نفقات تكفيهم[1] ، بالإضافة إلى الموائد التي كان يطرحها للمحتاجين ويأتي على رأس اهتماماته الخيرية انشاء أول وقف رسمي في الدولة الإسلامية وذلك في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، فقد اقترح على الخليفة المقتدر بالله ووالدته شغب ، وقف بعض الأملاك الزراعية بالعراق على شئون الحرمين ، فوافق الخليفة على ذلك الاقتراح وأشهد القضاة والفقهاء على نفسه ، وأنشيء الوقف الذي كان يدر دخلا كبيراً للانفاق على الحرمين وشئونهما ، وكان هذا الوقف بمثابة وضع حجر الأساس لمشاريع أوقاف كثيرة أوقفتها حكومات وأفراد العالم الإسلامي على الحرمين منذ ذلك التاريخ حتى تم توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م على يد الملك عبد العزيز فتولت الدولة الانفاق على الحرمين الشريفين .

---

(١) بلغت النفقات على تلك الفئات مبلغ (٦٦٠٠٠) دينار ، ياقوت : معجم الأدباء ، ٥/٢٧٧ .

خامسا : في مجال الرعاية الصحية :

اهتم علي بن عيسى بالأمور الصحية لرعاية دولته ، فقام في عام ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م بانشاء بيمارستان (مستشفى) بمدينة بغداد أنفق عليه من ماله الخاص[١] وعين الطبيب ، أبو عثمان سعيد بن يعقوب مشرفا عليه .

وفي مجال خدمة المجتمع عمد إلى تكليف الطبيب سنان بن ثابت بعمل برامج منظمة لزيارة المسجونين ، وتفقد أحوالهم الصحية[٢] ، وكلف لجنة مختصة من الأطباء بزيارة السجون ومعالجة المرضى فيها وصرف الأدوية والأشربة لهم .

وكذلك امتدت خدمات علي بن عيسى الصحية لتشمل القرى والارياف ، فعمل على تكليف فريق طبى لتفقد أحوال الناس في القرى ، وخاصة الأماكن التي تكثر فيها الأمراض والأوبئة ، وقد خصص لهم من الأموال والأدوية ما يكفيهم خلال جولتهم العلاجية تلك[٣] ، وتمت معالجة كل حالة تستحق العلاج بغض النظر عن الديانات ، وإن كان رعايا الدولة الاسلامية لهم الأولوية في ذلك .

فهذه الرعاية المتنقلة تعتبر أول ظاهرة صحية في تاريخ الدولة الإسلامية على المستوى الرسمي ، وليس على مستوى الأفراد ، فعلي بن عيسى قد وضع

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم ، ١٢٨/٦ . الذهبي : تاريخ الإسلام ، ٦/٧ . ابن أبي أصيبعه : طبقات الأطباء / ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٢٠٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٢٠٢ ، القفطي : أخبار الحكماء / ١٩٤ .

برامج صحية جيدة لرعاية المجتمع تستحق الاشادة والتقدير . وكانت هذه الرعاية من ضمن برامجه الاقتصادية التي كان ينفق عليها بسخاء، وبدون تردد.

سادساً : النتيجة العامة :

أجمعت الآراء على إيجابية اصلاحات علي بن عيسى الاقتصادية وأشاد الجميع من علماء وفقهاء ومعاصرين ومتأخرين بحسن سياسته ، فقال مسكويه في ذلك « فساس أبو الحسن علي بن عيسى الدنيا بأحسن سياسة ، ورسم للعمال الرسوم الجميلة وأنصف الرعية ، وأزال السنن الجائرة ، ودبر أمر الوزارة ، والدواوين وسائر أمور المملكة بكفاية تامة وعفاف وتصون وديانة » ، إلى أن قال « فبانت البركة على الدنيا ، وعمرّ البلاد ، وتوفر الارتفاع ، واستقام أمر السلطان ، وعادت هيبة الملك ، وصلح أمر الرعية »[1] ، وبذلك قال صاحب كتاب العيون والحدائق[2] ، والجميع أشاد بعلي بن عيسى وبحكمته ودهائه السياسي والاقتصادي ، وأشادوا أيضا بصدق عزيمته واخلاصه وتفانيه في عمله ، وعن الأقوال التي قيلت فيه . انظر موضوع ماذا قالوا فيه ؟ ونحن بدورنا نؤكد على حسن سياسته وتدابيره الاقتصادية ذات الأثر المحمود ، والمطلع على اصلاحاته وأعماله يدرك أنه كانت له الأولوية في كثير من القضايا الاقتصادية ، وهذا في حد ذاته يعد مأثرة له ، ومفخرة لأجيال الحضارة الإسلامية . فهو بحق علم من أعلام حضارتنا الإسلامية الزاهرة ، وعلاّمة لا يشق له غبار في مجال التنظيمات والاصلاحات الاقتصادية ، فيعد بحق من العلماء الأفذاذ الذين أجادوا التعامل مع حقائق ونظريات الاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد العباسي .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٨/١ .

(٢) مؤلف مجهول / ٤ / ١٧٤ .

الفصل الخامس

أولاً : النكبات التي تعرض لها علي بن عيسى

ثانياً : أهم الأقوال التي قيلت في شخصيته

الفصل الخامس

اشتمل هذا الفصل على موضوعين مهمين : الأول عن النكبات التي تعرض لها الوزير علي بن عيسى ، والثاني ، عن أهم الأقوال التي قيلت في شخصيته ، نعرضها على النحو التالي :

أولاً : النكبات التي تعرض لها علي بن عيسى :

إن أعماله وأقواله كانت تتسم بالصراحة والوضوح والموضوعية ، إلا أن تلك المبادىء لم ترق لكثير من المقربين من رجال الدولة ، وغالبا نرى الرجل الناجح في اصلاحاته تحف به المخاطر والمشكلات من كل جانب لكثرة حاسديه ومبغضيه ، لا سيما إذا كانت هذه الأعمال تمس هذه الفئات التي ران على قلوبها الحسد والغيرة والغش والخداع ، فلم تكن اصلاحاته تعجب وزراء عصره ولا كتّابهم ، ولم ترض حاشية الخليفة ، فاصطدم بهم في كثير من المناسبات وخلال فترة عمله سواء بالدواوين ، أو بالوزارة ، أو بالإشراف . لقد تعرض لمحن ونكبات لم تثنه عن عزيمته وصدق نواياه ، فكان يقدم النصح لطالبيه حتى قبيل وفاته[1] .

وقد آثرنا عرض النكبات والمحن التي تعرض لها حسب سياقها التاريخي على النحو التالي :

في عام ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م أتهم في حركة الانقلاب الفاشل التي قادها ابن المعتز للاطاحة بالخليفة المقتدر ، ومع أن دلائل الأمور تنفي تورط علي بن

(١) أسدى نصيحته ومشورته الاقتصادية إلى معز الدولة البويهي عام ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م . قبل وفاته بأيام قليلة جدا .

عيسى في تلك المؤامرة ـ وكان آنذاك كاتبا في الدواوين ـ إلا أنه اعتقل مع مجموعة من المتهمين ، وتم نفيه إلى مدينة واسط وصودر مصادرة خفيفة قدرها الصابي (٣٠٠ر٠٠٠) دينار[١] ، وفي رواية أخرى للصابي ذكر بأنه دفع مصادرة خفيفة ولم يذكر مبلغها ، وقدرها مسكويه بـ (٥٠٠٠) دينار[٢] ، ولعل كلام مسكويه هذا يتفق مع ما ذهب إليه الصابي من التخفيف . ثم صودرت ضياعه وأملاكه . وعندما أخرجه ابن الفرات من بغداد إلى واسط ، كتب إلى وكيله بخدمته واقامة ما يحتاج إليه لنفقته ، وعندما رأى ابن الفرات قوة شخصية علي بن عيسى واتساع شعبيته ونفوذه عمل على ابعاده إلى مكة المكرمة ، فأرسله في غاية الترفه والحراسة ، وأطلق له ابن الفرات (١٠ر٠٠٠) دينار لنفقاته ، وأطلق في نفقات نقله إلى مكة (٨ر٠٠٠) درهم[٣] .

وفي مكة المكرمة ، أُمرَ بملازمة منزله وعدم الخروج منه ، حتى فريضة الحج لم يؤدها حتى ورد عليه كتاب الخليفة سنة ٢٩٩ هـ / ٩٠٩ م بالسماح له بالحج[٤] .

وفي مكة المكرمة كثر أنصار علي بن عيسى والتف حوله رجاله المخلصون فأثار ذلك مخاوف دار الخلافة ، فعملوا على نفيه إلى اليمن ، وكان تحت رقابة والي اليمن[٥] ، وعندما احتاجت الحكومة العباسية إلى خدماته بعثوا في طلبه

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٣٣ .

(٢) مسكويه : تجارب الأمم ، ٨/١ .

(٣) الصابي : الوزراء / ٢٩ ، ٣٣٣ . الهمداني : التكملة / ١٩٣ .

(٤) الصابي : الوزراء / ١٥٩ .

(٥) المصدر السابق نفسه : ١٣٣ / ١٣٥ / ١٣٧ .

لكي يتولي الوزارة وذلك في عام ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م ، فتولاها للمرة الأولى في عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م .

وفي الثامن من ذي الحجة من عام ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م ، استسلم الخليفة المقتدر بالله لضغوط الحاشية والمتآمرين على الوزير علي بن عيسى ، فأصدر أمره باعتقاله وحبسه عند زيدان القهرمانه ، ولم يصب بأذى ولم تتعرض أملاكه وضياعه للمصادرة ، وكذلك لم يتعرض أولاده للاهانة والمصادرة[١] .

أما إخوته وحاشيته المقربون فقد تعرضوا للمصادرة والنهب بحجة أن علي بن عيسى كان متسامحا معهم في بعض أمور الدولة فقد نهبت منازل اخوته، ومنازل حاشيته[٢]، وصودر أخوه عبيد الله على مبلغ (٦٠،٠٠٠) دينار ، وصودر أخوه إبراهيم على (٥٠،٠٠٠) دينار ، ونفي علي بن عيسى إلى دير العاقول[٣] .

ومكث في السجن ما يقارب سبعة عشر شهراً ، ثم أفرج عنه ليتولى أمر الإشراف على أعمال الحكومة جميعها خلال وزارة حامد بن العباس . إلا أن الأمور لم تستقم للوزير حامد ، ولا لعلي بن عيسى ، بسبب تفاقم الأزمة المالية فتم القبض على علي بن عيسى في ربيع الآخر ٣١١ هـ / ٩٢٣ م ، وتمت محاكمته من قبل ابن الفرات وابنه المحسن ، فحاول المحسن اجباره على دفع مبلغ (٣٠،٠٠٠) دينار ، مصادرة وكتب رقعة يقول فيها إنه لا يقدر على أكثر

---

(١) المصدر نفسه : ٣٠٠ / ٣٧٦ / ٣٧٧ . مسكويه : تجارب الأمم ، ٤٠/١ .

(٢) عريب : الصلة / ٥٩ .

(٣) الهمداني : التكملة / ٢١٠ .

من ثلاثة آلاف دينار[1] ، وهي ثمن دار باعها ، وتعرضت داره ودور اخوته ، وكتّابه وأصحابه للنهب والتدمير[2] .

وعند امتناع علي بن عيسى عن الاقرار بمال المصادرة ، ثم تقييده بسلسلة من حديد زنتها عشرون رطلا ، والبسه المحسن بن الفرات ـ ابن الوزير ـ جبة صوف مدهونة بماء الأكارع « حتى إن الحداد ضربه بالمطرقة ليوثق القيد فأخطأ وأصاب كعبه ، فقال : علي بن عيسى لماذا هذا ؟ فقال : لأنك اسقطت من رزقي دينارا »[3] .

وقد أمر المحسن بصفع علي بن عيسى صفعات مؤلمه فصاح في ثلاث ، وقال : في الباقي ، « استغفر الله من ذنب مكنّ مثلك من مثلي »[4] . إلا أن هذا العمل الذي أقدم عليه ابن الوزير لم يكن يرضي الحكومة ولا الشعب ، فثار الشعب ، وسخط الخليفة ووالدته ، والقهرمانات ، والوزير ابن الفرات ، فاعفى علي بن عيسى من التعذيب وأعيد إلى السجن .

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٠٤/١ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٢٦٦ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٣٢٣/٣٢٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٢٤ ، وعلى ذكر التعذيب الذي تعرض له الوزير علي بن عيسى ، فقد اطلع محمد بن نصر وكيل علي بن عيسى على تعذيبه فمات فزعا مما رآه من التنكيل وشدة التعذيب ، وشاءت ارادة الله أن يقع المحسن متخفيا بزي النساء عندما تم القبض عليه مع والده عام ٣١٢ هـ / ٩٢٤ م ، فوقع بيد امرأة محمد بن نصر لكي تخفي سره ، بدون أن تعلم أنه المحسن ، وعندما علمت بأنه المحسن تقدمت إلى الخليفة المقتدر واخبرته بوجود المحسن في بيتها فالقى القبض عليه ، وعذب حتى مات .

ولكن ابن الفرات كان يخاف من ثورات الشعب ضده وخاصة المقربين من علي بن عيسى فعمل على ابعاده عن حاضرة الخلافة ونفاه إلى اليمن للمرة الثانية ، وجهزه بنفقه بلغت (٧ر٠٠٠) درهم ، وحاول ابن الفرات تدبير اغتياله وهو في الطريق إلى منفاه . ولكن لم يتحقق له ذلك ، ولم تطل اقامته باليمن حيث احتاجت دار الخلافة إلى خدماته وآرائه ومشورته ، فأحضر من اليمن وكلف بالاشراف على أعمال الشام ومصر[١] .

وقد تعرض ذات مرة ، أثناء وزارته الثانية للاهانة ، فقد حذف في بعض الممرات برقعة وقعت في صدره ، فاذا فيها أبيات ، قد هُجي فيها ، فقلب الرقعة وكتب على ظهرها :

لي مـــدة لا بـــد أبلغـــهـــا معلومـــة فـاذا انقضـــت مـــت
لو ســاورتني الأســد ضــارية لغلبتـهـا مـا لـم يجي الوقت[٢]

وفي شهر ربيع الأول من عام ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م ، اعتقل علي بن عيسى بعد تقديم استقالته من الوزارة ، لكن الوشاية لعبت دورها في القاء القبض عليه. وكأنه كان يـدرك ما يحاك ضده من مكايد ، فاستعد للسجن ، فقد تجهّز لذلك « فلبس خفا وعمامة وطيلسانا وفي كمه مصحف ومقراض ، وسأل هارون بن غريب أن يصون أهله وولده ففعل »[٣] .

---

(١) الصـابي : الوزراء / ٣٣٥ . مسكويه : تجارب الأمم ، ١/١١٠ /١١١ ، ابن الأثير : الكامل ، ١٥١/٨ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٨١ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٨٥/١ .

وتم حبسه عند زيدان القهرمانة ، وحبس أخيه عبدالرحمن عند نصر الحاجب ، وقال بعد اعتقاله مقولته المشهورة ذات الأثر البالغ « الآن تم لي ديني، وتفرغت لصلاتي ، وأداء مفترضاتي ، وقد كنت أحب العزل وترك هذا الأمر ، ولكنني احتسبت قيامي به قيام المجاهد في سبيل الله »[1] ، نعم إنه قيام المجاهد في سبيل الله ، فقد حاول جاهدا حل الأزمات الخانقة ، وتلافي النقص الحاصل في ميزانية الدولة . إلا أن الجميع وقف ضد اصلاحاته ـ نعم ـ ، إنه احتسب هذا لأمر حسبة ، فلم يأخذ الرواتب المخصصة ، ولا الاقطاعات الممنوحة للوزارة . فعندما نُكب حمدا لله الذي أتاح له حرية العبادة ، متفرغا لأداء الفرايض .

وحتى وهو في السجن تطارده النكبات والمكايد ، فنجد نصراً الحاجب يرسم للايقاع به عند الخليفة ، باثارة قصة مكاتبة ابن عيسى للقرامطة ، فقرر الخليفة على ضوء تلك الوشاية ضرب علي بن عيسى على باب العامة ، وسط السوق بين عامة الناس ، فعندما علمت السيدة شغب والدة الخليفة بالأمر ، دافعت عن علي بن عيسى وبررت كذب وافتراء نصر الحاجب ، فعدل الخليفة عن قراره[2] .

وفي بداية عام ٣١٧هـ / ٩٢٧ م . أفرج عن علي بن عيسى وأخرج من السجن بمؤازرة قائد الجيش مؤنس المظفر ، وذلك عند خلع الخليفة المقتدر بالله[3] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٨٧ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ٣٤٢ . مسكويه : تجارب الأمم ، ١٨٦/١ ، الهمداني : التكملة / ٧٢ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١٩٣/١ .

ثم إن علي بن عيسى لم يسلم من نكبات الجيش واعتداءاته عليه ، ففي عام ٣٠٣ هـ / ٩٥١ م هجم الجيش على داره فأحرقوا أبوابها وذبحوا دوابه وخيوله[١] . وتكررت الأحداث مرة أخرى في عام ٣١٨ هـ / ٩٣٠ م ، فقد شغب الفرسان فعملوا على نهب داره ، وقتلوا خيوله ، وقتلوا حاجبه عبد الله بن سلامة[٢] .

واستمرت النكبات تتوالى عليه حتى وهو خارج العمل الرسمي ، فقد تجرد الوزير الحسين بن القاسم في شوال عام ٣١٩ هـ / ٩٣١ م لنفي علي بن عيسى ، وأخيه عبد الرحمن إلى مصر والشام ، حتى يخلو له الأمر ، وينجو من اشراف علي بن عيسى الذي حظي به الوزراء من قبله ، إلا أن جهوده لم تفلح حيث عارضه قائد الجيش مؤنس المظفر ، وقال : « هذا شيخ يرجع إلى رأيه ويعتضد به »[٣] . وتقرر إخراجهما إلى بلدة الصافية ، ثم أخيرا استقر بهما المقام في مسقط رأسيهما دير قُنّي[٤] .

وعلى أثر مشادة وقعت بين قائد الجيش والوزير الحسين بن القاسم اضطر الأول ، إلى مغادرة العاصمة فخلا الجو للوزير ، فأمر باحضار علي بن عيسى من الصافية ، وخاطب الخليفة في مصادرته على مبلغ (٢٠٠ر٠٠٠) دينار ، لأنه كان يتولى أمر الإشراف على وزارتي ابن مقلة والكلوذاني ، إلا أن

---

(١) عريب : الصلة / ٥٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه / ١٣٠ .

(٣) مسكويه : تجارب الأمم ، ١/ ٢٢٠ / ٢٢١ .

(٤) عريب : الصلة / ١٤١ .

آمال الوزير ذهبت أدراج الرياح فقد اصطدم بهارون ابن غريب الخال ، صديق علي بن عيسى فمنع المصادرة عنه ، بعد مخاطبة الخليفة في ذلك[١] .

وفي عام ٣٢٤ هـ / ٩٣٥ م ، أثناء خلافة الراضي بالله ، نُكِبَ علي بن عيسى وأخوه عبد الرحمن لأن عبد الرحمن كان يتولى مهام الوزارة وعلي بن عيسى يتولى الإشراف عليه ، فقبض عليهما ، وصودرا على مبلغ (١٠٠ر٠٠٠) دينار دفع منها علي بن عيسى (٧٠ر٠٠٠) دينار . ومبلغ (٣٠ر٠٠٠) دينار عن عبد الرحمن بن عيسى ، وصرفا إلى منزلهما[٢] .

وطاردته النكبات حتى قبيل وفاته بعام واحد، ففي عام ٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م، تقدم ابن شير زاد أمير الأمراء في عهد الخليفة المستكفي ، بأخذ خطوط الناس بمال الضمان فقرر على علي بن عيسى مبلغ (١٠٠٠) دينار ، دفع منها ابنه أبو القاسم عيسى مبلغ (٥٠٠) دينار ، فلما علم علي بذلك خرج إلى ابن شير زاد ، فقال : « اني أريد ألقاه ولا أخاطبه في البقية ... قالا ، أبو زكريا السوسي وطازاد ، إنه يعتذر إليك ، ويستحي من لقائك ، فانصرف علي بن عيسى كئيبا من المذلة أكثر من كآبته بالعزم »[٣] .

وبعد : فكانت النكبات والمصادرات تلاحقه ، ليس لخيانة فيه ، أو لجريمة ارتكبها ، أو لتقصيره الإصلاحي ، وإنما كانت تتم لدوافع الانتقام الذاتي نتيجة لإخلاصه ونجاحه في عمله ، واستمالة قلوب المخلصين والمحبين له ، فدوافع

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٢٥/١ .

(٢) الصابي : الوزراء / ٣٥٩ . مسكويه : تجارب الأمم ، ٣٣٨/١ . ابن الأثير : الكامل ، ٣١٥/٨.

(٣) الهمداني : التكملة / ٣٥١ .

التآمر والانتقام كانت هي أساس نكباته ، أما لمصادراته ، فكانت الحاجة والأزمة المالية هي الدافع لذلك ، فقد تفشى أمر المصادرة بسبب وبدون سبب في كثير من المواقف ، وخاصة خلال عصر المقتدر فقد كانت المصادرات أمرا مألوفا ، واعتبرت رافدا من روافد بيت المال .

وخلاصة الأمر ، أن علي بن عيسى كان صبورا على المحن ، وقد قال من الشعر في بعض نكباته :

ومن يك عني سائلا لشماتة ... لما نابني أو شامتا غير سائل

فقد أبرزت مني الخطوب ابن حرة ... صبورا على أحوال تلك الزلازل

إذا سر لم يبطر وليس لنكبة ... إذا نزلت بالخاشع المتضائل[1]

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ١٥/٣٠٠ .

ثانياً : ماذا قيل فيه :

من خلال قراءتي ، واطلاعي على المصادر والمراجع التي كتبت في علي ابن عيسى ، لم أجد من خلال تلك الكتابات ما يقدح في سيرته الذاتية ، أو في أعماله واصلاحاته سواء خلال التحاقه بأعمال الدولة أو وهو خارج نطاق العمل الرسمي ، فقد وجدت شهادات سطرت في شخصيته التاريخية تدل على ماكان يتمتع به علي بن عيسى من تقدير واحترام لدى الأوساط الرسمية والشعبية ، ابتداء بالخلفاء ، وانتهاء بعامة الناس ، فقد آثرت ايراد تلك الشهادات التاريخية التي قيلت في حقه كأحد رجال الدولة البارزين ، وقد قسمت الأقوال فيه إلى أقسام على النحو التالي :

أ : أقوال الخلفاء والأمراء :

قال الخليفة المكتفي : « أنت ياعلي في نفسي منذ كنت بالرقة ، وأنا أعرف أخبارك وأشاهد آثراك ، وقد آل الأمر الآن اليك ووقع اختياري عليك »[1].

قال الخليفة المقتدر : « ولم يبق من يصلح بتدبير المملكة غيره لأمانته ودينه »[2] ، **وقال أيضا** : « أنت عندي بمنزلة المعتضد بالله »[3] ، والد الخليفة .

وقال الأمير معز الدولة البويهيي : « كنا نسمع بك ، فيعظم عندنا أمرك ، ويكثر في نفوسنا ذكرك ، وقد شاهدت منك الآن ما كنت مؤثرا واليه متطلعا »[4] .

---

(١) الصابي : الوزراء / ٣٨٩ . وهذا النص قيل عندما كان يرغب الخليفة المكتفي ترشيحه لمنصب الوزارة ، إلا أن علي بن عيسى اعتذر عن قبول ذلك الأمر .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، ٥٣/٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ٦٢/٨ .

(٤) الهمداني : التكملة / ٣٦١ .

ب : أقوال الوزراء ، والقادة والعمال :

قال الوزير ، القاسم بن عبيد الله بن وهب ، وزير الخليفة المكتفى بأنه « أحد الكتّاب المتقدمين ... وكان من المرصنين (المحكمين) المحمودين في أمانته ومناصحته وسداده وكفايته »[١] .

وقال فيه قائد جيش الخليفة المقتدر ، مؤنس المظفر بأنه : « أشد تعففا ، وأظهر كفاية ، وأكثر أمانة »[٢] .

وقد وصفه الوزير الخاقاني : « بالموالاة للخلفاء والثقة »[٣] .

وقال فيه تكين، عامل المعونة في مصر زمن الخليفة المقتدر «أنت أعف الوزراء ، ومن لا يعرف له نظير »[٤] .

جـ : أقوال الفقهاء والعلماء :

قال **وكيع القاضي** : « لقد فعل الوزير ـ علي ـ في هذه القصة ـ الغاء مال التكملة ـ كفعل أبي بكر ، رضي الله عنه ، في مطالبة أهل الردة بالزكاة »[٥] .

قال الزجاج النحوي « لقد حكمت ـ علي ـ بحكم لو كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حاضرا ما تجاوزه »[٦] .

(١) الصابي : الوزراء / ٣٨٨ .
(٢) المصدر السابق نفسه : ٢٨٦ . مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٦/١ .
(٣) الصابي : الوزراء / ٣٤٨ .
(٤) المصدر السابق نفسه : ٣٤٧ .
(٥) التنوخي : نشوار المحاضرة ، ١٢٥/٨ .
(٦) المصدر السابق نفسه : ١٢٥/٨ .

قال الصولي : « لا أعرف أنه وزر لبني العباس وزير يشبهه في زهده وعفته ... ولا أعلم أني خاطبت أحدا أعلم منه بالشعر »[1] .

وقد وصفه الثعالبي : « بالفضل والعدل ، وسداد الرأي والحزم ... لتقدمه في الكفاية ، واستقلاله بما يعجز عنه غيره من أعمال الوزارة »[2] .

وقال ابن النديم : « علي بن عيسى كان بمنزلة من الرياسة ، ومن الصناعة والفقه بما هو أشهر وأظهر »[3] .

وقال فيه الخطيب البغدادي : « إنه كان صدوقا عفيفا دينا محمودا في وزارته »[4] .

ووصفه مسكويه بقوله : « فساس أبو الحسن الدنيا بأحسن سياسة ، ورسم للعمال الرسوم الجميلة ، وانصف الرعية ، وأزال السنن الجائرة ، ودبر أمر الوزارة والدواوين ، وسائر أمور المملكة بكفاية تامة »[5] .

وقال ابن الطقطقي : « كان شيخا من شيوخ الكتّاب فاضلا ، دينا ، ورعا ، متزهدا »[6] .

---

(١) الصولي : الراضي والمتقي / ١٢٥ .

(٢) الثعالبي : تحفة الوزراء / ٥٤ .

(٣) ابن النديم : الفهرست / ١٨٦ .

(٤) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ١٤/١٢ .

(٥) مسكويه : تجارب الأمم ، ٢٨/١ .

(٦) ابن الطقطقي : الفخري / ٢١٦ .

وقال الهمداني : « وفي عهده عمّرت البلاد ، فزادت العمارة ، وتضاعفت الزراعة »[1] .

وقال ابن كثير : « كان من خيار الوزراء ، وأقصدهم للعدل والاحسان ، واتباع الحق »[2] .

وقال الذهبي: « وكان في الوزراء، كعمر بن عبد العزيز في الخلفاء »[3]، **وبهذا قال ابن العماد** »[4] .

وقال فيه بعض الشعراء نظرا لحبه فعل الخير[5] :

بحسبك أني لا أرى لك عائبا سوى حاسد والحاسدون كثير

وأنك مثل الغيث أما سحابه فمزن ، وأما ماؤه فطهور

وفي حقيقة الأمر أنه قيل في علي بن عيسى أقوال كثيرة جدا تتطابق في غالبيتها مع ما قيل عنه آنفا ، وعلاوة على ما قيل فيه ، فقد لقب بألقاب عدة منها الوزير المصلح ، وهو اللقب الشائع له ، ولُقب أيضا بالوزير العادل ، وبالورع ، والتقي ، والعفيف . في أغلب الدراسات الحديثة التي تناولت طرفا من أعماله .

---

(١) الهمداني : التكملة / ٢٠ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٢٠/١١ .

(٣) الذهبي : العبر ، ٢٣٨/٢ .

(٤) ابن العماد : شذرات الذهب ، ١٣٦/٢ .

(٥) قيلت هذه القصيدة في المسجد الحرام بمكة المكرمة بمناسبة اهتمام علي بن عيسى بالمصلين حين أخذ يسقيهم السويق بالسكر والبلح ، انظر : الهمداني : التكملة / ٣٥٩ .

« الخاتمـــة »

تعتبر شخصية علي بن عيسى الجراح من الشخصيات الإسلامية التي قدمت فكرها وجهدها وعطاءها بدون حساب للدولة الإسلامية ، فكان رحمة الله عليه ، دائم الاجتهاد في كل عمل تولاه متبعا للقاعدة الشرعية « إن أصاب فله اجران وإن أخطأ فله أجر واحد » ، وقد اتسمت حياته بالوضوح والصراحة ، واتسمت برامجه بالقوة والنضج العملي ، وقد دلّت أقوال الخلفاء والفقهاء والعلماء على مدى ما يتمتع به من قدرات اصلاحية ذات أثر محمود ، فقد شُبه بالخليفة الراشد أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، وشُبه بالخليفة الراشد ، عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، ثم شُبه بالخليفة الأموي ، عمر بن عبدالعزيز ، رضي الله عنه ، فرجل يشبه هؤلاء القمم الإسلامية لا نملك إلا أن ندرس حياته وأعماله ، فقد خصص الحديث عن برامجه الإصلاحية في المجالات الاقتصادية لأهميتها في تلك الفترة التي اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادى ـ اقصد الفترة التي عمل فيها علي بن عيسى على إصلاح اقتصاد الدولة العباسية ـ وثبت لدينا بما أوردته المصادر التاريخية المعتبره أنه قدم برامج اقتصادية فريدة في نوعها ، كانت تقابل بالترحيب حينا وبالانتقاد أحيانا أخرى ، خاصة من الذين تمسهم برامجه الاصلاحية من أصحاب المطامع ومن الحاسدين الذي لا همّ لهم إلا جمع الثروات بشتى الوسائل والطرق ، غير عائبين بظروف الدولة وأوضاعها .

لقد عمل واجتهد واحتسب ذلك عند الله عز وجل . فلا يسعنا من خلال هذه الدراسة إلا أن ندعو له بالمغفرة والرحمة ازاء ما قدم من خدمات جليلة للدولة الإسلامية ، فرحمه الله رحمة واسعة ، ونفعه بما عمل .

« قائمة المصادر والمراجع »

أولاً : المصادر :

ـ ابن أبي أصيبعة : موفق الدين ، أبو العباس ، أحمد بن القاسم بن خليفة ، بن يونس الخزرجي (ت ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩ م) .

« **عيون الانباء في طبقات الأطباء** » ، تحقيق : نزار رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٥ م .

ـ ابن الأثير : عز الدين ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ، الشيباني (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م) .

« **الكامل في التاريخ** » نشر : دار صادر ودار بيروت ، طبعة بيروت ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

ـ ابن الأخوة القرشي : محمد بن محمد بن أحمد (ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ م) .

« **معالم القربة في أحكام الحسبة** » تحقيق : محمد محمود شعبان ، وصديق أحمد المطيعي ، نشر : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ م .

ـ ابن بسام : محمد بن أحمد بن بسام .

« **نهاية الرتبة في طلب الحسبة** » ، تحقيق : حسام الدين السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨ م . ساعدت جامعة بغداد على نشره .

ـ ابن تغري بردي : أبو المحاسن ، جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) .

« **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة** » ، نشر ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر عن نسخة مصورة طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ .

ـ ابن الجوزي : أبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م) .

« المنتظم في تاريخ الملوك والأمم » ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٧ هـ .

ـ ابن خرداذبة : أبو القاسم ، عبيد الله بن عبد الله (ت ٣٠٠ هـ / ٩١٢ م) .

« المسالك والممالك » ، باعتناء دي غوية نسخة مصورة عن طبعة ليدن ، ١٨٨٩ م ، نشر : مكتبة المثنى ، بغداد .

ـ ابن خلدون : ولي الدين ، أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م) .

« العبر وديوان المبتدأ والخبر » ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

ـ ابن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م) .

« الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية » ، المطبعة الرحمانية بمصر ، نشر، المكتبة التجارية الكبرى ، بمصر، ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م .

ـ ابن العماد : أبو الفلاح ، عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ / ١٦٧٨ م) .

« شذرات الذهب في أخبار من ذهب » ، طبع ونشر : المكتبة التجارية ، بيروت : لبنان .

ـ ابن العمراني : محمد بن علي بن محمد (ت ٥٨٠ هـ / ١١٨٤ م) .

« الأنباء في تاريخ الخلفاء » ، تحقيق : قاسم السامرائي ، طبعة ليدن ١٩٧٣ م ، نشر ، المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية ، القاهرة .

ـ ابن كثير : عماد الدين ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م) .

« البداية والنهاية » ، طبع ونشر : مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ م .

ـ ابن مماتي : أبو المكارم ، أسعد بن الخطير (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) .

« **قوانين الدواوين** » ، تحقيق : عزيز سوريال عطية ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م ، نشر : مكتبة مدبولي ، القاهرة .

ـ ابن منظور : جمال الدين ، أبو الفضل بن جلال الدين ، أبو العز بن نجيب الدين (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م) .

« **لسان العرب** » ، دار صادر ، ودار الفكر ، بيروت .

ـ ابن فضل الله العمري : شهاب الدين ، أحمد بن يحيي (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٢٨ م) .

« **مسالك الابصار في ممالك الأمصار** » جـ ١١ ، جزء خاص بالوزراء في الدولة الإسلامية ، لازال مخطوطا ، صوره فؤاد سزكين ونشره مخطوطا بدون تحقيق يوجد نسخة منه بمكتبة آياصوفيا ، ومكتبة السليمانية باسطنبول رقم (٣٤٢٣).

ـ ابن القفطي : جمال الدين ، علي بن القاضي ، الاشرف ، يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م) .

« **أخبار العلماء بأخبار الحكماء** » ، دار الآثار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .

ـ ابن النديم : أبو الفرج ، محمد بن اسحاق (ت ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م) .

« **الفهرست** »، دار المعارف للطباعة والنشر، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م . القاهرة .

ـ أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م) .

« **الخراج** » تحقيق : د / محمد إبراهيم البنا ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م . دار الاصلاح بالقاهرة .

ـ الأزرقي : أبو الوليد ، محمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ م) .

« أخبار مكة » تحقيق : رشدى الصالح ملحس ، مطابع دار الثقافة بمكة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

ـ الأزدي : جمال الدين ، أبو الحسن ، علي (ت ٦١٣ هـ / ١٢١٦ م) .

« أخبار الدول المنقطعة ، تاريخ الدولة العباسية » ، تحقيق / محمد بن مسفر الزهراني ، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ . توزيع ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

ـ التنوخي : أبو علي ، المحسن بن أبي القاسم (ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م) .

« جامع التواريخ، المسمى، نشوار المحاضرة ، وأخبار المذاكرة » تحقيق : عبود الشالجي ، مطابع دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

ـ الثعالبي : عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩ / ١٠٣٧ م) .

« تحفة الوزراء » ، تحقيق : علي حبيب الراوي ، وابتسام مرهون الصفار ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ م / نشر : وزارة الأوقاف العراقية .

ـ حمزة الأصفهاني : حمزة بن حسين (ت ٣٦٠ هـ / ٩٧٠ م) .

« تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء » ، قدم له : يوسف بن يعقوب المسكوني . نشر : مكتبة الحياة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٦١ م .

ـ الخطيب البغدادي : الحافظ أبو بكر ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ / ١٠٤٤ م) .

« تاريخ بغداد » تحقيق وطبع : أوفست كوزغرافير ، بيروت ، نشر ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

ـ الخوارزمي : محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م) .

« مفاتيح العلوم »، عنى بتصحيحه، ادارة الطباعة الخيرية ، سنة ١٣٤٢ هـ ، مطبعة الشرق بمصر ، القاهرة .

ـ الذهبي : شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) .

« دول الاسلام » ، تحقيق : فهيم شلتوت ، ومحمد مصطفى ابراهيم ، طبع ونشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .

ـ الذهبي : ـــــــــــــ

« سير أعلام النبلاء » ، جـ ١٥ ، تحقيق : إبراهيم الزيبق ، مؤسسة الرسالة دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

ـ الذهبي : ـــــــــــــ

« العبر في خبر من غبر » ، تحقيق : فؤاد سيد ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦١ .

ـ الرشيد : القاضي ، الرشيد بن الزبير (ت ٥٦٣ هـ / ١١٦٧ م) .

« الذخائر والتحف » ، تحقيق : محمد حميد الله ، الكويت ، ١٩٥٩ م .

ـ السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) .

« تاريخ الخلفاء » ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة الفجالة الجديدة . الطبعة الرابعة ، ١٣٨٩ هـ . نشر : المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة.

ـ الصابي : أبو الحسن ، هلال بن المحسن بن إبراهيم الحراني (ت ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م).

« الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء » ، تحقيق : عبد الستار فرج ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .

ـ الصابي : ـــــــــــــ

« رسوم دار الخلافة » تحقيق : ميخائيل عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤ م .

ـ الصفدى : صلاح الدين خليل أيبك (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م) . « **الوافي بالوفيات** » باعتناء هلموث ريتر ، المانيا ، نشر : فرانز شتاينر بفيسبادن ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .

ـ الصولي : أبو بكر ، محمد بن يحيي بن عبد الله بن العباس (ت ٣٣٥ هـ / ٩٤٦ م) .

« **أخبار الراضي والمتقي** » باعتناء هيوات دن ، ١٩٣٥ م . مطبعة دار المسيرة ببيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

ـ الطبرى : أبو جعفر ، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م) .

« **تاريخ الرسل والملوك** » ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ م .

ـ عريب : عريب بن سعد القرطبي (ت ٣٦٩ هـ / ٩٧٩ م) .

« **صلة تاريخ الطبرى** » ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ م .

ـ الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م) .

« **القاموس المحيط** » ، دار الجيل ، بيروت .

ـ قدامة بن جعفر البغدادى (ت ٣٣٧ هـ / ٩٤٨ م) .

« **الخراج وصنعة الكتابة** » ، تحقيق / طلال جميل رفاعي ، نشر ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة .

ـ مجهول : ـــــــــ

« **العيون والحدائق في أخبار الحقائق** » ، تحقيق : نبيلة عبد المنعم بغداد ، ١٣٩٢ هـ .

ـ مسكويه : أبو علي ، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م) .

« **تجارب الأمم** » ، باعتناء دي غويه نسخة مصورة عن طبعة ليدن ، ١٨٧١ م، نشر : مكتبة المثنى ، بغداد .

ـ المقدسي : محمد بن أحمد المعروف بالبشاري (ت ٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م) .

« **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** » ، باعتناء دي غويه نسخة مصورة عن طبعة ليدن ، ١٩٠٦ م ، نشر : مكتبة المثنى ، بغداد .

ـ الهمداني : « محمد بن عبد الملك (ت ٥٢١ هـ / ١١٢٧ م) .

« **تكملة تاريخ الطبري** » ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

ـ اليافعي : أبو محمد ، عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦ م) .

« **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** » ، مطبعة شركة علاء الدين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م . منشورات ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت .

ـ ياقوت : أبو عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) .

« **معجم الأدباء** » ، مطبعة دار الكتاب العربي ، نشر دار احياء التراث العربي ، بيروت .

ـ ياقوت : ـــــــــــــ

« **معجم البلدان** » ، مطبعة الارشاد ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ م .

ثانياً : المراجـــع :

- تقي الدين عارف الدوري ، « **عصر امرة الامراء في العراق** » ، مطبعة أسعد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م ، ساعدت جامعة بغداد على نشره .

- توفيق سلطان اليوزبكي ، « **الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية** » مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م . نشر : وزارة التربية والتعليم العراقية .

- جورجي زيدان ، « **تاريخ التمدن الإسلامي** » ، مؤسسة خليفة للطباعة منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .

- حسام الدين السامرائي ، « **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية** » ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ..

- حسام الدين السامرائي ، « **الإدارة المالية في الإسلام** » ، طبع ونشر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، الأردن ، عمان ، ١٩٨٩ م .

- خير الدين الزركلي ، « **الأعلام** » ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ م .

- ضيف الله الزهراني . « **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية** » ، طبع مكتبة المنار ، الأردن ، نشر : مكتبة الطالب الجامعي ، بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- عبد العزيز الدوري ، « **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** » مطبعة دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ م .

- عبد العزيز الدوري : « **دراسات في العصور العباسية المتأخره** » مطبعة الريان، بغداد ، ١٩٤٥ م .

- عوف محمود الكفراوي ، « **الرقابة المالية في الإسلام** » ، طبع ونشر : مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ م .

- فاروق عمر ، « **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية ٢٤٧ - ٣٣٢ هـ** » ، مؤسسة المطبوعات العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م ، بيروت ، منشورات : مكتبة المثنى ، ببغداد .

- فالترهنتس ، « **المكاييل والأوزان الإسلامية ، وما يعادلها في النظام المتري** » ، ترجمة : كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٧٠ م .

- الكبيسي ، حمدان عبد المجيد ، «**عصر الخليفة المقتدر بالله ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ**» ، مطبعة العاني ، النجف الأشرف ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، وطبعه ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

- محمد حسين الزبيدي ، « **العراق في العصر البويهي** » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ م ، ساعدت جامعة بغداد على نشره .

- منيرة العرينان ، « **الخليفة الراضي بالله** » ، اطروحة ماجستير ، جامعة أم القرى لعام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- Bowen, Harlod.

  "The Life and Times of Ali Ibn Isa, The Good Vizir" Gamrodge, 1927.

- El-Samarraie. H. Q.

  "Agriculture in Irag, During, The 3rd Century A. H." Librairie Du Liban. Beirut.

- Sourdel, Dominique.

  "Levizirat Abbaside. D. 749 A 936" 132 A 324 Del, Heqire". Damas, 1960.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
* الاهـــــداء	٥
* المقدمـــــة	٧
الفصل الأول	
الوزير علي بن عيسى الجراح	
* اسمه ومولده	١٢
* نشأته	١٢
* أسرته	١٥
* اتصاله بالخلفاء	١٧
الفصل الثاني	
الأعمال التي تقلدها علي بن عيسى	
* عمله بالدواوين	٢٤
* عمله بالوزارة	٢٦
* عمله مشرفا	٣٠
* عمله مستشارا	٣٦
* عمله في المظالم	٤٠
الفصل الثالث	
الإصلاحات الاقتصادية	
* اهتمامه بالزراعة	٤٤
* رعايته للموارد المالية	٤٦
* النفقات العامة	٧١

تابع فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
* اصلاحاته في مجال الإدارة المالية	٩٢
* استحداث إدارات مالية جديدة	٩٥
أ ـ ديـوان البر	٩٦
ب ـ ديــوان المقبوضات	٩٧
* الرقابة المالية :	٩٨
أولاً : الرقابة الذاتية	٩٩
ثانياً : الرقابة الرسمية	١٠٠
* القسم الأول : الرقابة عن طريق الدواوين	١٠٠
ديوان زمام النفقات	١٠٠
ديوان بيت المال	١٠١
* القسم الثاني : اصدار التعليمات واللجان المتخصصة	١٠٣
الفصل الرابع	
دراسة للمعوقات التي واجهت علي بن عيسى اثناء تطبيقه للإصلاحات الإقتصادية	
* المبحث الأول : المشكلات التي واجهت علي بن عيسى في تطبيقاته الاقتصادية	١١٠
أولاً : تهاون الخليفة في دعمه لبرامج الاصلاحات الاقتصادية	١١٠
ثانياً : الثورات العسكرية	١١٥
ثالثاً : الانتقادات التي واجهته من الوزراء والكتاب	١١٨
رابعاً : مشكلات أخرى	١٢١

تابع فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
* المبحث الثاني : نتائج الاصلاحات الاقتصادية	١٢٣
أولاً : في المجال الزراعي	١٢٣
ثانياً : في المجال الضريبي	١٢٥
ثالثاً : في المجال المصرفي	١٢٦
رابعاً : في مجال البر والإحسان	١٢٧
خامساً : في مجال الرعاية الصحية	١٢٨
سادساً : النتيجة العامة	١٢٩
الفصل الخامس	
يشتمل هذا الفصل على الموضوعين التاليين :	
أولاً : النكبات التي تعرض لها علي بن عيسى	١٣٢
ثانياً : ماذا قيل فيه ؟	١٤١
أ ـ أقوال الخلفاء والأمراء	١٤١
ب ـ أقوال الوزراء والقادة والعمال	١٤٢
جـ ـ أقوال الفقهاء والعلماء	١٤٢
* الخاتمـــــة	١٤٥
* قائمة المصادر والمراجع	
أولاً : المصادر	١٤٦
ثانياً : المراجـع	١٥٣
ثالثاً : المراجع الأجنبية	١٥٥
* الفهـــــرس	١٥٦

مطابع جامعة أم القرى